



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

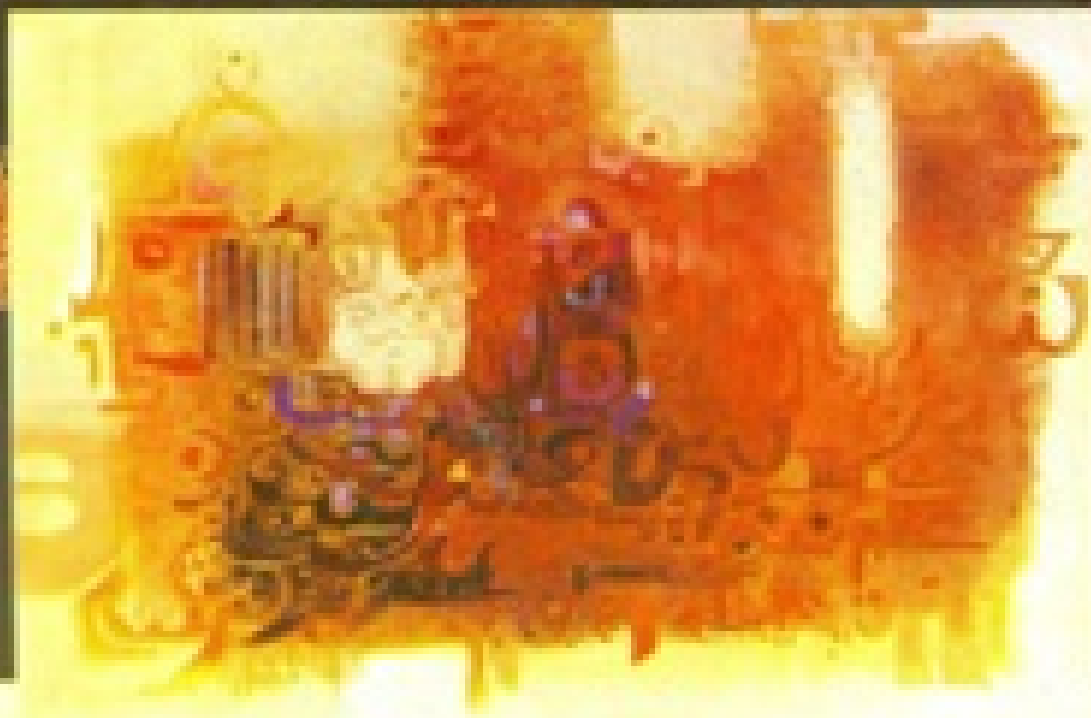
www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

إيجاز التعريف

في علم التصريف

لابت مالك (ت ٦٧٢ هـ)

تصنيف
في علم التصريف



مؤسسة التراث

المنشأة المكية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ايجاز التعريف في علم التصريف

كاتب:

محمد بن عبدالله ابن مالك

نشرت في الطباعة:

المكتبة المكية

رقمي الناشر:

مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
17	ايجاز التعريف في علم التصريف
17	اشارة
17	مقدمة المحقق
17	اشارة
20	التعريف بابن مالك
20	اشارة
22	1 - نسبه
23	2 - مولده
23	3 - رحلته إلى الشرق
24	4 - شيوخه
24	أولا : في بلاد الأندلس
25	ثانيا : في المشرق
27	5 - تلاميذه
30	6 - مؤلفاته
45	7 - وفاته
46	[صور أوائل وأواخر النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق]
52	[المقدمة]
54	[تعريف التصريف]
54	[ما يدخله التصريف]
54	[المجرد من الأسماء والأفعال]
54	[أقصى ما تصل إليه الأسماء والأفعال بالتجرد]
55	[أقل ما تبني منه الأسماء والأفعال]

55	[أنبئة الاسم الثلاثي المجرد]
59	[أنبئة الاسم الرباعي المجرد]
63	[أنبئة الاسم الخماسي المجرد]
63	إشارة
64	[الانتصار لسببويه في إغائه فعلا]
65	[أنبئة ماضي ومضارع الفعل الثلاثي المجرد]
65	إشارة
65	[مضارع فعل]
66	[مضارع فعل]
67	[اسما الفاعل والمفعول والمصدر المقيس من الثلاثي المجرد]
67	[اسما المرة والهيئة من الثلاثي]
68	[مضارع فعل ومصدره واسم فاعله]
68	[اسم الفاعل الدالّ علي الحدث]
68	[غير الثلاثي من الافعال]
68	[حركة أول مضارع غير الرباعي]
69	[وزن الفعل الرباعي المجرد]
69	[مضارعه]
70	[مصدره]
70	[مضارع الرباعي بالزيادة]
70	[فتح أول مضارع الخماسي والسداسي وكسر ما قبل آخره]
70	[الأصل فتح حرف المضارعة]
73	[علّة ضمّ أول مضارع الرباعي]
74	[فتح ما قبل آخر المضارع ذي التاء المزيّدة]
75	[اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي]
75	[مصدر غير الثلاثي] [مصدر الرباعي بالزيادة]

- 76 [مصدر الماضي المبدوء بهمزة وصل]
- 76 [مصدر الماضي المبدوء بتاء زائدة]
- 76 [ما خرج عن اتّفق عليه]
- 76 اشارة
- 81 [بناء فعل ما لم يسمّ فاعله]
- 81 [كَيْفِيَّة صياغة فعل الأمر]
- 82 [ما يعرف به الأصلي من الحروف]
- 85 [الميزان الصّرفيّ]
- 86 [حروف الزّيادة]
- 86 اشارة
- 87 [أحقّ الحروف بالزيادة حروف اللّين]
- 87 [منع زيادة الألف والواو أوّلا]
- 88 [حرف اللين مع ثلاثة فأكثر]
- 89 [نحو وسوس وسمسم]
- 89 [نحو : صمحمح ومرمريس]
- 90 [الإبدال في نحو تظنّيت]
- 94 [إبدال رابع الأمثال ياء إن لم يكنها]
- 94 [نحو : قرقف]
- 95 [زيادة الهمزة والميم مع ثلاثة أصول]
- 98 [أصالة الهمزة والميم أوّلا مع أكثر من ثلاثة أصول]
- 99 [الباء كالههمزة والميم أصالة وزيادة]
- 99 [زيادة الهمزة والنون طرفا بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة فصاعدا]
- 100 [سقوط الحرف لغير علّة دليل زيادته ، وثبوته في جميع التصاريف دليل أصالته]
- 100 [ميم معدّ وتمندل]
- 101 [ياء فينان]

- 102 [ياء شيطان]
- 103 [حكم همزة نحو حمّاء ، ونون نحو حستان]
- 104 [ما لا دليل علي زيادته فهو أصل ، أو بدل من أصل ، إلا الألف]
- 104 [زيادة النون]
- 105 [زيادة التاء]
- 106 [زيادة السين]
- 107 [زيادة الهاء]
- 108 [زيادة اللام]
- 109 [زيادة عدا السين وحروف المدّ مشروطة]
- 109 [شمأل ، احبناً]
- 110 [دلأمص ، زرقم]
- 110 [رعشن ، سحفية]
- 110 [أمّهات ، سلهب]
- 111 [سنبتة ، وحظلة ، وسنبلة]
- 112 [فحجل - وهدمل]
- 112 [نرجس ، وتنضب]
- 112 [كنهبل - وهندلع]
- 115 [مسائل في الإعلال]
- 115 [إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة أبدلت همزة]
- 117 [من مسائل إعلال الواو أو الياء همزة]
- 117 [إعلال عين اسم الفاعل همزة إن أعلنت في فعله]
- 118 [نحو : شك ، وهار]
- 118 [تصحيح عين اسم الفاعل إن صحّت في فعله]
- 118 [إبدال أولي الواوين المصدرتين همزة]
- 121 [إعلال ثاني اللينين همزة في نحو أوائل وبيائن]

- 122 [التصحيح في نحو جيبا]
- 123 [التصحيح في نحو عواوير]
- 123 [الإبدال في نحو أوائل]
- 123 [التصحيح في نحو عواور]
- 123 [بناء مثل عوارض من القول]
- 124 [الإبدال في نحو رسائل وصحائف]
- 125 [التصحيح في نحو معايش ومفاوز]
- 125 [الإعلال في نحو مصائب ومناثر]
- 126 [الإعلال في نحو هراوي وزوايا]
- 126 [مطايا وهراوي]
- 127 [مطاوي وهداوي]
- 128 [خطايا]
- 128 [خطائى ومناي]
- 129 [اجتماع همزتين في كلمة]
- 129 إشارة
- 134 [توالي أكثر من همزتين في كلمة]
- 134 [إبدال الواو ياء في فعال مصدرا معتلّ العين صحيح اللام]
- 135 [إبدال الواو ياء في فعال جمعا معتلّ العين صحيح اللام]
- 135 [تصحيح عين فعال جمعا معتلّ العين واللام]
- 135 [تصحيح نحو دول وكوزة]
- 136 [إن اعتلّت العين في الواحد اعتلّت في جمعه]
- 136 [شذوذ الإعلال في عيد]
- 137 [شذوذ التصحيح في حوج]
- 137 [إعلال الألف أختيها]
- 137 [إعلال الواو ياء]

- 137 [إعلال الياء واوا]
- 138 [تصحيح الواو أو الياء الساكنة المدغمة في مثلها]
- 139 [إعلال الياء المتطرفة المضموم ما قبلها واوا]
- 139 [إعلال الياء واوا في مثل مقدرة من الرمي]
- 140 [تصحيح الياء في مثل مقدرة من الرمي إن قدّر عروض التأنيث]
- 140 [مثل سبعان من الرمي]
- 141 [سلامة الياء في مثل بيض وعيسة]
- 141 [إعلال الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوا في مثل موسر]
- 143 [معيشة ومعوشة]
- 144 [فعلي : مضموم الفاء ، معتل العين]
- 145 [إعلال الواو ياء إن وقعت طرفا ، أو كالطرف ، بعد كسرة]
- 145 [شدوذ تصحيح الواو في نحو مقاتوة]
- 146 [إعلال الواو رابعة فصاعدا ياء]
- 146 [يشيان]
- 148 [إبدال الضمة قبل الياء المتطرفة كسرة لتسلم الياء]
- 149 [إن بني نحو عرقوة علي التأنيث سلمت الواو والضمة]
- 149 [إن قدّر عروض التأنيث في عرقوة أبدلت الضمة وأعلت الواو]
- 150 [مثل عرقوة من الغزو]
- 150 [مثل مقدرة من القوة]
- 150 [مسائل من إعلال الياء]
- 150 [حذف ياء نحو كرسي للنسب]
- 151 [بخاتي]
- 151 [النسب إلي نحو علي]
- 152 [النسب إلي نحو قصي]
- 152 [النسب إلي عدي]

- 153 [النَّسْبُ إِلَى تَحِيَّةٍ]
- 153 [النَّسْبُ إِلَى مَحْيٍ]
- 153 [النَّسْبُ إِلَى حَيٍّ]
- 154 [النَّسْبُ إِلَى طَيٍّ]
- 155 [مِثْلُ جَرْدَحِلٍّ مِنْ حَيٍّ]
- 155 [مِثْلُ عَصْفُورٍ مِنْ شَوِيٍّ]
- 156 [النَّسْبُ إِلَى فَتْيٍ]
- 156 [مِثْلُ حَمَصِيصٍ مِنْ فَتْيٍ]
- 158 [النَّسْبُ إِلَى صَدٍّ]
- 158 [مِنْ مَوَاضِعِ حَذْفِ الْيَاءِ]
- 158 [النَّسْبُ إِلَى قَاضٍ]
- 158 [النَّسْبُ إِلَى مُشْتَرٍ وَمُسْتَدْعٍ]
- 158 [تَصْغِيرٌ نَحْوَ عَطَاءٍ]
- 160 [تَصْغِيرٌ نَحْوَ أَحْوِيٍّ]
- 161 [مِنْ مَسَائِلِ إِعْلَالِ الْوَاوِ]
- 161 [مِثْلُ جَيِّدٍ مِنْ قُوَّةٍ]
- 162 [إِبْدَالُ الْوَاوِ يَاءً وَإِدْغَامُهَا فِي الْيَاءِ فِي نَحْوِ : سَيُودٌ وَطَوِيٌّ]
- 163 [إِبْدَالُ ضَمَّةٍ مَا قَبْلَ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ كَسْرَةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ الْأُولَى]
- 163 [عَدَمُ إِعْلَالِ وَائٍ قَوِيٍّ لِعَرُوضِ سَكُونِهِ]
- 164 [عَدَمُ إِعْلَالِ وَائٍ بَوِيْعٍ لِعَرُوضِهِ]
- 164 [عَدَمُ إِعْلَالِ وَائٍ دِيْوَانٍ لِعَرُوضِ يَأْنِهِ]
- 165 [عَدَمُ إِعْلَالِ وَائٍ نَوِيٍّ مَخْفَفًا مِنْ نَوِيٍّ لِعَرُوضِهِ]
- 166 [السَّابِقُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمَبْدَلِ بِدَلَا لَازِمًا كَالْأَصْلِيِّ]
- 166 [مِثَالُ إِفْحَةٍ مِنْ أَوْبٍ]
- 166 [إِذَا تَقَطَّعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَتَيْنِ لَمْ تَعَلَّ الْوَاوُ]

- 167 [جديول وجدبئل]
- 167 [دلبى وعصبى]
- 168 [لى فى جمع ألوى]
- 168 [أبؤ ونحو]
- 168 [فئبى وفتؤ]
- 169 [ممآ بجوز فىه إعلال الواو لاما وتصحببها]
- 170 [تصحبب الواو لام فعول]
- 170 [تصحبب الواو فى قرؤ مخففآ من قرؤء]
- 170 [وما خصم الأقوام من ذى خصومة]
- 171 [مشبب ومهبؤ]
- 172 [معدؤ]
- 172 [مرضبى]
- 172 [مقوى]
- 173 [فعلى : واوىة اللام]
- 176 [فعلى : بانبة اللام]
- 181 [إعلال الواو أو الباء ألفا]
- 181 [شروط قلب الواو أو الباء ألفا]
- 181 [الشرط الأول : تحركهما]
- 182 [الشرط الثانى : كونهما والمفتوح قبلهما فى كلمة واحدة]
- 182 [الشرط الثالث : كون تحركهما غير عارض]
- 183 [الشرط الرابع : تحرك ما بعدهما]
- 183 إشارة
- 183 [حذف الألف المنقلبة فى نحو الأعلون والأعلبن]
- 184 [الشرط الخامس : ألا تكونا لاما بعدها ألف]
- 184 إشارة

- 185 [مثل عضرفوط من غزو ورمي]
- 188 [الشرط السادس : ألا تكونا عينا لما أعلت لامة بالإعلال المذكور]
- 188 اشارة
- 189 [تفريع علي الشرط السابق : إن أعلت اللأم بغير الإعلال المذكور جاز إعلال العين به]
- 190 [الشرط السابع : ألا تكونا عين فعل الذي وصفه أفعل فعلاء ، أو عين مصدره]
- 190 اشارة
- 190 [علّة عدم الإعلال في هذا النوع]
- 191 [الشرط الثامن : ألا تكونا عين افتعل بمعني تفاعل]
- 192 [الشرط التاسع : ألا تكونا عين فعلان أو فعلي]
- 192 اشارة
- 193 [علّة التصحيح في فعلان وفعلي]
- 196 [مسائل من الإبدال المطرد في فاء الافتعال وتائه]
- 196 [إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واوا أو ياء]
- 196 [إبدالها من الواو]
- 201 [إبدالها من الياء]
- 201 [إن كانت فاء الافتعال واوا أو ياء مبدلة من همزة فالنصيح سلامتها]
- 202 [حكم فاء الافتعال ثاء]
- 202 [حكم فاء الافتعال ذالا]
- 203 [حكم فاء الافتعال دالا]
- 203 [حكم فاء الافتعال زايا]
- 203 [حكم فاء الافتعال جيما]
- 204 [حكم فاء الافتعال سينا]
- 205 [حكم فاء الافتعال طاء]
- 205 [حكم فاء الافتعال ظاء ، أو ضادا]
- 206 [حكم فاء الافتعال صاددا]

- 207 [عود إلي مسائل الإعلال]
- 207 [الإعلال بالنقل]
- 207 [الإعلال بالنقل والقلب]
- 207 [ممّا تسلّم فيه الياء]
- 208 [من موانع الإعلال بالنقل والقلب] [تصحيح ما جاء علي صيغة تعجّب]
- 209 [مثل تحلّى من القول والبيع]
- 209 [مثل ترتب من البيع]
- 209 [تصحيح اسودّ حملا علي اسودّ]
- 210 [حكم الاسم المنقول من الفعل تصحيحا وإعلالا حكم فعله]
- 210 [تصحيح ما شابه ما استحقّ التصحيح]
- 211 [تصحيح مفعّل حملا علي مفعال]
- 212 [تصحيح نحو يقوي ويزورّ من المعتلّ اللّام أو المصعّتها]
- 212 [نحو مقول ومبيع]
- 214 [نحو إقامة واستقامة]
- 215 [ممّا جاء مصعّحا ممّا حقّه الإعلال]
- 216 [من مسائل الإعلال بالحذف]
- 216 [الحذف من نحو : يعد]
- 218 [حمل أخوات يعد عليه في حذف الواو]
- 218 [حمل الأمر من وعد علي مضارعه في حذف الواو]
- 218 [حمل مصدر وعد علي مضارعه في حذف الواو]
- 219 [الحلق يئس بوعد]
- 219 [مثل يقطين من الوعد]
- 220 [حذف همزة أفعل من مضارعه واسم فاعله ومفعوله]
- 221 [حذف الهمزة في : خذ ، كل ، مر]
- 223 [شك ، وهار]

- 225 [الإدغام]
- 225 إشارة
- 225 [من موانع الإدغام]
- 225 [أولها : كون أول المثلين هاء سكت]
- 226 [ثانيها : كونه همزة]
- 227 [ثالثها : كونه حرف مدّ متطرفاً]
- 228 [وجوب الإدغام في مثال أبلم من أوب]
- 228 [جواز الفك والإدغام في نحو ريبا]
- 229 [من أحكام المثلين في كلمتين]
- 229 [وجوب الإدغام في نحو اشتدّ]
- 230 [وجوب النقل والإدغام في نحو أجدّ]
- 230 [ما لا حاجة فيه إلي النقل]
- 230 [نحو أودّ]
- 231 [من موانع إدغام المثلين]
- 231 [أولها : تصدّر المثلين أول الكلمة]
- 231 [ثانيها : كونهما واوين آخر الكلمة]
- 231 [ثالثها : كونهما ياءين غير لازم تحريك ثانيهما]
- 232 [رابعها : كون أحدهما للإلحاق]
- 232 [خامسها : كون المثلين مسبوقين بمزيد للإلحاق]
- 232 [سادسها : كون المثلين في اسم مخالف لزنات الأفعال]
- 234 [سابعها : كونهما في اسم لا يوازن الفعل ، مختوم ببناء التأنيث...]
- 234 [ثامنها : كون ما هما فيه علي فعلاّن]
- 235 [مسألة : يتعيّن الإدغام إن كان ما فيه المثلاّن علي فعل أو فعل]
- 235 [إن كان ما فيه المثلاّن من الأسماء علي مثل ظربان أو سبعان جاز الفكّ والإدغام]
- 237 [أمثلة ما شدّ فكّه]

238	[المذاهب في مثل سبعان من القوة]
239	[تاسع موانع إدغام المثلين ، علي الأفصح ، سكون ثانيهما لاتصاله بضمير رفع]
239	[مسائل مما يجوز فكّه وإدغامه]
239	[الأولي : إن كان سكون ثاني المثلين للجزم أو الوقف جاز الفك والإدغام]
241	[الثانية : جواز الفك والإدغام في نحو حيي وأحيية]
242	[الثالثة : جواز الفك والإدغام في مصدر احواوي]
242	[الرابعة : جواز الفكّ والإدغام في نحو افتتن]
243	[الخامسة : جواز الفكّ والإدغام في نحو تأمروني]
246	فهرس الفهارس
246	اشارة
247	فهرس المصادر والمراجع
261	فهرس الآيات القرآنية
263	فهرس الشعر والرجز
264	فهرس الأمثال
265	فهرس الأعلام
267	فهرس المسائل الصرفية
274	فهرس مسائل التمارين
277	فهرس الموضوعات
294	تعريف مركز

سرشناسه: ابن مالک، محمد بن عبدالله، 600 - 672 ق.

عنوان و نام پدیدآور: ایجاز التعریف فی علم التصریف / لابن مالک؛ تحقیق الدكتور حسن أحمد العثمان

مشخصات نشر: مکه مکرمه: المكتبة المکیة، 1425 ق = 2004 م = 1382.

مشخصات ظاهري: 278 صفحه. مقدمه

موضوع: زبان عربي -- صرف

شناسه افزوده: عثمان، حسن أحمد

شماره کتابشناسي ملي: 5480784

توضیح: «ایجاز التعریف فی علم التصریف»، از جمله آثار ابن مالک (متوفي 672 ق)، نحوي، لغوي و اديب مشهور اندلسي است که با تحقیق حسن احمد العثمان منتشر شده است. ابن مالک این اثر را به انگیزه تقدیم به سلطان صلاح الدين يوسف بن ایوب نوشته است. این اثر ابن مالک همانند بسیاری از آثار معاصر وي فاقد عنوان بوده و تنها رئوس مطالب با عبارت «فصل» از یکدیگر تفکیک شده است. محقق اثر، کتاب را در قریب به بیست عنوان اصلي که خود مشتمل بر عناوینی فرعی هستند، تدوین نموده و عناوین را با □ مشخص کرده است.

از جمله ویژگی های مهمی که در این اثر به آن توجه شده، اعراب گذاری تمامی متن کتاب است؛ محقق کتاب، با توجه به نقش کلیدی اعراب در علم صرف، به انجام این امر اهتمام ورزیده است. در این اثر ابتدا ابنیه اسم ثلاثی مجرد، رباعی مجرد و خماسی مجرد، ابنیه ماضی و مضارع فعل ثلاثی مجرد، افعال غیر ثلاثی و فعل امر بیان شده است.

کتاب، مشتمل بر پاورقی های مفصلي از محقق کتاب است که در آن ها پیرامون الفاظ، اعلام و برخی عبارات، توضیحات مفصلي با ارجاع به منابع مختلف ارائه شده است که برای محققین قابل استفاده است.

ص: 1

مقدمة المحقق

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلي آله وصحبه ومن والاه ، أما بعد :

فهذا كتاب

1 - مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد لمحمد كامل بركات .

2 - مقدمة تحقيق وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم لبدر الزمان النيبالي .

3 - مقدمة تحقيق إكمال الإعلام بمثلث الكلام لسعد حمدان الغامدي .

ص: 2

4 - مقدمة تحقيق شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لعدنان الدوري .

5 - مقدمة الدماميني في كتابه تعليق الفرائد في شرح تسهيل الفوائد

مستدركا ومصححا في بعض المواضع .

وقد كان اعتمادي في تحقيق هذا الكتاب علي نسختين :

أولاهما : المحفوظة في مكتبة شهيد علي برقم 616 .

وثانيتهما : المحفوظة في مكتبة لاله لي برقم 3073 .

وهما نسختان متقنتان ، تامتان ، إلا الصفحة الأولى من النسخة الثانية .

وكنت قد دفعت بالكتاب محققا إلي المطبعة ، ويعيد استلامي للتجربة الطباعية الثانية ، علمت بصدور الكتاب بتحقيق آخر ، فلما اطلعت عليه ازددت يقينا
بوجوب صدور هذا الكتاب بتحقيقي .

والله سبحانه الموفق والمعين ، ومنه القبول ، وعليه التكلان .

كتب ذلك :

الدكتور حسن أحمد العثمان

ص: 3

إشارة

1 - نسبه

2 - مولده .

3 - رحلته إلى الشرق .

4 - شيوخه .

5 - تلاميذه .

6 - مصنفاته .

7 - وفاته .

ص: 4

ابن مالك (1) هو: أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن مالك، الطائي، الجيتاني، الأندلسي، نزيل دمشق، المالكي، الشافعي.

- الطائي: نسبة إلي قبيلة طيئ.

قال ابن حزم: جماع أنساب العرب من جرم بن كهلان، وحمير بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وجرم بطن في طيئ،

ص: 6

1- ترجمته في فوات الوفيات لابن شاعر الكتبي (3 / 407)، والوفاي بالوفيات للصفدي (3 / 359)، والعبر للذهبي (5 / 300)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (5 / 28)، وطبقات الشافعية للأسنوي (2 / 454)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (2 / 180)، وذيل معرفة القراء الكبار لابن مكتوم (610)، ومراة الجنان للياضي (4 / 173)، وذيل مراة الزمان لليونيني (3 / 76)، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (133)، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي (201)، وبغية الوعاة للسيوطي (1 / 130)، والبداية والنهاية لابن كثير (13 / 267)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (7 / 244)، ونفح الطيب للمقري (2 / 412)، وشذرات الذهب لابن العماد (5 / 339)، وتعليق الفرائد علي تسهيل الفوائد للدماميني (1 / 25)، ومفتاح السعادة لطاش كبريزاده (1 / 115)، والمدرسة التحوية في مصر والشام لعبد العال سالم مكرم (149)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (5 / 275)، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان (3 / 140)، ودائرة المعارف الإسلامية (1 / 272 العدد الخامس)، والأعلام للزركلي (7 / 117)، ومقدمة تحقيق تسهيل ابن مالك للدكتور محمد كامل بركات، ومقدمة تحقيق إكمال الإعلام بتثليث الكلام للدكتور سعد حمدان الغامدي، ومقدمة تحقيق وفاق المفهوم لبدر الزمان النيبالي.

وهو ثعلبة بن عمرو بن العوث بن جلهمة ، وهو طيئ بن أدد ، وإليه ينتسب أبو عبد الله محمد بن مالك النحوي (1) .

- الجيانيّ : نسبة إلي جيّان ، حيث ولد ، وجيّان من مدن الأندلس الوسطي : قرطبة ، وطليطلة ، وجيّان ، وغرناطة ، والمرية ، ومالقة . تتصل بكورة البيرة ، وتميل عنها إلي ناحية الجوف شرقي قرطبة ، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخا (2) .

2 - مولده

ولد ابن مالك ، علي الأكثر والأصح من الروايات ، في جيان سنة 600 .

3 - رحلته إلي الشرق

لم تكن الأندلس ، أيام نشأة ابن مالك ، في هدوء واستقرار ، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب ، وتموج في فتن وفلاقل .

ولذا رحل عنها ابن مالك شابا ، متوجها إلي الشرق الذي كان أحسن حالا تحت حكم الأيوبيين .

والأرجح أنه وصل الشرق وهو دون الثلاثين من العمر ، ما بين سنتي (625 و 630) .

ص: 7

1- انظر مقدمة تحقيق التسهيل (2) .

2- انظر مقدمة تحقيق التسهيل (2) .

غادر ابن مالك الأندلس ، ومّرّ بمصر في سلطنة الملك الكامل ناصر الدين بن العادل (615 - 635) ، وكانت هذه الفترة من حياة الكامل فترة كفاح ونضال مستمرين ضد الصليبيين من ناحية ، وضد إخوته : الفائز ، والأشرف ، والمعظم عيسى ، وابنه الناصر من ناحية أخرى .

فلم يطب لابن مالك عيش بمصر ، فغادرها إلى الحجاز ، حيث أدي فريضة الحج .

ثم غادر الحجاز إلى البلاد الشامية ، فنزل دمشق ، ثم غادرها إلى حلب مارا بحمص وحماة ، نازلا فيهما بعض الوقت ، ومستقرا في حلب سنين عددا ، ثم مغادرا حلب ، مروراً بحماة ثم حمص ، ليستقر في دمشق .

4 - شيوخه

أولا : في بلاد الأندلس

1 - ابن الطيلسان (. . . - 628) :

أبو المظفر ، أو أبو الحسين ، أو أبو الحسن ، ثابت بن خيار ابن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي .

أخذ عنه ابن مالك النحو والقراءات .

2 - الشلوّيين (562 - 645) :

ص : 8

الأستاذ أبو علي ، محمد بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأزدي ، الأشبيلي ، النحوي .

قيل : إن ابن مالك جلس في حلقة الشلوين ثلاثة عشر يوماً .

3 - أبو عبد الله بن مالك المرشاني (. . . - 698) :

قرأ عليه ابن مالك كتاب سيبويه .

4 - أبو العباس ، أحمد بن نوار :

أخذ عنه ابن مالك القراءات .

قال محقق التسهيل : " هكذا ورد الخبر في نفع الطيب ، وهو في حاجة إلي تصحيح ، فإن الذي أخذ القراءات علي أبي العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه علي أبي عبد الله بن مالك المرشاني ، هو ثابت بن خيار ، علي ما هو مفصل في التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، وعلي ما هو مبين في ترجمته " (1) .

ثانياً : في المشرق

1 - ابن صبيح (. . . - 632) :

أبو صادق ، الحسن بن صباح ، المصري المخزومي الكاتب .

2 - ابن أبي الصقر (548 - 635) :

ص : 9

1 - مقدمة تحقيق التسهيل (3) . وانظر التكملة لكتاب الصلة (278) .

أبو الفضل ، نجم الدين ، مكّرم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشي الدمشقي .

لابن مالك رواية عنه في الحديث .

3 - ابن أبي الفضل المرسي (570 - 655) :

أبو عبد الله ، شرف الدين ، محمد بن أبي الفضل المرسي ، عالم بالأدب والتفسير والحديث .

4 - السخاوي (558 - 643) :

أبو الحسن ، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني . له شرح علي مفصل الزمخشري ، وهو أول من شرح الشاطبية .

5 - ابن يعيش (556 - 643) :

موفق الدين ، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي . شارح المفصل والملوكي .

قال ابن إياز : " والسادس . . . ذهب هذا المصنف إلي إثباته ، وقد تبع في ذلك شيخه أبا البقاء بن يعيش الحلبي ، فإنه عنه أخذ علم العربية ، أخبرني بذلك جماعة " (1) .

6 - ابن عمرو (596 - 649) :

ص : 10

1 - إيجاز التعريف لابن إياز (5 / ب) .

جمال الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو بن الحلبي النحوي .

أخذ عنه ابن مالك النحو .

7 - ابن الحاجب (571 - 646) :

جمال الدين ، أبو عمرو ، عثمان بن عمر الكردي .

صاحب الكافية النحوية ، والشافية الصرفية . قال الدماميني :

" ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية النحوية أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب ، رحمه الله ، وأخذ عنه ، واستفاد منه ، ولم أقف علي ذلك لغيره ، ولا أدري من أين أخذه ، والله أعلم بحقيقة الحال " (1) .

وذكر ذلك أيضا الخضري في حاشيته علي ابن عقيل نقلا عن التبريزي كذلك (2) .

8 - ابن الخباز :

أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز .

5 - تلاميذه

1 - ولده بدر الدين (ت : 686) .

ص : 11

1- تعيق الفرائد (1 / 30) .

2- حاشية الخضري علي ابن عقيل (1 / 7) .

- 2 - النووي (ت : 676) : شرف الدين ، أبو زكريا ، يحيى ابن شرف ، شارح صحيح مسلم .
- 3 - ابن جعوان الأنصاري (ت : 682) : شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عباس .
- 4 - ابن المنبجّ (ت : 695) : زين الدين ، أبو بكر ، منبجّ بن عثمان بن المنبجّ التتوخي .
- 5 - ابن النحاس الحلبي (ت : 698) : بهاء الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم بن محمد .
- 6 - اليونيني (ت : 701) : شرف الدين ، أبو الحسين ، علي بن محمد بن أحمد .
- 7 - البعلي (ت : 709) : شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد ابن أبي الفتح .
- 8 - الأذرعي (ت : 712) : محمد بن إبراهيم بن حازم .
- 9 - الصيرفي (ت : 722) : أبو المعالي ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن علي بن الصيرفي .
- 10 - ابن العطار (ت : 724) : علاء الدين ، أبو الحسن ، علي بن إبراهيم بن داود .

- 11 - شهاب الدين ، أبو الثناء ، محمد بن سلمان الحلبي الدمشقي ، (ت : 725) .
- 12 - المزي (ت : 726) : زين الدين ، أبو بكر بن يوسف ابن محمود بن عثمان .
- 13 - ابن شافع الكناني (ت : 730) : ناصر الدين ، شافع ابن علي بن عباس بن شافع الكناني العسقلاني المصري .
- 14 - القاضي ابن جماعة (ت : 733) : بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم بن جماعة ، قاضي القضاة .
- 15 - ابن البارزي (ت : 738) : شرف الدين ، أبو القاسم ، هبة الله بن عبد الرحيم بن هبة الله البارزي الجهني الحموي القاضي .
- 16 - ابن غانم الجعفري (ت : 738) : شهاب الدين ، أحمد ابن محمد بن سلمان بن غانم الجعفري .
- 17 - البرزالي (ت : 739) : علم الدين ، أبو محمد ، القاسم ابن محمد بن يوسف البرزالي .
- 18 - الفارقي أبو الربيع ، سليمان بن أبي حرب الحنفي الفارقي .

- 1 - أجوبة علي أسئلة جمال الدين اليميني في النحو .
ومنها نسخة في المتحف البريطاني 13 ، انظر بروكلمان (5 / 296) .
- 2 - أرجوزة في الخط .
ومنها نسخة في باريس 3207 رقم 2 ، انظر بروكلمان (5 / 296) .
- 3 - أرجوزة في المثلثات .
ذكرها السيوطي في البغية (1 / 131) ، وانظر بروكلمان (5 / 295) .
- 4 - الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد .
ذكره ابن مالك في مقدمة كتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ، ص 23 .
- 5 - الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ، وشرحه .
طبع بالنجف ، بتحقيق حسين تورال وزميله سنة 1972 ، وذكره بروكلمان (5 / 294) ، فظن أن الكتب الثلاثة الاعتماد ، وتحفة الإحطاء ، والاعتضاد ،
كتاب واحد ، ذكر في مكتبات

المخطوطات بعناوين مختلفة، والصواب أن كلا منها كتاب مستقل .

منه نسخة في برلين برقم 7023 ، وثانية بدار الكتب المصرية برقم 576 لغة ، وذكره الدماميني في مقدمة شرحه علي التسهيل (30 / 1) .

6 - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .

حققه حاتم صالح الضامن ، وطبعته مؤسسة الرسالة في بيروت سنة 1984 ، وراجع ما كتبه بروكلمان (295 / 5) الاعتضاد .

منه نسخة بظاهرة دمشق .

7 - الإعلام بتثليث الكلام .

وهو أجزوة مربعة في 2755 بيتا ، ألفها وأهداها للملك الناصر بن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب (634 - 659) .

ذكره محمد بن أبي الفتح البعلي في المثلث ذو المعني الواحد 65 / أ ، ومنه نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم 1602 في 50 ورقة من 16 / أ إلي 66 / ب ، ونسخة ثانية برقم 1593 ، وتوجد منه نسخ في الإسكوريال برقم 3 / 1411 ، ودار الكتب المصرية برقم 310 لغة ، وانظر بروكلمان (295 / 5) .

ص: 15

طبع في مصر سنة 1329 / 1897 ، بتصحيح وشرح أحمد ابن الأمين الشنقيطي .

8 - إكمال الإعلام بمثلث الكلام :

ذكره المقري في نفع الطيب (2 / 225) ، وابن العماد في شذرات الذهب (5 / 339) ، والكشف (1 / 144) ، وفوات الوفيات (3 / 408) ، والوافي بالوفيات (3 / 360) ، وفي الشذرات بلفظ " تثليث الكلام " .

ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم 738 لغة في 258 صفحة ، مكتوبة في عام 691 ، وحققه سعد بن حمدان الغامدي ، وطبعته جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة 1404 .

9 - إكمال عمدة الحافظ وعدة الالفاظ .

ذكره في البغية (1 / 131) ، وكشف الظنون (2 / 1170) ، وذكر ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين (1 / 135) بلفظ : إكمال العدة (بدون ميم بين العين والبدال) ، ويبدو أنهما واحد لأن اسم الأصل " عمدة الحافظ وعدة الالفاظ " وشرحها ، وقال : " وهو جيد مفيد ، وفيه مسائل ليست في التسهيل وشرحه " .

10 - الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة .

ص : 16

ذكره بروكلمان (294 / 5) ، ومنه نسخ في الظاهرية برقم 1602 ، ودار الكتب المصرية برقم 530 لغة تيمور ، وبرلين برقم 7041 ، ورامفور برقم 60 .

طبع بتحقيق الدكتورة نجاهة حسن عبد الله نولي . مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز إحياء التراث الإسلامي - ط 1 - 1411 / 1991 .

11 - الألفية (وهي الخلاصة) .

طبعت مرات مفردة ومع شروحا . انظر بروكلمان (277 / 5 - 91) .

12 - إيجاز التعريف في علم التصريف

وهو كتابنا هذا .

ذكره في بغية الوعاة (132 / 1) بلفظ مختلف ، وحاجي خليفة في الكشف (205 / 1) ، والبغدادى في هدية العارفين (130 / 2) ، و بروكلمان (294 / 5) ، ومنه نسخ في دار الكتب المصرية برقم 37 تيمورية صرف ، والإسكوريال ثان 86 رقم 3 ، والأحمدية بحلب ضمن مجموع برقم 98 ، وشهيد علي برقم 616 ، ولاله لي برقم 3073 .

13 - بغية الأريب وغنية الأديب في الأصول .

ص: 17

ذكره في هدية العارفين (2 / 130) .

14 - بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة - شرح الألفية .

15 - بيان ما فيه لغات ثلاث وأكثر .

ذكره بروكلمان (5 / 295) ، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية ضمن مجموع برقم 509 ومكتبة حسن حسني عبد الوهاب برقم 18483 .

16 - بيتان في ضوابط ظاءات القرآن مع الشرح .

منه نسخة في الظاهرية ، انظر بروكلمان (5 / 296) .

17 - تحفة الإحطاء في الفرق بين الضاد والطاء .

ذكره بروكلمان (5 / 295) ، وراجع الاعتضاد .

ومنه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم 2677 وقارنه بما في دار الكتب المصرية برقم 5830 ، وعنوانه : كتاب في الفرق بين الضاد والطاء .

18 - تحفة المودود في المقصور والممدود .

ذكره في البغية (1 / 131) باسم المقصور والممدود وشرحه ، والكشف (2 / 1344) ، وبروكلمان (5 / 294) .

ص: 18

وطبع بمصر سنة 1897 بعناية إبراهيم اليازجي ، ثم سنة 1329 بعناية أحمد أمين الشنقيطي .

ومنه نسخ في دار الكتب المصرية برقم 52 ش لغة ، ومكتبة الأوقاف ببغداد رقم 6097 ضمن مجموع ، ومكتبة فيض الله برقم 2129 .

19 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

وهو مختصر من كتابه " الفوائد " في النحو ، كما ذكره في البغية (1 / 132) ، والكشف (1 / 405) .

وطبع بتحقيق محمد كامل بركات في القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ط 1 ، سنة 1967 .

20 - التعريف شرح ضروري التصريف .

ذكره في الكشف (2 / 1087) ، والهدية (2 / 130) .

21 - ثلاثيات الأفعال .

ذكره بروكلمان (5 / 295) . ومنه نسخ في الأحمدية بتونس برقم 3663 ، والظاهرية برقم 9213 ، ودار الكتب المصرية برقم 186 صرف ، و 295 لغة .

وطبع بتحقيق الدكتور سليمان العايد .

22 - جمع اللغات المشكلة .

ص: 19

ذكره في القاموس والتاج (فتاً) .

23 - حوز المعاني في اختصار حرز الأمانى .

وهو اختصار للشاطبية في القراءات .

ذكره في الكشف (1 / 649 و 694) ، وفي الهداية (2 / 130) .

24 - ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .

ذكره بروكلمان (5 / 227 ، 296) .

ومنها نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم 1593 في أربعة أوراق مكتوبة في عام 738 .

25 - رسالة في الاشتقاق .

ذكره حاجي خليفة في الكشف (2 / 1270) .

وتوجد نسخة منها فريدة في الظاهرية ضمن مجموع برقم 1593 في ورقتين (75 / ب - 77 / أ) .

26 - سبك المنظوم وفك المختوم .

ذكره في البغية (1 / 133) عن الذهبي في تاريخ الإسلام أنه وقف عليه ، والكشف (2 / 978) ، والهدية (2 / 130) .

ومنه نسخة في برلين برقم 6630 . انظر بروكلمان (5 / 294) .

ص: 20

27 - شرح إكمال عمدة الحفاظ وعدة اللافظ .

ذكره ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين (1 / 135) ، والسيوطي في البغية (1 / 131) ، وحاجي خليفة في الكشف (2 / 1170) .

28 - شرح الألفية .

وهو شرح الخلاصة ، واسمه : " بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة " .

ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ، وقال في ترجمته : وله الخلاصة وشرحها . هكذا نقله السيوطي عنه في البغية (1 / 133) ، وكذلك نقله عن الذهبي صاحب الكشف (1 / 151) ، وذكره البغدادي في الهدية (2 / 130) باسم بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة .

29 - شرح التسهيل .

طبع بتحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، مصر ، دار هجر ، ط 1 ، 1410 / 1990 . وانظر بروكلمان (5 / 276) .

30 - شرح الجزولية .

ص: 21

أثبتته السيوطي في البغية (1 / 133) ، وقال : " رأيت بخط الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أن ابن مالك شرح الجزولية " .
وذكره في الكشف (2 / 1800) ، ونقل من أو - له عدة أسطر ، مما جعلنا نثبت أن ابن مالك قد شرحه .

وذكره البغدادي في الهدية (2 / 130) باسم " المنهاج الجلي شرح قانون الجزولي " ، وهذه التسمية تدل علي اطلاع البغدادي عليه ، فإن الآخرين لم يسمياه به .

31 - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ .

طبع بتحقيق عدنان الدوري ، العراق ، بغداد ، مطبعة العاني ، ط 1 ، 1397 / 1977 .

ذكره في البغية (1 / 131) ، والكشف (2 / 1166) ، وانظر بروكلمان (5 / 294) .

32 - شرح الكافية الشافية (أو الوافية شرح الكافية الشافية) .

طبع بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط 1 ، 1402 / 1982 .

33 - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (للبخاري) .

ص: 22

ذكره في البغية (131 / 1) ، والكشف (553 / 1) ، والهدية (130 / 2) .

وطبع في القاهرة سنة 1957 بتصحيح وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ويحققه بعض الدارسين في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض .

34 - الضرب في معرفة لسان العرب .

ذكره في شذرات الذهب (339 / 5) ، وإيضاح المكنون (73 / 2) ، وهدية العارفين (130 / 2) .

35 - ضروري التصريف .

مختصر ذكره الكشف (1087 / 2) ، وعده متنا للتعريف في ضروري التصريف ، والصواب أنهما واحد .

36 - كتاب العروض .

ذكره طاش كبري زادة في مفتاح السعادة (216 / 1) ، وبروكلمان (294 / 5) . ومنه نسخة في الإسكوريال برقم 6 .

37 - عمدة الحفاظ وعدة اللافظ .

ذكره في البغية (131 / 1) ، والكشف (1166 / 2) ، وبروكلمان (294 / 5) .

38 - فتاوي في العربية .

ص: 23

ذكره في البغية (132 / 1) ، والكشف (1219 / 2 و 1226) ، والهدية (130 / 2) .

39 - فعل وأفعل .

ذكره في البغية (132 / 1) ، والكشف (1395 / 2) ، والهدية (130 / 2) .

40 - الفوائد في النحو .

عده السيوطي في البغية (132 / 1) كتابا مستقلا وليس بتسهيل الفوائد ، وأنكر علي الصلاح الصفدي في ظنه أنه تسهيل الفوائد . وكذلك قال في الكشف (405 / 1) أنه لخص التسهيل من مجموعته المسماة بالفوائد ، ثم ذكره في (1301 / 2) ، ووافقه في الهدية (130 / 2) .

ولعل صاحب كشف الظنون اطلع علي تصريح الدماميني بذلك في مقدمة شرحه علي التسهيل (31 / 1) .

41 - القصيدة الدالية المالكية في القراءات .

فيها إضافة إلي الشاطبية . ذكرها في البغية (132 / 1) ، والكشف (1338 / 2) ، والهدية (130 / 2) .

ومنها نسخة في لاله لي باستنبول برقم 62 ، وفي دار الكتب المصرية برقم 23035 / ب . وانظر بروكلمان (295 / 5) .

ص: 24

42 - قصيدة في الأسماء المؤنثة .

ذكرها بروكلمان (295 / 5) .

43 - الكافية الشافية (منظومة) .

طبعت بمطبعة الهلال في مصر سنة 1914 ، وكذلك مع شرحها فيما نشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . وهي أصل الخلاصة الألفية . وانظر بروكلمان (293 / 5) .

44 - لامية الأفعال .

ذكرها في الكشف (1 / 133 و 2 / 1536) ، وذكرها السيوطي في البغية (1 / 131) ، وطبعت في الهند ، ومصر ، وفاس ، وتونس عدة طبعات . وانظر بروكلمان (291 / 5 - 92) .

45 - المثلث ذو المعني الواحد .

انظر بروكلمان (295 / 5) .

46 - مفتاح الأفعال (منظومة) .

منه نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم 8177 ، في خمس ورقات (67 / أ - 71 / أ) .

47 - المقدمة الأسدية .

ص: 25

ذكرها في الكشف (2 / 1798) ، وفي (1 / 82) باسم " الأسدية " ، وذكر أنها مقدمة في النحو صنّفها لولده التقي محمد المعروف بالأسد . وتوجد منها نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم 9669 .

48 - منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء .

ذكرها السيوطي في المزهرة (2 / 279) ، ونقل 49 بيتا ، ولعله كل القصيدة ، وبروكلمان (5 / 295) ، وطبعت عدة طبعات أولاها بالقاهرة سنة 1278 هـ .

49 - الموصّل في شرح المفصّل .

ذكره في الهدية (2 / 130) ، والكشف (2 / 1774) ، والبغية (1 / 132) ، وفيه أنه نظم للمفصل واسمه الموصّل ، ويبدو أن الصواب هو الأول .

50 - النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ، وشرحه .

ذكره في البغية (1 / 132) .

ومنه نسخة فريدة في مكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم 2677 في 41 صفحة .

وقد طبع الشرح بتحقيق الدكتور علي حسن البواب ، الرياض ، دار العلوم ، ط 1 ، 1405 هـ .

ص: 26

51 - نظم الفراند .

ذكره السيوطي في البغية (1 / 132) أنه رآه ، وقال : " وهو ضوابط وفوائد منظومة ، ليست علي روي واحد " .

ومثله نقل في الكشف 2 / 1964 عن أبي الخير ، ووافقه في الهدية 2 / 130 .

نشر بتحقيق الدكتور سليمان العايد .

52 - النكت علي الوافية شرح الكافية الشافية .

ذكره في الكشف (2 / 1369) .

53 - وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال .

ذكره بروكلمان (5 / 295) ، ومنه نسخة فريدة في مكتبة شهيد علي باستنبول ضمن مجموع برقم 2677 في ثماني ورقات (30 - 37) .

54 - وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم .

طبع بتحقيق بدر الزمان شفيح النيبالي . المدينة المنورة ، مكتبة الإيمان ، ط 1 ، 1409 / 1989 .

* قال محقق وفاق المفهوم : وبعد عرض كتب ابن مالك ، أود أن أنه إلي بعض الكتب التي نسبت إليه خطأ وليست له :

1 - كتاب ألف الإبدال .

ص: 27

ذكره في كشف الظنون (2 / 1396) ، ووافقه في هدية العارفين (2 / 130) ، وأظنه تحريفاً للبيت المذكور في البغية (1 / 132) :

وألف في الإبدال مختصراً له

دعاه الوفاق فاق تصنيف من خلا

2 - بحر الفوائد العلية .

منه نسخة في المكتبة المظهيرية بالمدينة المنورة ، ضمن مجموع برقم 13 ، بدون ذكر اسم المؤلف ، ونسبه بعضهم إلي ابن مالك ، وليس كذلك فإن فيه آراء لتلميذه شمس الدين بن جعوان .

3 - نظم كفاية المتحفظ .

نسبه بعضهم إليه وهو لأبي عبد الله شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخويّ (ت : 693) ، كما ورد في فهرس الأزهرية (4 / 40) .

4 - مختصر في الفرق بين الضاد والطاء والذال .

وهو لأبي عبد الله محمد بن مسعود المقدسي ، وقد ورد اسمه صريحاً في الورقة الأولى من الكتاب ، ومنه نسخة في مكتبة شهيد علي باستنبول ضمن مجموع برقم 4 / 2677 .

ص: 28

توفي ابن مالك ، رحمه الله ، بدمشق في الثاني عشر من شعبان من سنة اثنتين وسبعين وستمئة للهجرة النبوية الشريفة ، وصلي عليه بالجامع الأموي . ودفن بسفح قاسيون بالروضة قرب الموقف في تربة القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقيل : في تربة ابن جعوان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وعلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 قاله الفسري رحمه الله المستوهب مغفورة ذنبه محمد بن عبد الله بن
 مالك الطائي الجبالي رحمه الله أما بعد حمد الله الذي لا ردة لكلمته ولا حد لعظمته
 والصاوة على قنفذة العالم وخيرته وناسخ الشرايع بشريعته وعلى آله وصحبه وأئمة
 فإن التصريف علم تشوف إليه الصم العلية وتوقف عليه ونوع الحكم العربية ونوع
 من أبواب النحو ما كان ثقلاً ويفصل من أصوله ما كان مجيلاً وقد مكنت فيه توفيق الإتيان
 وسعدنا بيري من انقياد الشوارد وازدياد الفوائد وحصيل القواعد وتفصيل المقاصد
 بعبارة تستعذب وإشارة لا تستمعب فالتفت ذلك في مجموع سميت إجازة التعريف في
 علم التصريف والباعث على تبيح الحنايه اليه وشيخ سنان العزم عليه التشرن
 نحمد لله مولانا السلطان الملك الناصر صلاح الدين اعز الله ببقائه الدين والعباد
 وادام مزيده ارتقايه ما استمرت الابد فلقد اخض من السجايا الذميه باجملها ومن
 المزايا العجمه باكملها فلذلك لم يشغله تدبير مملكه الراسع وافتارها الشاسعه
 عن الاعيان في الفضائل والازياء على الاوالم حتى استقل الفضلاء حاتمهم فيما لديه وانجمل
 طاب لهم اذ انظروا اليه فاعداؤهم من سطوته وجلون واوالياؤه عند رويته تخفون علما بان
 الازمنه تضيق عن حصر معاليه والالسنه لا تقين عن حصر شكريا لديه لكن المحبه تلي انقاد
 الوسع داعيه وانفوس بحسب الامكان في مراضيه سابعية فلهذا سهل القلامي علي ما انا فيه
 وان فقت الدارين كما مل المسك الي دارين وفي تقبل الله تعالى تقرب اوليايه باعماله
 من جمله الآيه تمهيدا لمعذره لان نفس المذره والله تعالى سعف محصول المنوي وقبول
 المحفوظ والمروي عنده ومنه فصلا التصريف علم يتعلق بنبيه الكلمه وما
 لمرو فيها من زياده واصاله وصحة واعتدال وشبه ذلك وتتعلقه من الكلمات الاسماء
 التي لا تشبه الحروف والافعال وكل ما ليس بعض حروفه زائدا من القبايل يسمى مجردا
 ولا يتجاوز المجرد خمسة احرف ان كان اسما ولا اربعة احرف ان كان فعلا ولا يتقصان
 في الوضع عن ثلثة احرف محرف مبدوء به ومحرف موقوف عليه ومحرف مفعول به

بينهما

بالفتح لفتحها أو مثل الحركة التي كانت في العين اتباعاً للقاء وفي التزام الضم في نحو بؤده والفتح في نحو ردها خلافه فإن كان المستحق لسكون الرفع فاعل مجبياً فنكته مجمع عليه نحو اجعل يزيد وإنما وافق نومييم أهل الحجاز في فك هذا ولم يوافقوه في نحو ارد دلان اردد ومعرض لنحرك تأتي منليه لسان بلية كارد الشئ وهذا شبيه بالفك المتزول اجاعاً ولا يؤدي فك اجعل ونحوه الى هذا لانه لا يليه الا الالف المجرور بها غالباً اذا كان المتلان في كلمة يابن لان بالحرك تانيهما نحو حيمي واحييه جاز الفك والادغام قال الله تعالى وحيمي من حيمي عن يمينه فراه بالفك نافع والبرزي وابوزكر وقراه الباقون بالادغام فمن ادغم فلا اجتماع مثلين متحركين في كلمة خالية من الموانع المتقدم ذكرها ومن فك فلان اجتماعها غير لازم لان تاني المثليين في مضارع حتى الف وفي واحد احبيه همزة فاعتضرا اجتماعهما اذ لم يكن الا في بعض الاحوال فجاز فيه الوجهان ولذلك يجوز الفك والادغام في الاحوواء ونحوه وهو من المعوّه فمن ادغم فلان المتلين قد اجتمعا متحركين في كلمة وليس احدهما لللاحق ولا معهما شئ من ساير الموانع واللفظ به حسد حيواء ومن لم يدغم فلما يلبس افعال مصدر فاعل او افعال بفعال مصدر فعمل وليلا تجتمع في كلمة واحد اعلان احدها الادغام والثاني قلب اللام الاخر همزة ولذلك يجوز الفك والادغام ايضاً اذا كان اول المثليين تاء الافتعال نحو افتتن افتتننا واختتن اختتننا فمن ادغم فلانها متلان متحركان في كلمة وليس معهما شئ من الموانع ومن فك فيلا يلبس افتعل بفعل ولان الافتعال لا يلزم ان يليها تاء فكان التقاء المثليين فيه عارضاً فاشبه المنفصل وكذلك يجوز الفك والادغام اذا كان اول المثليين نوناً هي حرف فعل او علامه رفع او جمع انما شوليس قبلها سائر صحيح نحو ملكي ونامتا واتحاجوني وتامروني اعيد فمن ادغم فلا اجتماع مثلين على نحو اجتماعهما في الافتنان ومن لم يدغم فلانها اجتماع عارض بعد تمام الكلمة باؤل المثليين والله اعلم كل الكتاب والمجد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله وصحبه اجمعين وهو اعجاز التعريف في علم التصريف غفر الله له ولجميع المسلمين ولما كتبته

ادوضع ١٠

٢

وحررت موفون عليه وحررت منقول به بينهما ذال اسم الجرد الثلاث مفتوح الاول مكسورة او حرة
 والمفتوح الاول اما ساكن الثاني نحو كعب وصيب واما مفتوح الثاني نحو رسن وحسن واما
 مكسور الثاني نحو نمر وحذير واما مضموم نحو سبغ وطعم والمكسور الاول اما ساكن الثاني
 نحو نلف وجلف واما مفتوح الثاني نحو ارم وزنم واما مكسور الثاني نحو ايل وبلز والمضموم
 اما ساكن الثاني نحو بر وممر واما مفتوح الثاني نحو نعر ونذر واما مضموم الثاني نحو طنب
 ونبث فربما عشرة ابنة اقلها استمالا المكسور الاول والثاني واهلوا مكسور الاول
 مضموم الثاني لان الكسرة ثقيلة والفتحة انقلصها الانفعال من شغل الانقل منه وليس كذلك لانها
 من فتحة الى كسرة لانه تخلص من زيادة النقل ولذلك لم يهولوا اجعل بل خصوه بالفعل الذي لم يسم فاعله
 ثم يهولوا ان اطراحه في الاسماء لما منع به متروك ذرف لدوبته ووعيل في الوعل ذرف المشي
 الا ان اكثر العرب لم يعتدوا بهذا البناء في الاسماء العلم به في الاصل مقصود به اختصاص الفعل به
 لم يسم فاعله واعتدوا بموازن فعل على قلته لانه لم يوجد في غير الاسماء لانه لا مانع له من نفسه اذ
 كسرتان اقل نقلا من الضميتين وذو الضميتين في الكلام كثير فذو الكسرتين خفيف كثيرة لغار
 الا انه قلت نظائره انما قاله يسم الا التسليم في الرباعي الجرد من الاسماء ان كان
 مفتوح الاول فله وزن واحد فعلل كجعفر وقره ب وهما الثور المسن وان كان مكسور الاول
 فله ثلاثة اوزان فعلل كديرهم وهجرع وفعلل كعجرب وجريل وفعلل كفضيل وفضير
 وان كان مضموم الاول فله وزنان فعلل كبرثن وجرشع وفعلل كترقع وجرشع ولم يرد
 ببويه لكن رواه الاخفش من امة البصرة والفر من امة الكوفة وزيادة الفتحة مقبولة وزعم الفصح
 في جرشع اكثر من الضم وما يويد رواية هذين الامامين قول العرب مالي من ذلك عند الذي يتر
 فخاويه مفكوكا غير مدغم ولا يفعلون ذلك بنى مثلين متحركين لا يوازن فعلا ولا فعلا ولا فعلا

تتبع

وفراد الباقون بالادغام فمن ادغم فلا اجتماع مثلين متحركين في كلمة خالصة من المواضع المتقدم ذكرها ومن ذلك
 فلان اجتماعهما غير لازم لان ثاني المثليين في مضارع جى العث وفي واحد اخيرة همزة فاعترف اجتماعهما اذ لم يكن
 الا في بعض الاحوال يجاز فيه الوجهان وكذلك يجوز الفك والادغام في الاخرين ودخوه وهو من المحو في ادغم
 فلان المثليين قد اجتمعا متحركين في كلمة وليس احدهما للاختلاف ولا معهما شئ من سائر المواضع واللفظ به نحو امر لم
 يدغم فلما يلبس الفعل مصدر افعل وانعالت بفعال مصدر ففعل ولما لا يجمع في كلمة واحدة اعلان احدهما
 الادغام والثاني قلب اللام الاخيرة همزة وكذلك يجوز الفك والادغام ايضا اذا كان اول المثليين تا الانثا
 نحو ائتن ائتنا واخستن اخستنا فمن ادغم فلاهما مثلان متحركان في كلمة وليس معهما شئ من المواضع ومن ذلك
 فلما يلبس الفعل بفعل ولان تا الافتعال لا يلزم ان يليها تا فكان التقاء المثليين فيه عارضا فاقبضه المنفصل وكذا
 يجوز الفك والادغام اذا كان اول المثليين نونا هي اخر فعل او علامة رفع او جمع اناث وليس قبلها ساكن
 نحو مكنتي وتامنتا وتاجوتى واتامرونى اعبد فمن ادغم فلا اجتماع مثلين على نحو اجتماعهما في الانثا
 ومن لم يدغم فلانه اجتماع عارض بعد تمام الكلمة باول المثليين ككل اجاز التعريف في علم التعريف

العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّي الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم

قال الفقير إلي رحمة ربّه، المستوهب مغفرة ذنبه، محمد ابن عبد الله بن مالك، الطائبي، الجبائي :

أما بعد حمد الله الذي لا ردّ لكلمته، ولا حدّ لعظمته، والصلاة علي صفوة العالم وخيرته، وناسخ الشرائع بشريعته، وعلي آله وأصحابه وأسرته :

فإنّ التصريف علم تشوّف إليه (1) الهمم العليّة، ويتوقّف عليه وضوح الحكم العربيّة، ويفتح من أبواب التّحو ما كان مقفلا، ويفصّل من أصوله ما كان مجملا، وقد مكّنت فيه بتوفيق إلهيّ، وسعد ناصريّ، من انقياد الشّوارد، وازدياد الفوائد، وتحصيل القواعد، وتفصيل المقاصد؛ بعبارة تستعذب، وإشارة لا تستصعب، فألفت ذلك في مجموع سمّيته: (إيجاز التّعريف في

ص: 1

1- أي: تتطلّع إليه. اللسان (شوف).

علم التصريف) ، والباعث علي ثني عنان العناية إليه ، وشحذ سنان العزم عليه ، التَّشَرَّفَ بخدمة مولانا السلطان ، الملك ، الناصر ، صلاح الدين (1) ، أعزَّ الله ببقائه الدِّين والعباد ، وأدام مزيد ارتقائه ما استمَرَّت الآباد ، فلقد اختصَّ من السَّجايا الكريمة بأجملها ، ومن المزايا العميمة بأكملها ، فلذلك لم يشغله تدبير مملكته الواسعة ، وأقطارها الشَّاسعة ، عن الإعياء في الفضائل ، والإرباء علي الأوائل ، حتَّى استقلَّ الفضلاء حاصلهم فيما لديه ، واطمحلَّ طائلهم إذا نظروا إليه ، فأعداؤه من سطوته وجلون ، وأولياؤه عند رؤيته خجلون ، علما بأنَّ الأزمنة تضيق عن حصر معاليه ، والألسنة لا تضيق عن حصر شكر أياديه ، لكنَّ المحبَّة إلي إنفاذ الوسع داعية ، والتَّفوس بحسب الإمكان في مرضيه

ص: 2

1- الناصر صلاح الدين (627 - 658) : الملك الناصر ، صلاح الدين ، أبو المظفر ، يوسف بن الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ؛ فاتح بيت المقدس ، رحمهم الله أجمعين . ولد بقلعة حلب في رمضان سنة 627 ، وتولي الملك عند موت والده العزيز سنة 634 ، وعمره سبع سنوات ، فقام وزراء أبيه بتدبير مملكته ، لا يمضون أمرا إلا بالرجوع إلي عمته الصاحبة ضيفة خاتون ، إلي أن توفيت سنة 640 ، فاستقل الناصر بالملك ، وأمر ونهي وعمره 13 عاما ، ثم أضاف إلي حلب أعمالا كثيرة ، منها : بلاد الجزيرة وحران والرَّها والرققة ورأس عين وحمص ، ودخلت الموصل وماردين في طاعته ، وأضاف إلي ذلك كله دمشق سنة 648 ، وفي هذه السنة توجه إلي مصر فدخلها عنوة ، ثم انهزم عنها إلي دمشق ، واستقر فيها إلي أن دهم التتار البلاد ، فهرب وتشرد ، ثم أسر ، وقتله هولوكو في 25 شوال سنة 658 ، وعمل عزائه في قلعة الجبل بالديار المصرية في 26 ربيع الآخر سنة 659 . (انظر ترجمته في : العبر للذهبي (5 / 256) ، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (7 / 203) ، ومرآة الجنان للبيهقي (4 / 151) ، وذيل مرآة الزمان لليونيني (1 / 461 ، 2 / 134) ، والقلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية لابن طولون (1 / 147) ، وأمرآة دمشق في الإسلام للصفدي (102) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (4 / 10) ، وفوات الوفيات لابن شاکر الكتبي (4 / 361) ، وشذرات الذهب لابن العماد (5 / 299) .

ساعية ، فلهذا سهل إقدامي علي ما أنا فيه ، وإن فقت الدارين ، كحامل المسك إلي دارين (1) ، وفي تقبل الله تعالى تقرب أوليائه بأعمال هي من جملة آلائه ، تمهيد المعذرة للأنفس الحذرة ، والله تعالى يسعف بحصول المنوي ، وقبول المحفوظ والمروي ، بمنه ويمنه .

[تعريف التصريف]

فصل : التصريف علم يتعلّق ببنية الكلمة ، وما لحروفها من زيادة ، وأصالة ، وصحّة ، واعتلال ، وشبه ذلك .

[ما يدخله التصريف]

ومتعلّقه من الكلمات : الأسماء التي لا تشبه الحروف ، والأفعال .

[المجرّد من الأسماء والأفعال]

وكلّ ما ليس بعض حروفه زائدا من القبيلين يسمّي مجرّدا .

[أقصي ما تصل إليه الأسماء والأفعال بالتجرّد]

ولا يتجاوز المجرّد خمسة أحرف إن كان اسما ، و (ولا أربعة) (2) أحرف إن كان فعلا .

ص: 3

1- دارين : فرضة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند ، وينسب إليها ، فيقال : مسك دارين ، ومسك داري . انظر الصحاح واللسان (درن) ، ومعجم البلدان لياقوت (2 / 432) .

2- ب : " وأربعة " .

[أقل ما تبني منه الأسماء والأفعال]

ولا ينقصان في الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ حرف مبدوء به (1)، وحرف موقوف عليه ، وحرف مفصول به بينهما .

[أبنية الاسم الثلاثي المجرد]

فالاسم المجرد الثلاثي مفتوح الأول ، أو مكسوره ، أو مضمومه .

- والمفتوح الأول :

إما ساكن الثاني ، نحو : كعب ، وصعب (2) .

وإما مفتوح الثاني ، نحو : رسن ، وحسن .

وإما مكسور الثاني ، نحو : نمر ، وحذر .

وإما مضموم الثاني ، نحو : سبع ، وطمع .

- و (مكسور) (3) الأول :

إما ساكن الثاني ، نحو : ظلف ، وجلف .

وإما مفتوح الثاني ، نحو : إرم ، وزيم (4) .

ص : 4

1- نهاية السقط من النسخة " ب " ، إذ تبدئ هذه النسخة بقوله : " وحرف موقوف عليه ، وحرف . . . " .

2- مثل ابن مالك ، رحمه الله تعالى ، لهذا البناء بمثالين : الأول اسم ، والثاني صفة ، وكذا الأمر فيما يأتي من الأبنية .

3- ب : " والمكسور " .

4- إرم : حجارة تنصب علما في المفازة ، والجمع آرام وأروم . وإرم : والد عاد الأولي ، وقيل : هي عاد الأخيرة ، وقيل : هي اسم بلدتهم . اللسان (أرم) .

زيم : اسم فرس جابر بن حنين ، وهو في الأصل وصف بمعنى متفرق ، قال سيبويه : لا نعلم فعلا جاء صفة إلا في عدي ، وهو اسم جنس وصف به الجمع ،

كالسفر والركب ، وليس بتكسير ؛ لأنه لا- نظير له في الجموع المكسرة ، وزاد المبرد : قيما . وزاد غيره : زيمما ، بمعنى : متفرق غير مجتمع بمكان واحد ،

وبمعني : ضيق أيضا ، ورجلا رضي . وفي الممتع : وأما سوي وقيم من قوله تعالى : (مَكَاناً سُويِّ) ، و (دِيناً قِيماً) فلا حجة فيهما علي إثبات فعل وصفاء ،

لأن الأول في الأصل اسم للشيء المستوي ، والثاني في الأصل مصدر . قال : وكذلك قولهم : سبي طيبة ، وماء روي ، وماء صري ، لا حجة في شيء من

ذلك علي إثبات فعل في الصفات ؛ لأن جميع ذلك لا يطابق موصوفه : أما طيبة فإنه مؤنث اللفظ ، وهو تابع لمذكر ، وأما روي وصري ، فيوصف بهما الجمع

والمفرد علي صورة واحدة ، وقد تقدم أن الصفة إذا كانت كذلك كان محكوما لها بحكم الأسماء . وانظر الكتاب (4 / 244) ، والمقتضب للمبرد (1 /

192) ، ونكت الشتري (2 / 1142) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (21 - 22) ، وشرح المفصل له (6 / 113) ، والممتع لابن عصفور (1 / 22 - 25

، والبحر لأبي حيان (8 / 56) .

وإما مكسور الثاني ، نحو : إبل ، وبلز (1) .

- (ومضموم) (2) الأول :

وإما ساكن الثاني ، نحو : برّ ، ومرّ .

وإما مفتوح الثاني ، نحو : نغر (3) ، وغدر .

وإما مضموم الثاني ، نحو : طنّب (4) ، وجنب .

فهذه عشرة أبنية ، أقلها استعمالا المكسور الأول والثاني (5) .

ص : 5

1- البلز والبلزّ : الرجل القصير ، والمرأة القصيرة ، والضخمة المكتنزة ، وقيل : والخفيفة أيضا . اللسان والتاج (بلز) .

2- ب : " والمضموم " .

3- الثغر : ضرب من العصافير ، وقيل : يشبه العصافير ، أحمر المنقار ، وأصول الحنك ، وقيل : هو من صغار العصافير تراه أبدا صغيرا ضاويًا ، والجمع : نگران . اللسان (نغر) .

4- الطنّب والطنّب : حبل الخباء والسّرادق ونحوهما ، والوتد ، وعرق الشجر ، وعصب الجسد ، والطرف والناحية ، وسير في القوس العربية . اللسان (طنّب) .

5- إذ لم يأت علي فعل اتفاقا إلا إبل ، وأما بلز فقال بعضهم : الأصل فيه بلزّ ، بتشديد الزاي ، فمخففها فرع عنه ، ولذا لا يعتدّ به ؛ لأن الكلام عن الأبنية الأصول . وذكروا غير إبل وبلز عددا من الأمثلة ، والمتأمل فيها يجدها لغات فرعية ، أو ضعيفة ، أو حكايات أصوات مما استعمل في زجر الدوابّ ، أو في غير ذلك ، وهي : 1 - إيد للأتان الوحشية ، والولود من النساء . 2 - ولا أفعل ذلك إيد الأبد . 3 - حبر : للصفرة تعلو الأسنان . 4 - بلص : لطائر البصوص . 5 - عبل : اسم بلد . 6 - حلز : للرجل البخيل الضيّق . 7 - جلخ جلب ، جلخ طلب ، خلج جنب ، حلج بلج ، جلن بلن : لعبة للصبيان . 8 - جحط ، جحط ، إحط ، إحط ، جحط : زجر للغلم . 9 - جحض : زجر للكيش . 10 - جطح : زجر للعنز . 11 - إحص : زجر للعنز والجمل . 12 - جظر : زجر للعنز والجمل أيضا . 13 - إجد : زجر للإبل ، وقيل : للخيل . 14 - بذخ بذح : زجر للبعير . 15 - تغر تغر ، تفر تفر : حكاية للضحك . 16 - دبس ، إثر : خلاصة السمن ، إطل ، إبط ، مسك ، خطب ، نكح ، سلم : كلّها لغات في ساكن العين منها . 17 - إجد : للناقة القويّة ، حبك : لغات من أجد وحبك . 18 - إقط : لغة في أقط . 19 - مشط : لغة في مشط ، مثلث الفاء ساكن العين . وانظر ليس في كلام العرب لابن خالويه (96) ، والمنصف لابن جني (1 / 18) ، ونظم الفراند لابن مالك (6 / أ) ، والممتع لابن عصفور (1 / 65) ، وبغية الطالب لابن الناظم (14) ، والارتشاف لأبي حيان (1 / 19) ، والمرادي علي الألفية (5 / 219) ، وشرح ركن الدين علي الشافية (1 / 328) ، والمزهر للسيوطي (2 / 65) .

وأهملوا مكسور الأول مضموم الثاني (1)؛ لأنّ الكسرة ثقيلة، والصّمة أثقل منها، فكرهوا الانتقال من مستقل إلي أثقل منه،

ص: 6

1- ذكروا علي ذلك لفظة واحدة، وهي: حبك، والحبك: تكسّر كلّ شيء، كالرّمْل والماء، إذا مرت به الريح، وقد وردت هذه اللفظة قراءة في قوله تعالى: (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ) في الآية 7 من سورة الذاريات. وخرّجت هذه القراءة بما يلي: 1 - سهو من القارئ: هذا التوجيه ذكره ابن جني في المحتسب. 2 - تداخلت علي القارئ لغتا الحبك بكسرتين والحبك بضممتين، فنطق بالحاء علي اللغة الأولى والباء علي اللغة الثانية: وهذا التوجيه عن ابن جني كذلك. 3 - إن القارئ لما نطق بالحاء مكسورة ذهل وتوهم أنه نطق بها مضمومة علي لغة من ضم الحاء والباء، فجاء بالباء مضمومة علي هذه اللغة: توجيه ذكره الجاربردي. 4 - إن القارئ لما نطق بالحاء مكسورة علي لغة من يقول (حبك) تنبّه إلي أن القراءة الأشهر هي (الْحُبُكِ) بضممتين، فعدل في الباء إلي القراءة المشهورة: توجيه ثالث لابن جني. 5 - إن القارئ كسر الحاء اتباعا لكسرة تاء (ذات)، ولم يعتدّ باللام الساكنة، في (الحبك)؛ لأن الساكن حاجز غير حصين: توجيه ذكره أبو حيان. ولا يخفي ما في هذه التوجيهات جميعها من التكلف، كما لا يخفي إمكان إسقاطها جميعها. بقي أن يقال: في هذه اللفظة (الحبك) تسع قراءات. وانظر جميع القراءات وتوجيهاتها، وما يمكن أن ترد به في: المحتسب (287/2)، وشواذ ابن خالويه (145)، وشواذ الكرمانلي (229)، وشرح الكافية الشافية (4/2021 - 2022)، والشافية (10 - 12)، وشرحها لمصنفها (5/أ)، وللرضي (1/39)، وللجاربردي (30)، وإيجاز التعريف لابن إياز (2/5)، وبغية الطالب لابن الناظم (8)، والارتشاف لأبي حيان (1/19)، والبحر له أيضا (8/134)، والتصريح للأزهري (355/2).

وليس كذلك الانتقال من ضمّة إلي كسرة ؛ لأنّه تخلّص من زيادة الثّقل ، ولذلك لم يهملوا (فعل) ؛ بل خصّوه بالفعل الذي لم يسمّ فاعله ، ثمّ تبّهوا علي أنّ أطراحه في الأسماء ليس لمانع فيه ، بقولهم : دنل (1) لدويّبة ، ووعل (2) في الوعل ، و (رثم) (3) للسّه ، إلا أنّ أكثر التّحوّيين لم يعتدّوا بهذا البناء في الأسماء ؛ لعلمهم أنّه في الأصل مقصود به اختصاص الفعل الذي لم يسمّ فاعله ،

ص: 7

-
- 1- الدّنل : دويّبة شبيهة بابن عرس ، وقيل : دويّبة كالثّعلب . الصحاح واللسان (دأل) .
 - 2- الوعل والوعل والوعل : تيس الجبل . التهذيب للأزهري (وعل : 3 / 201) ، والمحكم لابن سيّدة (2 / 260) ، واللسان (وعل) .
 - 3- أ: " زيم " . تصحيف . والسّته والسّه والسّه : الاست . اللسان (رأم ، سته) .

واعتدوا بموازن (فعل) ، علي قلته ؛ لأنه لم يوجد في غير الأسماء ، ولأنه لا مانع له من نفسه ؛ إذ الكسرتان أقلّ ثقلا من الصّمتين ، وذو الصّمتين في الكلام كثير ، فذو الكسرتين حقيق بكثرة التّظائر ، إلا أنه قلّت نظائره اتّفاقا ، فلم يسع إلا التّسليم .

[أبنية الاسم الرباعي المجرد]

(1) فصل : الرباعيّ المجرد من الأسماء

إن كان مفتوح الأول فله وزن واحد : (فعلل) ، كجعفر ، و (قرهب) (2) ، وهو الثور المسنّ .

وإن كان مكسور الأول فله ثلاثة أوزان :

(فعلل) (3) :

ص: 8

1- كانت القسمة العقلية تقتضي أن يكون للاسم الرباعيّ ثمانية وأربعون بناء ؛ لأنّ للفاء ثلاثة أحوال هي الحركات الثلاث ، وللعين أربعة أحوال هي الحركات الثلاث والسكون ، وإذا ضرب ثلاثة في أربعة خرجا اثنا عشر بناء ، وللام الأولي أربعة أحوال أيضا كالعين ، وإذا ضرب اثنا عشر ، وهي أبنية الفاء مع العين ، في أربعة خرج ثمانية وأربعون بناء ، تسقط ثلاثة منها لاشتغالها علي التقاء الساكنين ، وذلك محذور ، وهي فتح الفاء مع سكون العين واللام الأولي ، أو ضمها مع سكونهما ، أو كسرها مع سكونهما ، فيبقي خمسة وأربعون بناء ، ولم ينقل منها إلا خمسة متفق عليها ، وسادس الذي أضافه الأخفش ، استثقالا للباقي ، واستغناء بالثلاثي عنها لخفته . انظر شرح الشافية للرضي (1 / 47) ، ولليزدي (1 / 43) .

2- أ: "قرهب" . تصحيف .

3- يري الجاربردي أن في ثبوت فعلل بحشا ، لأنّ درهما معرّب ، وهبلعا وهجرعا رباعيتان إن قلنا بأصالة الهاء ، وثلاثيان إن قلنا بزيادتها ، كما هو مذهب الأخفش فيهما . والحقّ ثبوت هذا الوزن ، علي قلة أمثله ، لأمر : أولها : لنا ان لا نسلّم تعريب درهم . وثانيها : وأن لا نسلّم زيادة هاء هبلع وهجرع ، كما هو مذهب الأخفش ، فقد حكم بأصالتها عدد غير قليل من الأئمة ، كالخليل وسيبويه والمبرد والأصمعي وغيرهم . وثالثها : أن أمثله غير محصورة في هذه الثلاثة ، فقد جاء علي فعلل أيضا : قلع : للمسّنّ الهرم ، والطويل ، وهو علم أيضا ، وقلع : للطين الذي إذا نضب عنه الماء يبس وتشقّق ، وقرطع : لقمل أحمر يكون في الإبل . ورابعها : أنّ الملحق يستدعي وجود الملحق به ، وقد تحقّق الملحق ، وهو العشير وما شابهه ، فيكون الملحق به متحقّقا . وانظر الكتاب (4 / 289) ، والمقتضب للمبرد (1 / 2 ، 106 / 204) ، والأصول لابن السراج (3 / 183) ، والمنصف لابن جني (1 / 25) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (26 ، 204 - 205) ، والممتع لابن عصفور (1 / 66 ، 219) ، وشرح الشافية للجاربردي (34) ، ولليزدي (1 / 43 - 44) .

كدرهم، وهجرع (1).

و (فعلل) : كهجرس، وخرمل (2).

و (فعلل) : كفطحل، وقمطر (3).

وإن كان مضموم الأول فله وزنان :

(فعلل) كبرثن، وجرشع (4).

و (فعلل) : كبرقع، وجرشع.

ص: 9

1- الهجرع والهجرع والهرجع : الطويل، وقيل : الطويل الأعرج، والأحمق، والشجاع، والجبان، ومن وصف الكلاب السلوقية الخفاف . اللسان (هجرع)

2- الهجرس : ولد الثعلب، وقيل : نوع من الثعالب، وقيل : جميع ما تعسس من السباع ما دون الثعلب وفوق اليربوع، وقيل : القرد . اللسان (هجرس) .
والخرمل : المرأة الرعناء، وقيل العجوز المتهذمة الحمقاء . وناقاة خرمل : مسنة . اللسان (خرمل) .

3- الفطحل : دهر لم يخلق الناس فيه بعد، وزمن نوح عليه السلام، وسئل رؤبة عن زمن الفطحل، فقال : أيام كانت الحجارة فيه رطابا، ويقال : عام الفطحل : عام النصب والرّيف، والفطحل : السّيل، وجمل فطحل : ضخم . اللسان (فطحل) . القمطر : الجمل القويّ السّريع، وقيل : الجمل الضخم القويّ، ورجل قمطر وقمطري : قصير ضخم، وامرأة قمطرة : قصيرة عريضة . والقمطر والقمطرة : شبه سفظ من قصب، وذئب قمطر الرّجل : شديدها، وكلب قمطر الرّجل : إذا كان به عقّال من اعوجاج ساقيه . اللسان (قمطر) .

4- الجرشع : العظيم الصدر، وقيل : الطويل، وخصه الجوهري بالإبل، وزاد : المنتفخ الجنبين . الصحاح واللسان (جرشع) .

ولم يروه سيبويه (1)، لكن رواه الأخفش (2) من أنمة البصرة، والفراء (3) من أنمة الكوفة، وزيادة الثقة مقبولة.

وزعم الفراء أن الفتح في جرشع أكثر من الضم (4).

ومما يؤيد رواية هذين الإمامين قول العرب: ما لي من ذلك عندد (5)؛ أي: بد، فجاؤوا به مفكوكا، غير مدغم، ولا

ص: 10

1- سيبويه (. . . - 180): أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، شيخ شيوخ النحاة. ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (48 - 50)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (66 - 74)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (105)، وتاريخ العلماء النحويين للتونخي المعري (90 - 112)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (54 - 58)، وإنباه الرواة للقفطي (2 / 346 - 60)، والبلغة للفيروزبادي (163 - 65)، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (242 - 45)، وبغية الوعاة للسيوطي (2 / 229 - 30).

2- الأخفش (. . . - 215): أبو الحسن، سعيد بن مسعدة المجاشعي، شيخ البصرة بعد سيبويه، وأخذ عنه. ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (50 - 51)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (74 - 76)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (68)، وتاريخ العلماء النحويين للتونخي المعري (85 - 90)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (107 - 109)، وإنباه الرواة للقفطي (2 / 36 - 44)، والبلغة للفيروزبادي (104 - 105)، وإشارة التعيين لليمانى (131 - 32)، وبغية الوعاة للسيوطي (1 / 590 - 91).

3- الفراء (. . . - 207): أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، شيخ الكوفة بعد الكسائي. ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (51)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (143 - 46)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (86 - 88)، وتاريخ العلماء النحويين للتونخي المعري (187 - 89)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (81 - 84)، وإنباه الرواة للقفطي (4 / 1 - 17)، والبلغة للفيروزبادي (238)، وإشارة التعيين لليمانى (379)، وبغية الوعاة للسيوطي (2 / 333).

4- انظر الكتاب (4 / 289)، والتكملة لأبي علي (540)، والمنصف لابن جني (1 / 27)، والجمل للزجاجي (391)، وأمالى ابن الشجري (2 / 333)، وشرح المفصل لابن يعيش (6 / 136)، وشرح الملوكي له (26)، والممتع لابن عصفور (1 / 67)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2022)، وشرح الخلاصة لابن الناظم (824)، والمساعد لابن عقيل (4 / 15)، وقال ابن مالك في التسهيل (291): "وتفريع، فعلى علي فعلى أظهر من أصلته".

5- انظر التهذيب للأزهري (عند: 2 / 223)، والمحكم لابن سيده (2 / 16)، والجمهرة لابن دريد (3 / 349، 455)، وتفسير أبنية سيبويه لأبي حاتم السجستاني (112)، واللسان (عند).

يفعلون ذلك بذي مثلين متحركين لا يوازن (فعلا) ، ولا (فعلا) ، ولا (فعلا) ، ولا (فعلا) ، ولا (فعلا) (1) ، إلا إذا كان أحدهما مزيدا للإلحاق ، كقرد (2) ، أو كان ما قبلهما مزيدا للإلحاق ، نحو : ألد بمعني الألد (3) ، ومعلوم أنّ عندنا ليس موازنا لفعل وأخواته ، فيتعيّن كونه ملحقا بفعل ؛ إمّا بزيادة إحدى الدالين ، فيكون من العنود ، وإمّا بزيادة التّون قبلها ، فيكون من الإعداد .

وأیضا إذا ثبت (فعلل) (4) كان للضمّة ثلاثة مواقع في الرّباعي ، وللکسرة أربعة ، وللفتحة خمسة ، فثبت المزيّة للفتحة بموقع خامس .

فلو لم يكن (فعلل) مثبتا كان للفتحة أربعة مواقع : فاء (فعلل) ولامه الأولي ، وعين (فعلل) ، ولام (فعلل) الأولي ؛ علي عدد مواقع الكسرة ، وهنّ : فاء (فعلل) ولامها الأولي ، وفاء (فعلل) و (فعلل) ، فكان يفوت (التّنبیه) (5) علي كون الفتحة أخفّ

ص: 11

1- ضبط الأبنية في "ب" غير مستقيم ، فيما عدا البناء الأول ، والبناءان الأخيران ليسا في "أ" ، والتصويب عن التسهيل (321) ، وشرحه لابن عقيل (4 / 255) ، وللسلسلي (3 / 1118) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2176) .

2- القرد والقردود والقردودة : ما ارتفع من الأرض وغلظ ، وقالوا في وصفه : قرنة إلي جنب وهدة ، وقال الأصمعي : القرد : نحو القفّ . والقرد أيضا : الأرض المستوية . اللسان (قرد) .

3- الألد واليلندد : الألد ، وهو الخصم الجدل الشّحيح الذي لا يزيغ إلي الحقّ ، شديد في خصومته ، ووزنه (أنفعل) ، انظر سفر السعادة للسخاوي (1 / 89) ، وشرح الرضي علي الشافية (1 / 254) ، واللسان (لد) .

4- ب : "الفعلل" .

5- أ : "السّبه" . تحريف .

في الاستعمال ، وأحقّ بسعة المجال ، وقد نبّه علي ذلك أيضا في الخماسيّ المجرّد .

[أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد]

إشارة

(1)

وله أربعة أوزان :

فعلل : بفتح الأوّل والثّاني والرّابع ، كسفرجل ، وهمرجل (2) .

وفعللل : بفتح الأوّل والثّالث ، كقهلبس ، وجحمرش (3) .

ص: 12

1- التّسمة العقلية تقتضي أن تكون أبنية الاسم الخماسي المجرد مئة واثنين وتسعين بناء ، وذلك ، كما فعلنا مع الاسم الرباعي ، لأنّ للفاء ثلاثة أحوال هي الحركات الثلاث ، وللعين أربعة أحوال هي الحركات الثلاث والسكون ، وإذا ضرب ثلاثة في أربعة خرج اثنا عشر بناء ، وللام الأوّلي أربعة أحوال كالعين ، وإذا ضرب اثنا عشر في أربعة خرج ثمانية وأربعون بناء ، وللام الثانية أربعة أحوال أيضا ، وإذا ضرب ثمانية وأربعون في أربعة خرج مئة واثنا عشر بناء ، يسقط منها واحد وعشرون بناء ، لتعذر النطق بها ، لاشتغال ثلاثة منها علي التّقاء ثلاثة سواكن ، وثمانية عشر لاشتغالها علي التّقاء ساكنين ؛ إذ يسقط لامتناع سكون العين واللامين الأوّلي والثانية ثلاث حالات الفاء ، ويسقط لامتناع سكون العين واللام الأوّلي فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية ، ويسقط لامتناع سكون اللام الأوّلي والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، فهذه الإحدى والعشرون صورة الساقطة . فيبقى مما يمكن النطق به مئة وواحد وسبعون بناء ، ولم يستعمل منها ، استثقالا لها ، واستغناء بالثلاثي عنها ، إلا الأربعة المذكورة في المتن اتفاقا ، وما أضافه بعضهم عليها غير معتد به . وانظر شرح الرضي (1 / 47 - 48) ، والبيدي (1 / 46) .

2- الهمرجل : الجواد السّريع ، وعمّ به السيرافي كلّ خفيف سريع ، والهمرجلة من التّوق السريعة ، والتّجبية ، وعن ابن الأعرابي : الهمرجل : الجمل الصّنخ ، وعد الجوهرى الميم زائدة . انظر الصحاح واللسان (هرجل ، همرجل) .

3- القهلبس : الذّكر ، وقيل : الكمره منه ، والقملة الصغيرة ، والضخمة من النساء ، والأبيض الذي تعلوه كدره . اللسان (قهلبس) . الجحمرش : المرأة الثّقيلة السمجة ، والعجوز الكبيرة ، وقيل : العجوز الكبيرة الغليظة ، ومن الإبل : الكبيرة السن ، ومن الأفاعي : الخشنة ، الغليظة ، ومن الأرناب : الضخمة ، وقيل : والمرضع . انظر اللسان (جحمرش) .

وفعلل: بكسر الأوّل، وفتح الثّالث، كقرطعب، وجردخل (1).

وفعلل: بضمّ الأوّل، وفتح الثّاني، (وكسر الرّابع) (2)، كقذعمل، وخبعثن (3).

فهذه عشرون مثالا للمجرّد من الأسماء.

[الانتصار لسبويه في إغائه فعلا]

وقد ينتصر لسبويه (4)، رحمه الله، في إغائه (فعلا) بأن يقال: سلّمنا صحّة نقله عن العرب، إلا أنّه فرع علي (فعلل)؛ لأنّ كلّ ما نقل فيه الفتح نقل فيه الضّمّ، ولا ينعكس، فلو كان (فعلل) أصلا كغيره من الرّباعيّ لجاز أن ينفرد عن (فعلل)، فعلم بذلك أنّ فتح ما فتح لم يكن إلا فرارا من توالي الضّمّتين ليس بينهما إلا ساكن، وهو حاجز غير منيع، فكان عدولهم عن

ص: 13

1- قرطعب: يقال: ما عليه قرطعبة؛ أي: قطعة خرقة، وما له قرطعبة؛ أي: ما له شيء، وما عنده قرطعبة؛ ولا قذعملة ولا سعنة ولا معنة؛ أي ما عنده شيء اللسان (قرطعب). الجردخل: الغليظ الضخم، يقال: جمل جردخل، وناقاة جردخل، ورجل جردخل: إذا كان كذلك، ونقل عن المازني أن الجردخل أيضا: الوادي. اللسان (جردخل).

2- ليس في "ب".

3- القذعمل: القصير الضخم من الإبل، وناقاة قذعملة: قصيرة، وامرأة قذعملة: قصيرة خسيصة، والقذعمل والقذعميل: الشيء اليسير الحقيق، وما في السماء قذعملة: أي ما فيها شيء من السحاب، وما أصبت منه قذعميلا: ما أصبت منه شيئا، وما عنده قذعملة ولا قرطعبة: أي ليس له شيء، وشيخ قذعميل: كبير. اللسان (قذعمل). الخبعثن والخبعثنة: الرجل القوي الشديد، وعن أبي عبيدة: الرجل الشديد الخلق العظيمة، وعن الليث: الخبعثن من كل شيء: التآز البدن، وقيل: هو العظيم الشديد من الأسد، وتيس خبعثن: غليظ شديد، وناقاة خبعثنة: حريزة. اللسان (خبعثن).

4- الكتاب (4 / 289).

(فعلل) إلي (فعلل) (1) شبيها بعدولهم في جمع (جديد) (2) ونحوه من (فعل) إلي (فعل) تخلّصا من توالي الصّمّتين ، وكان مقتضى الدليل أن يفروا إلي السّكون ، إلا أنه منع منه في (فعلل) خوف التقاء الساكنين ، وفي (جدد) ونحوه خوف إدغام اسم لا يشبه الفعل ، فلجئ إلي (شبيه) (3) السّكون في الخفة ، وهو الفتح .

[أبنية ماضي ومضارع الفعل الثلاثي المجرد]

إشارة

فصل : وأما المجرد من الأفعال فللثلاثي منه ثلاثة أوزان :

(فعل) مفتوح العين ، كضرب ، و (فعل) مكسور العين ، كضرب ، و (فعل) مضموم العين (4) ، كقرب (5) .

[مضارع فعل]

فمضارع الأول : مكسور العين ، أو مضمومها ، كيضرب ، ويكتب . ولا تفتح إلا وهي ، أو لامه ، حرف حلق ، نحو : يسأل ، ويقرأ . وقد لا تفتح مع كونها ، أو كون اللام ، حرف حلق ، نحو :

ينحت ، ويمنح (6) ، ويلغب (7) ، ويبلغ .

ص: 14

1- ب : "عن فعلل إلي فعلل" .

2- ب : "جدد" .

3- ب : "شبه" .

4- ب : "مضمومها" .

5- انظر الحاشية (90) ص (28) .

6- منح يمنح ويمنح ، وهي المنحة والمنيحة . قال أبو عبيدة : والمنحة عند العرب علي معنيين ؛ أحدهما : أن يعطي الرجل صاحبه المال هبة أو صلة فيكون له ، وأما المنحة الأخرى فأن يمنح الرجل أخاه ناقة أو شاة يحلبها زمانا وأياما ثم يردها . اللسان (منح) .

7- لغب يلغب ، بالضّم ، ولغب بالكسر لغة ضعيفة ، يلغب : أعيا أشدّ الإعياء . اللسان (لغب) .

وشدّ الفتح في مضارع (أبي)، وليس حرف الحلق إلا فاؤه (1).

[مضارع فعل]

ومضارع (فعل) مفتوح العين، نحو: شرب يشرب.

وجاء بفتح وكسر مضارع: حسب، ونعم، ويئس، ويس، وبئس، ووغر، ووحر، ووله، ووهل (2).

وبكسر وحده مضارع: ورث، وولي، وورع، ووثق، وومق، ووفق، وورم، ووري المَحّ؛ أي: اكتنز (3).

ص: 15

- 1- ذكروا من ذلك أيضا: قلبي يقلبي، وغسبي الليل يغسبي، وسلي يسلي، وجبي يجبي، وعسي يعسي، وقنط يقنط، وركن يركن، وزكن يزكن، وعضضت تعضض، وشجي يشجي، وعثا يعثي، وقد وجّه هذا المذكور بتوجيهات عدّة، منها: أنه لغات عامرية أو طائية، ومنها أنه من تراكب اللغات وتداخلها، ومنها تشبيه المختوم بألف بالمختوم بالهمزة، وغير ذلك، وانظر الكتاب (106 / 4)، والخصائص لابن جني (374 / 1)، والمنتخب لكراع النمل (560 / 2) ، ونزهة الطرف للميداني (100)، وشرح الملوكي لابن يعيش (41)، والممتع لابن عصفور (178 / 1)، وشرح الرضي علي الشافية (123 / 1).
- 2- وعر: توقّد غيظا، ووحر: امتلأ حقدا، ووله: ذهب عقله لفقده ما يحبّ، ووهل: فزع أو نسي. وجاء غير ما ذكره أيضا: ولغ الكلب في الإناء، ووبق: هلك، ووحمت الحبلي. وانظر: المنتخب لكراع النمل (561 / 2)، والتسهيل لابن مالك (195)، وشرحه لمصنّفه (438 / 3)، ولاسن عقيل (2 / 588)، وللسلسلي (842 / 2)، والارتشاف لأبي حيان (76 / 1)، والمزهر للسيوطي (379 / 2).
- 3- وجاء أيضا: وجد به: أحبّه، وعليه: حزن عليه، ووعق عليه: عجل، وورك: اضطجع علي وركه، ووكم: اغتمّ، وقه: سمع وأطاع، وأن يئين، وتاه يتيه، ووفق الفرس، ووهم، ووعم الدار: قال لها: عمي صباحا، وطاح يطيح، ووطى يطاء، ووسع يسع، والأصل في الأخيرين: يوطى ويوسع، ثم فتحت العين بعد حذف الواو لأجل حرف الحلق. وانظر مراجع الحاشية السابقة.

[اسما الفاعل والمفعول والمصدر المقيس من الثلاثي المجرد]

واسم الفاعل من (فعل) متعديا كان أو لازما، ومن (فعل) المتعدّي علي وزن (فاعل)، نحو: ضارب، وذاهب، وشارب.

واسم المفعول منهما علي وزن (مفعول)، نحو: مضروب، ومشروب.

والمصدر المقيس من متعدييهما علي وزن (فعل)، كأكل أكلا، وقضم قضمًا.

ومن (فعل) اللازم [غير المفهم صوتا، أو غريزة] (1)، علي وزن (فعول)، نحو: جلس جلوسا.

ومن (فعل) اللازم علي فعل.

واسم الفاعل [منه] (2) علي (فعل)، أو (أفعل)، أو (فعالن)، نحو: فرح فرحا فهو فرح، وعرج عرجا فهو أعرج، وغضب غضبا فهو غضبان.

[اسما المزة والهيئة من الثلاثي]

والمزة من الثلاثي كلّه علي وزن (فعل)، والهيئة علي وزن (فعل)، نحو: الجلسة والجلسة، والأمة والإمة (3).

ص: 16

1- ساقط من "أ".

2- زيادة للإيضاح.

3- الأمة: واحدة الأمّ، وهو القصد، والإمة: الحالة منها. اللسان (أمم).

[مضارع فعل ومصدره واسم فاعله]

وأما (فعل) المضموم العين فمضارعه علي وزن (يفعل) ، ومصدره المقيس علي وزن (فعالة) أو (فعولة) ، واسم فاعله علي وزن (فعيل) أو (فعل) ، نحو : نظف ينظف نظافة فهو نظيف ، وسهل يسهل سهولة فهو سهل .

[اسم الفاعل الدالّ علي الحدوث]

وإذا قصد باسم فاعل الفعل الثلاثي الحدوث جاء علي (فاعل) علي كلّ حال ، كقولك : زيد شاجع اليوم ، وفازع غدا ، كما قال الشاعر (1) :

وما أنا من رزء ، وإن جلّ ، جازع

ولا بسرور ، بعد موتك ، فارح

[غير الثلاثي من الأفعال]

[حركة أول مضارع غير الرباعي]

فصل : حرف المضارعة من غير الرباعي مفتوح ، ويكسره غير الحجازيين ، إن لم يكن ياء ، بشرط كون الماضي علي وزن

ص: 17

1- الشاهد من الطويل لأشجع بن عمرو السلمي ، شاعر عباسي ، عاصر بشارا وكان مختصا بالبرامكة ، وله مدائح في الرشيد ، وترجمته في الأغاني (18 / 212) ، والوافي بالوفيات للصفدي (9 / 265) ، والشعر والشعراء لابن قتيبة (2 / 881) ، والأعلام للزركلي (1 / 331) . والشاهد من شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (2 / 858) ، وللتبريزي (35) ، والعيني (3 / 574) ، والمساعد (2 / 222) ، والخزانة للبغدادي (1 / 143) ، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم (65) ، والشرح الكبير علي لامية الأفعال لبحرق اليماني (171) .

(فعل) ، نحو : تعلم ، أو ذا همزة وصل ، نحو : تنطلق ، أو ذا تاء مزيدة في أوله ، نحو : تتعلم .

وقد تشارك الياء أخواتها في الكسر إن كان الفعل علي وزن (فعل) وأوله واو ، نحو : وجل يبجل (1).

وفعلوا ذلك أيضا في مضارع أبي ، فقالوا : يبي ويثبي .

[وزن الفعل الرباعي المجرد]

فصل : للفعل الرباعي المجرد من الأوزان (فعلل) ، نحو :

دحرج .

[مضارعه]

وأول مضارعه مضموم ، وما قبل آخره مكسور ، نحو :

يدحرج .

ص : 18

1- يقال في مضارع ما فآؤه واو ، نحو وجل : يوجل ، وهي لغة الحجازيين ، وييجل ، وهي لغة تميم ، وياجل ، وهي لغة بني قشير وعقيل ، وييجل ، وهي لغة مختلف في نسبتها ، فقيل لبني أسد ، وقيل لتميم وتيم ، وقيل : لجميع العرب إلا الحجازيين وبني أسد . وأما كسر أول مضارع ما ليس واويا ، نحو : تعلم وإعلم ، فالمشهور أنها لغة تميم وبهراء ، وقيل : لغة جميع العرب عدا الحجاز . وانظر الكتاب (4 / 52 - 53 ، 111 - 112) ، والمقتضب للمبرد (1 / 228) ، وشرح الملوكي للثمانيني (196 - 200) ، والأفعال للسرقسطي (4 / 270 القسم الأول) ، والممتع لابن عصفور (2 / 432) ، وحاشية الغزي علي الجاربردي (273) ، وشرح التسهيل لمصنفه (3 / 448) ، ولابن عقيل (2 / 599) ، وشرح الشافية للرضي (1 / 141) ، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم (53) .

ومصدره علي (فعلة) ، و (فعلال) ، نحو : دحرجة ، ودحراج (1) .

[مضارع الرباعي بالزيادة]

ويشاركه في ضمّ الأول وكسر ما قبل الآخر مضارع الرباعيّ بزيادة ، نحو : (علّم يعلم) (2) ، وأنعم ينعم ، وسالم يسالم .

[فتح أول مضارع الخماسي والسداسي وكسر ما قبل آخره]

وكذا يكسر ما قبل آخر مضارع الخماسيّ والسداسيّ ، نحو :

انطلق ينطلق ، واستخرج يستخرج .

[الأصل فتح حرف المضارعة]

والأصل فتح حرف المضارعة مطلقاً ؛ لأنه حرف مبدوء به ، فلا بدّ من تحريكه ، والفتحة أخفّ الحركات ، فهي أولى ، فاستعمل غير الرباعيّ علي الأصل (3) .

ص: 19

1- المصدر المقيس للرباعيّ غير المضاعف فعلة ، وأمّا فعلال فقليل فيه ، غير مقيس ، وإن كان مضاعفاً ، نحو : زلزل ، فهما فيه مقيسان ، وفعلال فيه مسموع قليل ، وأصله مكسور الفاء . وهذا ما عليه الجمهور ، وكلام ابن مالك يوهم غير ذلك . وانظر الكتاب (4 / 85) ، والمقتضب للمبرد (2 / 93) ، والتبصرة للصميري (2 / 773) ، وشرح المفصل لابن يعيش (6 / 49) ، وشرح الشافية للرضي (1 / 178) .

2- ب : " أعلم يعلم " .

3- فإن قيل : ولم كان فتح حرف المضارعة هو الأصل ، دون الضمّ أو الكسر ؟ فالجواب : لأنه هو الأنسب لمضارع الثلاثي . فإن قلت : ولم نظرت أولاً إلي مضارع الثلاثي ، وأعطيته ما يناسبه ، قبل الرباعي والخماسي والسداسي ؟ فالجواب : لأن هذا هو ما يفرضه المنطق ، أن تبدأ من الأقل أحرفاً ، الأخف لفظاً ، الأكثر استعمالاً ، وهو الثلاثي ، ثم تنتقل إلي ما يليه . فإن قلت : ولم كانت الفتحة لحرف المضارعة من الثلاثي هي الأنسب ؟ فالجواب : أما وقد امتنع السكون لتعذر الابتداء به بقي الفتحة ، أو الضمّ ، أو الكسر ، فاخترنا الفتحة ؛ لأن الثلاثي قد خف علي ألسنتهم ، وكثر استعماله ، بخلاف الرباعي ، فاخترنا له من الحركات ما كان وصفه كذلك ، أقصد أخف وأكثر استعمالاً ، وهي الفتحة ، فهي أخف من الضمة وأكثر استعمالاً ، فحصل بهذا التناسب والتوافق . وضرب آخر من التوافق حاصل بهذا ، وهو إعطاء الأخف من الأفعال ، وهو الثلاثي ، الأخف من الحركات ، وهي الفتحة ، والرباعي لأنه الأثقل أعطي حركة أثقل من الفتحة ، وهي الضمة . وبالمخالفة بين حركتي أول مضارع الثلاثي والرباعي حصل التنبيه علي خفة الأول وثقل الثاني . فإن قلت : فلم إذن خالف ما هو الأصل من لغته كسر حرف المضارعة ، فيقول : أنا أعلم ، وأنت تعلم ، ونحن نعلم ؟ فالجواب : إن الذين كسروا حرف المضارعة أرادوا أن يدلوا علي أن الفعل الماضي مكسور العين ، فلما أرادوا أن يدلوا علي هذا لم يخل أن يكسروا حرف المضارعة ، أو فاء الفعل أو عينه ، أو لامه ، ولم يجوز أن يكسروا لامه لأنه حرف الإعراب ، ولو أزموا اللام الكسر لبطل أن يدخلها إعراب ، ولم يجوز أن يكسروا عينه لأن بحركة العين يفصل بين الأبنية من يفعل ويفعل ويفعل ، فلو أزموا العين الكسر لبطل هذا الفرق ، ولم يجوز أن يكسروا فاء الفعل ؛ لأن العرب أزموها السكون لنلا يتوالي في اللفظ أربع حركات ليس بينها حاجز في اللفظ ولا في التقدير ، فلو كسروا الفاء ، والكسرة حركة ، توالى المتحركات ، وحصل الثقل ، وهو ما هربوا منه أولاً ، فلم يبق إلا حرف المضارعة فكسروه . وإن قلت : ولم ضموا حرف المضارعة من الرباعي دون الخماسي والسداسي ؟ فالجواب : إنما فعلوا ذلك لأمر : أولها : لأن الفتحة قد غلب عليها الثلاثي للأمر التي ذكرتها قبل . وثانيها وثالثها : هما ما ذكره ابن مالك هنا . وإن قيل : قد عرفنا لم خالفوا الفتحة ، فلم عدلوا إلي الضمة دون الكسرة ؟ فالجواب : لم يعدلوا إلي الكسرة لئلا يلتبس بلغة الذين يكسرون حرف المضارعة ، فخلصت له بهذا الضمة دون غيرها . فإن قيل : فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي وأثقل ، وقد عللت أنت للضم في الرباعي في جملة ما عللت به ثقله وخفة الثلاثي ، فلم لم يضم في الخماسي والسداسي ؟ فالجواب : إنما جاء بالفتح

لأمور : أولها : أن الفتح هو الأصل ، وما جاء علي الأصل لا يسأل عن علته . وثانيها : أنه لا بد من تحريك حرف المضارعة ، لتعذر الابتداء بالساكن ، فكان حملة وحركته علي ما هو أكثر استعمالا وأخف لفظا ، وكذلك حركته ، أولي من حملة علي الأقل استعمالا والأثقل لفظا ، وكذلك حركته . وثالثها : أن الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة حرفيهما ، فإن بنوهما علي غير الفتح ، وهو الضم أو الكسر ، لأدي ذلك إلي أن يجمعوا بين كثرة الحروف ، وفي هذا ثقل ، وبين ثقل آخر ، وهو الضم أو الكسر ، وهذا لا يجوز ، فأعطوهما أخف الحركات وهو الفتحة ، وبهذا يحصل شيء من المعادلة والتخفيف . ورابعها : أن أكثر ما يكون الخماسي والسداسي مزيدين من الثلاثي ، قلما يكونان مزيدين من الرباعي ، فلم يحفلوا بما كان منهما من الرباعي لقلته فلم يعط حركته ، وحملوا الأكثر منهما ، وهو ما كان منهما مزيد الثلاثي علي الأصل الذي هو الثلاثي ، فأعطوه حركته ، هو الفتح ، فيكون بهذا حمل للفرع علي الأصل ، وللاقل علي الأكثر . فإن قلت : فلم لم يكسروا حرف المضارعة من الخماسي والسداسي ، فتقع بهذا المخالفة والتفريق بين الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي ؟ فالجواب : إن ما كرهوه من الضم فيهما هو عين ما كرهوه من الكسر فيهما ، وهو الثقل . فإن قلت : قد حكى ابن الأنباري أن قوما يضمون في الخماسي والسداسي ، أفلا يقاس عليه ؟ فالجواب : إن هؤلاء القوم كأنهم حملوا ضمهما علي ذوات الأربعة ، وهذا شاذ ، لا يؤخذ بمثله ، ولا يقاس عليه . فإن قلت : قد سبق أن من العرب من يكسر أوائل مضارعات الثلاثي ، وهم لا يكسرون في الثلاثي فقط ، بل فيه وفي غيره من الرباعي والخماسي والسداسي ، أفلا يعضد الضم فيهما الكسر ويقويه ليجعلا ، أقصد الضم فيهما أو الكسر ، مقيسين ؟ فالجواب : إن الكسر في الثلاثي وغيره خلاف الفصيح ، وإن الضم في الخماسي والسداسي أكثر ضعفا وشذوذا من الكسر في الثلاثي وغيره ، ولذا لا يجعل أي من الضم أو الكسر في الخماسي والسداسي مقيسا . وانظر شرح الملوكي للثمانيني (198 - 200) ، وأسرار العربية لابن الأنباري (404 - 405) .

[علة ضم أول مضارع الرباعي]

وترك الفتح في الرباعي لثلا- يلتبس مضارع (أفعل) بمضارع الثلاثي المكسور العين ، ولثلا يلتبس ذو التاء من مضارع (فعلل) ، و (فاعل) ، و (فَعَل) المعتلة اللامات بالمصدر ؛ ألا ترى أنه لو قيل في مضارع أضرب عن الشيء : يضرب

ص: 21

لكان كمضارع ضرب ، ولو قيل في مضارع قوفي : (تقوفي) (1) ، وفي مضارع والي : (توالي) (2) ، وفي مضارع زكي : (تزكي) (3) ، لكان اللفظ بها كاللفظ بالمصدر ، فعدل عن الفتح لذلك .

[فتح ما قبل آخر المضارع ذي التاء المزيدة]

فإن كان أول الماضي تاء مزيدة ، فتح ما قبل آخر مضارعه ، نحو : تعلم يتعلم ؛ لأنه لو كسر كما فعل بغيره ، لزم من ذلك التباس المصدر (حينئذ) (4) بالمضارع ذي التاء ، إذا حذف إحدى تاءيه تخفيفاً ؛ ألا ترى أن تزكي ، لو كان ما قبل آخره مكسوراً ، ثم خفف بحذف إحدى التاءين ، كما خفف تنزل (5) ، فقيل : (تنزل ، لقيل) (6) فيه : تزكي ، (فيكون) (7) بلفظ المصدر ، فوجب ترك ما أدّى إلي ذلك .

ص: 22

-
- 1- هي في " ب " بالياء ، والصواب ما في " أ " ، والمقصود مضارع الواحد المخاطب ، أو الواحدة الغائبة ، وبهما يقع اللبس مع المصدر .
 - 2- هي في " ب " بالياء ، والصواب ما في " أ " ، والمقصود مضارع الواحد المخاطب ، أو الواحدة الغائبة ، وبهما يقع اللبس مع المصدر .
 - 3- هي في " ب " بالياء ، والصواب ما في " أ " ، والمقصود مضارع الواحد المخاطب ، أو الواحدة الغائبة ، وبهما يقع اللبس مع المصدر .
 - 4- ليس في " ب " .
 - 5- إشارة إلي قوله تعالى : (هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَي مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ) الشعراء : 221 ، وقوله سبحانه : (تَنَزَّلُ عَلَي كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ) الشعراء : 222 ، وقوله عز وجل : (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) القدر : 4 .
 - 6- ليس في " ب " .
 - 7- ب : " يكون " .

[اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي]

ويجعل موضع حرف المضارعة من غير الثلاثي ميم مضمومة ، فيكون اسم فاعل إن كسر ما قبل آخره ، نحو : مكرم ومستخرج .

وإن فتح ما قبل آخره كان اسم مفعول ، نحو : مكرم ومستخرج .

[مصدر غير الثلاثي] [مصدر الرباعي بالزيادة]

والمصدر من (أفعل) علي (إفعال) ، نحو : أكرم إكراما (1) .

ومن (فَعَّل) علي (تفعيل) ، و (تفعلة) ، و (فَعَّال) ، نحو : ذكّر تذكيرا ، وتذكرة ، وكذّب كذّابا (2) .

ص: 23

1- ما ذكر من مصادر لهذا الباب وما يليه هو المقيس ، أو الغالب ، أو الكثير ، أو المشهور ، وقد جاء لكل باب غير ما ذكره . ثم يقال : (أفعل) إن كان أجوف معتل العين حذفت ألف المصدر وعوض منها تاء في آخره ، فيكون علي (إفعلة) ، نحو : إقامة وإعادة وإبانة ، هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الأخصس والفراء إلي أن المحذوف من هذا النحو هو العين ، فيكون عندهما علي وزن (إفالة) ، وعلي كل من المذهبين جمهور ، وأري الثاني أقرب . وانظر الكتاب (83 / 4) ، ومعاني الفراء (254 / 2) ، والمقتضب للمبرد (243 / 1) ، والمنصف لابن جني (291 / 1) ، وشرح المفصل لابن يعيش (58 / 6) ، والممتع لابن عصفور (490 / 2) ، وشرح الرضي علي الشافية (165 / 1) ، والتصريح للأزهري (74 / 2) .

2- المقيس في مصدر (فعَّل) الصحيح اللام غير المهموز هو (تفعيل) ، وجاء (تفعلة) كثيرا ، نحو : كرم تكريما وتكرمة ، فإن كان مهموزا كانا معا كثيرين فيه ، نحو : خطّأ تخطيئا وتخطئة ، وأما المعتل اللام فالمقيس فيه (تفعلة) ، وجعل (تفعيل) فيه من المسموع الشاذ ، وقيل : من الموقوف علي الضرورة ، نحو : لبي تلبية ، وسمع نزي تنزيا . انظر التبصرة للصيمري (775 / 2) ، وشرح المفصل لابن الحاجب (632 / 1) ، ولابن يعيش (58 / 6) ، والمساعد لابن عقيل (626 / 2) .

ومن (فاعل) علي (مفاعلة) ، و (فعال) ، و (فيعال) (1) ، نحو:

قاتل مقاتلة ، وقتالا ، وقتالا .

[مصدر الماضي المبدوء بهمزة وصل]

(ومما) (2) أوله همزة وصل : بكسر ثالثة وزيادة ألف قبل آخره ، نحو : اقتدر اقتدارا ، واستخرج استخراجا .

[مصدر الماضي المبدوء بتاء زائدة]

(ومما) (3) أول ماضيه تاء مزيدة : بضمّ رابعه ، نحو :

تدحرج تدحرجا ، وتدارك تداركا .

[ما خرج عن اتفق عليه]

إشارة

فصل : ما خرج عن الأوزان المذكورة للمجرّد من الأسماء والأفعال فهو : وزن شاذّ ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو أعجميّ ، أو فعل صيغ للمفعول ، أو الأمر .

ص: 24

1- ذكر الميداني في نزهة الطرف (179) ، وركن الدين الأسترآبادي في شرح الشافية (26) ، واليزدي في شرحها أيضا (1 / 106) ، أنها لغة أهل اليمن ، والذي عليه التصريفيون أن (فيعلا) أصل (فعال) ، ولا يدفع ذلك بكثرة الفرع وشذوذ الأصل ؛ إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتي بعد النطق به شذوذا . وانظر الكتاب (4 / 80) ، والمقتضب للمبرد (2 / 98) ، وشرح المفصل لابن يعيش (6 / 48) ، وشرح اليزدي علي الشافية (1 / 106) ، والصبان علي الأشموني (2 / 309) ، والتصريح للأزهري (2 / 76) .

2- ب : "وما" .

3- ب : "وما" .

[فالشاذّ (1) : كالدّنل (2) ، والطّحربة ، وهو الملبوس الحقير ، حكاه (أبو عبيد) (3) عن أبي الجراح (4) ، بفتح الطّاء وكسر الزّاء ، وهو (نادر) (5) ، والمشهور كسرهما ، وفتحهما ، وضمّهما (6) .

وحكي يعقوب (7) : لقيت منه الفتنكرين ؛ أي : الدّواهي ، بضمّ الفاء ، وفتح التّاء ، وسكون الكاف .

وحكي فيه أيضا ابن السّيد البطليوسيّ (8) : فتح الفاء والتّاء ، وسكون الكاف .

ص: 25

1- زيادة يقتضيها السياق .

2- مر شرحه في الحاشية (15) ص (7) من هذا الكتاب .

3- في النسختين : " أبو عبيدة " ، والتصويب عن التهذيب للأزهري (5 / 326 طحرب) ، والمحكم لابن سيده (4 / 50) ، واللسان والتاج (طحرب) . وأبو عبيد (157 - 224) هو القاسم بن سلّام الهرويّ ، من كبار العلماء بالحديث واللغة والأدب والفقّه . ترجمته في : طبقات النحويين للزبيدي (199) ، ونزهة الألباء لبن الأنباري (109) ، وإنباه الرواة للقفطي (3 / 12) . وانظر ما حكاه عن أبي الجراح في كتابه الغريب المصنف (3 / 767) .

4- وأما أبو الجراح العقيليّ ، فهو أحد فصحاء الأعراب ممن احتكم إليهم سيبويه والكسائي في المناظرة المشهورة بينهما ، وكان معه أبو قعس ، وأبو دثار ، وأبو ثروان ، ومن هؤلاء كان يأخذ الكسائي وأصحابه ، ويقول أصحاب سيبويه : الأعراب الذين شهدوا للكسائي من أعراب الحطمة الذين كانوا يقوم بهم ويأخذ عنهم . وانظر طبقات النحويين للزبيدي (68) ، والفهرست للنديم (57) .

5- ب : " نادر " . في هذا الموضع وما يليه .

6- انظر التهذيب للأزهري (5 / 326 طحرب) ، والمحكم لابن سيده (4 / 50) ، واللسان والتاج (طحرب) .

7- ابن السكيت (186 - 244) : أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق ، المعروف بابن السكيت ، عالم بنحو الكوفيين ، وأخذ عنهم وعن البصريين ، من كتبه إصلاح المنطق . وانظر ما حكاه فيه (134) . وانظر ترجمته في : إنباه الرواة للقفطي (4 / 56) ، والبلغة للفيروزبادي (243) ، والبلغة للسيوطي (2 / 349) ، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (386) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (6 / 395) .

8- وأبو محمد ، عبد الله بن محمد بن السّيد البطليوسيّ (444 - 521) أندلسي ، من أشهر أعيان الأندلس ، إمام في اللغة والنحو ، ينسب إلي بطليوس ، مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة غربي قرطبة . وانظر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي (2 / 131) ، والبلغة للفيروزبادي (126) ، والبلغة للسيوطي (2 / 55) ، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (170) ، ومعجم البلدان لياقوت (1 / 447) . وانظر ما حكاه في كتابه المثلث (2 / 324) .

وهما نادران ؛ لأنّ تقدير الواحد منهما : فتكر وفتكر ، علي وزن : فعلل وفعلل ، والمشهور فيه : فتكرون ، بكسر الفاء ، وفتح التاء ، وسكون الكاف ، فيكون واحدها في التّقدير : فتكر (1) ، كفطحل (2) .

والمزيد فيه نحو : عرقوة (3) ، وعرقوب (4) ، وملكوت ، ومسجد .

والمحذوف منه نحو : يد ، هي في الأصل : يدي ، كظبي ، ولذلك قيل في جمعهما : أيد وأظب ، والأصل : أيدي وأظبي (5) .

ص: 26

1- انظر الصحاح واللسان والتاج (فتكر) .

2- مر شرحه في الحاشية (23) ص (9) من هذا الكتاب .

3- العرقوة والعرقاة : خشبة معترضة علي الدّلو ، وعرفت الدّلو عرقاة : جعلت لها عرقوة وشددتها عليها ، وقال الأصمعي : يقال للخشبين اللتين تعترضان علي الدلو كالصليب العرقوتان ، وهي العراقيّ . والعرقوة : كلّ أكمة متقادة في الأرض كأنها جثوة قبر مستطيلة ، والعرقوة والعراقيّ من الجبال : الغليظ المنقاد في الأرض يمنعك من علوه ، وليس يرتقي لصعوبته ، وليس بطويل ، والعرقوتان : الخشبستان اللتان تضمان ما بين واسط الرحل والمؤخرة . وانظر التهذيب للأزهري (1 / 227 عرق) ، والجمهرة لابن دريد (2 / 384) ، والمحكم لابن سيده (1 / 112) ، واللسان والتاج (عرق) .

4- العرقوب : هو في الإنسان : العصب الغليظ الموتر خلف الكعبين فوق العقب ، ومن الدواب : هو الوتر الذي خلف الكعبين من مفصل القدم والساق ، والعرقوب من القطا : ساقها ، وعرقوب الوادي : طريق ضيق يكون في الوادي البعيد القعر لا يمشي فيه إلا واحد ، والعراقيب : خياشيم الجبال وأطرافها ، وعراقيب الأمور وعراقيلها : عظامها وصعابها ، وما دخل من اللبس فيها ، واحدها عرقوب . وعرقوب بن معبد : رجل من العمالقة كان أكذب أهل زمانه ، وعرقوب : فرس زيد الفوارس الصبي . وانظر التهذيب للأزهري (3 / 290 عرقب) ، والجمهرة (3 / 308) ، والمحكم (2 / 291) ، واللسان والتاج (عرقب) .

5- انظر سر الصناعة لابن جني (2 / 729) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (409) .

ويدخل أيضا في المحذوف منه : علبط (1) ؛ بمعني : علابط ، وهو الصَّخْم ، وجندل (2) : وهو المكان ذو الجنادل ؛ أي الحجارة ، فحذفوا الموصوف ، وهو المكان ، والمضاف ، وهو ذو ، واقتصروا علي المضاف إليه ، وهو جنادل (3) ، ثم حذفوا الألف ؛ لأنّ العلم يرفض أربع حركات متوالية في كلمة ، منبّة علي حذف ساكن ، ولأجل رفضهم ذلك أسكنوا فاء الفعل مع حرف المضارعة ، وهمزة التّعدية .

والاسم الذي يشبه الحرف نحو : من ، وكم .

والعجميّ كسرجس (4) ، وفرند (5) .

ص: 27

1- العلبط والعلابط : الصخّم العظيم الغليظ العريض ، والقطيع من الغنم ، ويقال : غنم علبطة : أولها الخمسون والمنة إلي ما بلغت من العدة ، وقيل : هي الكثيرة ، واللغويون والنصرييون علي أن كل فعل محذوف من فعال . وانظر التهذيب للأزهري (347 / 3) ، والجمهرة (17 / 1 ، 312 / 3) ، والمحكم (320 / 2) ، والامتع لابن عصفور (68 / 1) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (28) .

2- الجندل : الجنادل ، وهو المكان الغليظ فيه حجارة ، وقال ابن سيده : وحكاه كراع بضم الجيم ، ولا أحقه ، وفي التهذيب : الجندل : صخرة مثل رأس الإنسان ، والجمع : جنادل ، والجنادل : الشديد من كل شيء ، والعظيم القوي . وانظر التهذيب (251 / 11) ، والجمهرة لابن دريد (323 / 3) ، والمحكم لابن سيده (407 / 7) ، واللسان والتاج (جندل) .

3- سبويه والبصريون علي أن (فعلل) مقصور من (فعالل) ، نحو : جندل وجنادل ، والفراء والكوفيون وأبو علي ، ووافقهم ابن مالك في بعض كتبه علي أنه محذوف من (فعليل) ، نحو : جنديل ، ولكل قوم حججهم . وانظر الكتاب (289 / 4) ، والمنصف لابن جني (27 / 1) ، والتسهيل لابن مالك (291) ، وشرح الكافية الشافية له (2027 / 4) ، والمساعد لابن عقيل (16 / 4) .

4- هو في النسختين بالجيم ، والمعروف : (مار سرجس) ، و (مار سرجيس) ، موضع ، قال الجوهري : من أسماء العجم ، وهما اسمان جعلوا واحدا . وإن كان المصنف يريد (سرخس) بالخاء ، ويأسكان الراء ، أو بفتحها ، والأول أكثر ، وهي كذلك في المساعد (19 / 4) ، فهي مدينة قديمة كبيرة واسعة من نواحي خراسان بين نيسابور ومرو . وانظر الصحاح (مور) ، واللسان والتاج (مور ، سرجس) ، ومعجم البلدان لياقوت (208 / 3) ، وقصد السبيل للمحبي (129 / 2) .

5- الفرند : بكسرتين ، معرب ، وهو السيف ، أو جوهر السيف ، وماؤه ، وطرائقه ، وحكي بالفاء والباء ، وهو أيضا الحرير ، واسم ثوب معروف . وانظر المعرب للجواليقي (243) ، وقصد السبيل للمحبي (335 / 2) ، وشفاء الغليل للخفاجي (229) ، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (119) .

والفعل المصوغ للمفعول نحو: ضرب، والمصوغ للأمر نحو: درج. وهما أصلان بنصّ سيبويه (1)؛ لأنّهما لو كانا فرعين لما وجد فعل مفعول ليس له فعل فاعل (2)، كنفست المرأة، ونخي الرّجل، وسقط في يده، ولما وجد أمر لا مضارع له، كهات، وتعال، وتعلّم بمعني: اعلم، وهبني فعلت، بمعني: عدّني فاعلا، ولكنّهما لمّا علم عدم اختلاف صيغتهما، بحيث لا يمتنع

ص: 28

1- ذهب جمهور البصريين، وعزي إلي سيبويه، إلي أن صيغة الفعل المبني للمفعول مغيرة عن صيغة الفعل المبني للفاعل، وفرع عنها، فضرب معدول عن ضرب، وعلم معدول عن علم. وذهب الكوفية، والمبرد، وابن الطراوة، ونقل أبو حيان عنه أنّ هذا هو مذهب سيبويه وابن مالك إلي أنّها صيغة أصل، وليست فرعا عن صيغة المبني للفاعل، لمجيء أفعال علي صيغة المبني للمفعول، وليس لها مبني للفاعل، نحو: زهي، وعني، ونخي، ونفست، وسقط في يده، وغيرها، ولو كانت فرعا للزم ألا توجد إلا حيث يوجد الأصل، كما احتجوا بأن كل واحدة من الصيغتين مشتقة من الحدث للإسناد إلي الاسم، ثم فرّق بينهما. وردّ احتجاج الكوفية ومن وافقهم بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، بدليل مجيء جموع لا مفرد لها، والجمع لا شك فرع عن المفرد. ونسب ابن مالك إلي سيبويه والمازني القول بما قاله الكوفية، وهو ظاهر كلامهما، كما هو ظاهر كلام كثير غيرهما. وانظر الكتاب (1 / 12)، والمصنف (1 / 17، 23 - 24)، وشرح الملوكي للثمانيني (192)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2014)، وشرح الملوكي لابن يعيش (30 - 31)، وشرح المفصل له (7 / 69 - 73، 152)، والكافي لابن أبي الربيع (3 / 632، 658)، والبسيط له (2 / 951)، والارتشاف لأبي حيان (2 / 195)، والهمع للسيوطي (6 / 36). وذهب بعض النحاة إلي أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنه أسبق الأمثلة؛ لإعلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي، مع الزوائد، والأمر من المضارع بعد طرح الزوائد. والجمهور علي أن الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر أصول. وذهب الكوفيون إلي أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع. ولذا فهو معرب عند الكوفيين، مبنيّ عند البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف لابن الأنباري (2 / 524 - 549)، وأسرار العربية له (321 - 321)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2014)، والهمع للسيوطي (1 / 26 - 27)، والمفتاح لعبد القاهر (54)، وشرح التصريف العزي للفتازاني (69).

2- انظر أدب الكاتب لابن قتيبة (401)، والاقتضاب لابن السيد (2 / 219)، والمزهر للسيوطي (2 / 233).

من علم نطق العرب بنبذت السّيء ، وسربلت (1) العريان ؛ من قولهم : نبذ الشيء ، وسربل العريان ، وإن لم يبلغه أنّ العرب قالت ذلك ، فأشبهها الفروع ، فلم يذكرها مع الأصول .

[بناء فعل ما لم يسم فاعله]

فصل : صوغ الفعل للمفعول بضمّ أوله وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعاً ، نحو : يضرب ويستعقب .

ويضمّ أوله وكسر ما قبل آخره إن كان ماضياً ، نحو : أكرم وعلم . فإن اعتلّ ما قبل الآخر نقلت الفتحة والكسرة إلي ما قبله ، نحو : قيل واختير .

فإن تساوي المعتلّ وما قبله في الحركة لم يحتج إلي نقل ، نحو : يختار ويحتار .

ويشرك (الأول) (2) ، إن كان تاء مزيدة ، الثاني ، نحو : تعلم .

وإن كان همزة وصل شاركة الثالث ، نحو : استخرج ، واقتدر .

[كيفية صياغة فعل الأمر]

فصل : المصوغ للأمر موازن للمضارع بعد إسقاط حرف المضارعة وجعل آخره كآخر المجزوم .

ص: 29

1- يقال : سربلته السّربال فتسربل به ؛ أي : ألبسته إياه فلبسه ، والسّربال : القميص والدّرع ، وقيل : كلّ ما لبس فهو سربال . وانظر اللسان (سربل) .

2- ب : " الأول " .

ويقتصر علي ذلك فيما ولي حرف مضارعتة متحرّك ، وليس من أفعال ، فإن كان منه جيء بالهمزة رفعا لتوهّم كون الأمر من ثلاثي ، نحو : علّم وأقم ؛ في الأمر من : تعلّم وتقيم .

فإن وليه ساكن أعيدت إليه همزة أفعال إن كان الأمر منه (1) ، وإلا جيء بهمزة الوصل ؛ مضمومة قبل ضمّة لازمة خالصة (2) ، أو مشمّة (3) ، نحو قولك في الأمر من يخرج : اخرج ، ومن يدعو (4) : ادعي يا هند .

ومكسورة قبل كسرة ، أو فتحة ، أو ضمة غير لازمة ، نحو :

اضرب ، واذهب ، وامشوا .

[ما يعرف به الأصلي من الحروف]

فصل : يعلم أنّ الحرف أصل بأن لا يكمل أقلّ الأصول إلا به ، كحروف يوم .

ص: 30

1- نحو : أخرج وأكرم .

2- وجاء كسرهما شذوذا ، قال ابن جني في المنصف (1 / 54) : " وحكي بعضهم : اقتل بكسر الهمزة ، فجاء به علي الأصل ، واعتد بالساكن حاجزا ، لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف علي كل حال ، وهذا من الشاذ " .

3- هذا هو المشهور ، وفي المسألة مذاهب ، والذي في التسهيل وشروحه أن الهمزة تشمّ ضمّا فيما كان مشمّا من الأجوف ، من نحو اختير وانقيد ، بالبناء للمجهول . وانظر التسهيل لابن مالك (203) ، وشرحه له (3 / 466) ، ولابن عقيل (2 / 614) ، وللسلسيلي (2 / 854) .

4- أ : " يدعوا " .

فإن لم يكن كذلك (فبمباينته) (1) لحروف الزيادة التي يجمعها أربع مرّات قولي :

أمان وتسهيل ، تلا أنس يومه

نهاية سول أم ، هناء وتسليم (2)

كحروف جعفر .

وبتصديده قبل أكثر من ثلاثة أصول في غير فعل واسم يشبهه ، كياء يستعور (3) .

وبانتفاء أدلة الزيادة التي تذكر بعد ، كسين سفرجل (ولامه) (4) .

ص: 31

1- ب : " فبما يئته " .

2- ب : " أمان وتسهيل ، تلا يوم أنسه نهاية مسؤول ، هناء وتسليم " وذكر ناسخ " ب " في حاشيته رواية أخرى ، وهي ما في " أ " .

3- الاستعور : الباطل ، والدّاهية ، وكساء يجعل علي ظهر البعير ، وشجر تصنع منه المساويك ، ومساويكه أشد من المساويك إنقاء للثغر وتبييضاً له ، ومنايته بالسراة ، وفيها شيء من مرارة ولين ، واليستعور البلد العيد ، وقيل : بلد بعينه قبل حرّة المدينة كثير العضاء موحش لا يكاد يدخله أحد ، وقيل : وهو المقصود بقول عروة بن الورد : أطعت الأمرين بصرم سلمى فطاروا في البلاد الاستعور ويستعور : فعللول ، بأصالة الياء ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وقال بعضهم : هو يفتعول . قال ابن خالويه : ليس أحد يقول يستعور : يفتعول إلا ابن دريد ، وفي اللسان أن الشيخ رضي الدين الشاطبي يقول بذلك أيضاً ، قرأ ذلك ابن منظور في حاشية للشاطبي بخطه . وانظر تفسير غريب أبنية سيبويه لأبي حاتم (126) ، وليس في كلام العرب لابن خالويه (205) ، والجمهرة لابن دريد (3 / 404) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 525) ، ومعجم ما استعجم للبكري (1394) ، ومعجم البلدان لياقوت (5 / 436) ، واللسان (يستعور) .

4- ليس في " ب " .

وبشوته في جميع التصاريف ، كنون ضيفن فإنها أصل ، خلافا للخليل (1) ، فإن العرب قالت : ضفن الرجل فهو : ضافن وضيفن إذا تبع الأضياف تطفلا .
حكى ذلك أبو زيد (2) .

ص: 32

- 1- الخليل (100 - 170) : أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ، الفراهيدي ، الأزدي . أشهر من أن يقال فيه : هو فلان . ترجمته في :
أخبار النحويين البصريين للسيرافي (38 - 40) ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (43 - 47) ، ومراتب النحويين لأبي الطيب (54 - 70) ،
وتاريخ العلماء النحويين للتونخي المعري (123 - 134) ، وإنباه الرواة للقفطي (1 / 341 - 347) ، ونزهة الألباء لابن الأنباري (45 - 47) ، والبلغة
للغيرزبادي (99) ، وإشارة التعيين لليمانى (114) ، وبغية الوعاة للسيوطي (1 / 557 - 560) .
- 2- أبو زيد (. . . - 215) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، من ثقات البصريين وأئمة اللغة . ترجمته في : أخبار النحويين البصريين (53 - 57) ،
وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (182 - 183) ، ومراتب النحويين لأبي الطيب (67 - 70) ، وتاريخ العلماء النحويين للتونخي المعري (224 -
225) ، وإنباه الرواة للقفطي (2 / 30 - 35) ، ونزهة الألباء لابن الأنباري (101 - 104) ، والبلغة للغيرزبادي (103) ، وإشارة التعيين لليمانى (128)
، وبغية الوعاة للسيوطي (1 / 582 - 583) . وظاهر كلام الخليل في العين أن ضيفنا فعلن ، والنون زائدة ، قال : " وضمنت مع الضيف ، إذا جئت معه ، وهو
الضيفن " . والقول بأن مذهب الخليل بزيادة النون ذكره أبو عثمان المازني في تصريفه . وهو مذهب سيبويه القول بزيادة النون ، ذكر ذلك في مواضع من كتابه
، والمبرد وجمهرة من أهل اللغة . ومذهب أبي زيد ، ورجحه ابن عصفور ، واختاره ابن مالك : أنه فيعمل ، والنون أصل . وجاء في المنصف : " قال أبو عثمان :
وقال - أي الخليل - ضيفن النون فيه زائدة ، لأنه من الضيف . وزعم أبو زيد أنه يقال : ضفن الرجل يضمن : إذا جاء ضيفا مع الضيف ، فضيفن في هذا
المذهب فيعمل . قال أبو الفتح : كلا الاشتقاقين مذهب ، وقول أبو زيد في هذا كأنه أقوى ؛ لأن المعنى يطابقه ، ألا ترى إلي قول الشاعر : إذا جاء ضيف جاء
للضيف ضيفن فأودي بما تقري الضيوف الضيفان فالضيفن هو الذي يجيء مع الضيف ، وقولهم : ضفن يضمن ، في هذا المعنى يشهد بان ضيفنا فيعمل . فهذا
قول . وفيه شيء آخر يقوي ما قاله أبو زيد ، وهو أن فيعلا أكثر في الكلام من فعلن ، فهذه بيّنة أخرى تشهد لكونه فيعلا . والقول الأول أيضا وجه ؛ لأنه وإن
كان ضيف ضيف ، فهو علي كل حال ضيف ، فينبغي أن تكون نونه زائدة . وقد جاء علي فعلن : . . . " ثم ذكر من ذلك قولهم : امرأة خلبن : من الخلافة ،
وناقة علبن : غليظة . وليس في نوادر أبي زيد تصريح بمذهبه ، وإن كان الظاهر أنه فعلن ، قال فيه : " والذي يأتي مع الضيف ولم يدع : الضيفن " . ثم أنشد
البيت المذكور قبل . وانظر العين للخليل (7 / 46) ، والكتاب (4 / 252 ، 270 ، 320) ، ونوادر أبي زيد (188) ، والتهديب للأزهري (ضفن : 12 / 43)
، والمقتضب للمبرد (3 / 337) ، والمنصف لابن جني (1 / 167) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 341) ، والممتع لابن عصفور (1 / 271) .

فصل : وزن الكلمة أن يقابل أول أصولها بفاء ، وثانيها بعين ، وثالثها ورابعها وخامسها بلامات (1) .

ويعطي المقابل به (ما) (2) للمقابل من حركة وسكون ومصاحبة مزيد ، غير مغير عن حاله ومحله ، كقولك في وزن

ص: 33

1- ذهب الكوفيون إلي أن كل اسم زادت حروفه علي ثلاثة أحرف فيه زيادة ، فإن كان علي أربعة ، نحو جعفر ، ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا في تعيين الزائد ، فذهب الكسائي إلي أنه ما قبل الآخر ، وذهب تلميذه الفراء إلي أنه الآخر ، وإن كان علي خمسة ، نحو سمرجل ، ففيه زيادة حرفين ، وهما آخره وما قبله . هذا إن لم يكن الرباعي أو الخماسي من المكرر ، نحو وسوس وصمحمح ، فإن كان منه فلهم فيه مذهب آخر سيأتي بيانه . وذهب البصريون إلي أن بنات الأربعة والخمسة ، من الأسماء ، ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو جعفر وسمرجل لا زائد فيهما البتة . وانظر المسألة مبسطة في الإنصاف لابن الأنباري (2 / 793 ، المسألة 114) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 30) .

2- ليس في " ب " .

جوهر ، وقصور ، وحيدر (1) ، وعثير (2) : فوعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل (3) .

فإن كان المزيد أصلاً مكثراً قوبل بما يقابل به الأصل ، كقولك (في) (4) قررد (5) : فعلل .

فلأجل هذه المقابلة سمّي أول الأصول فاء ، وثانيها عينا ، وثالثها وابعها وخامسها لامات .

[حروف الزيادة]

إشارة

(6)

ص: 34

1- القصور : الزامي ، والصائد ، والأسد ، والجمع : قسورة ، علي حد كمء وكمأة . هذا ما قاله الليث ، وقال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وتحريره أن القصور والقسورة اسمان للأسد ، أنثوه كما قالوا أسامة ، إلا أن أسامة معرفة . وخطاً الأزهرى الليث ، موافقاً لابن الأعرابي فيما ذهب إليه ، وقالوا : القصور نبات ناعم معروف في البادية ، وهو جمع واحدته قسورة ، علي حد تمر وتمرة ، وفي المحكم : والقصور : ضرب من النبات سهبي ، واحدته قسورة ، وقال أبو حنيفة : القصور : حمضة من النجيل ، وهو مثل جمّة الرجل يطول ويعظم ، والإبل حراص عليه . وانظر التهذيب للأزهري (8 / 398 قسر) ، والمحكم لابن سيده (6 / 140) ، واللسان (قسر) . وحيدر : الحيدر والحيدرة كالحادر ، وهو الأسد ، سمّي بذلك لشدة بطشه ، وعن ابن الأعرابي : الحيدرة في الأسد مثل الملك في الناس ، قال ثعلب : يعني لغلظ عنقه وقوة ساعديه ، نقل الأزهرى عن الليث : الحادر والحادرة : الغلام الممتلئ الشباب ، وقال ثعلب : يقال : غلام حادر إذا كان ممتلئ البدن شديد البطش . انظر التهذيب للأزهري (4 / 407 حدر) ، واللسان والتاج (حدر) .

2- العثير : العجاج الساطع ، والتراب والأثر الخفي ، وكل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجلينك إذا مشيت ، لا يري من القدم أثر غيره ، فيقال : ما رأيت له أثراً ولا عثيراً . ومثله : العثير . وانظر اللسان والتاج (عثر) .

3- هذه الأوزان كتبت في " أ " بالكسر والتنوين .

4- ليس في " أ " .

5- قررد : مضي شرحه في الحاشية (35) من هذا الكتاب .

6- انظر في الزيادة وعللها ومسائلها في سر الصناعة لابن جني ، والمنصف له (1 / 99 - 172) ، والتكملة لأبي علي (542 - 562) ، والمفصل للزمخشري (357 - 360) ، وشرحه لابن الحاجب (2 / 371 - 391) ، ولابن يعيش (9 / 141 - 58 ، 10 / 2 - 7) ، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (4 / 305 - 21) ، والشافية لابن الحاجب (70 - 82) ، وشرحها للرضي (2 / 330 - 97) ، وللجاربردي (193 - 237) ، واللباب للعكبري (227 - 83) ، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش (100 - 212) ، وللثمانيني (223 - 89) ، والممتع لابن عصفور (1 / 201 - 94) .

[أحقّ الحروف بالزيادة حروف اللين]

فصل : أحقّ الحروف بالزيادة حروف اللين ، وهي الألف والياء والواو ؛ لسهولة الإتيان بها عند إشباع الحركات ، ولأنّ كلّ كلمة لا تخلو ممّا أخذ منها ، وهي الحركات الثلاث .

والألف أخفّها ، فهي أحقّ بالزيادة من أختيها .

[منع زيادة الألف والواو أوّلا]

(1)

لكن منع من زيادتها أوّلا تعذّر الابتداء بها ، لملازمتها السكون ، فزادوا الهمزة أوّلا ، كالعوض منها ؛ لاتّحاد مخرجهما .

ومنع من زيادة الواو أوّلا استتقالها ، وتعرّضها للإبدال الجائز ، إن لم (يلها) (2) واو أخرى ، والإبدال اللازم إن وليها واو أخرى ، كما فعل بالأصلية في نحو : أقّنت وأواق ، (والأصل) (3) :

وقّنت ووواق ؛ جمع واقية . وسيأتي بيان ذلك (4) .

ص: 35

1- انظر في علل عدم زيادة الألف أوّلا في : سر الصناعة لابن جنبي (2 / 687) ، والتبصرة للصميري (2 / 791) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (127) ، وشرح المفصل له (9 / 147) ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (2 / 227) .

2- ب : " تلها " .

3- ب : " الأصل " .

4- انظر ص () من هذا الكتاب .

فلما امتنعت زيادتها أولاً ، مع كونها من أمهات الزوائد ، زيدت الميم أولاً كالعوض منها ، ولذلك لم تزد الميم غير أول إلا شذوذاً ؛ لعدم الحاجة إلي التعويض .

[حرف اللين مع ثلاثة فأكثر]

فإذا كان حرف اللين مع ثلاثة أصول ، أو أكثر ، فهو زائد ، نحو : غراب ، وغارب (1) ، وشيهم (2) ، وقليب (3) ، وكوثر ، وسدوس (4) .

وكذلك المماثل أحد الأصول الثلاثة ، نحو : جلاب .

ص: 36

- 1- الغارب : أعلي مقدّم السنّام من البعير ، وقيل : ما بين السنّام والعنق ، وقولهم : حبلك علي غاربك : أي خلّيت سبيلك ، فذهبي حيث شئت ، وكان هذا من طلاق المرأة في الجاهلية ، وقيل : غارب كل شيء أعلاه ، فغارب الموج والظهر أعلاههما ، انظر اللسان (غرب) .
- 2- الشّيهم : الذّكر من القنّافذ ، وقيل : هو الدّلدل ، وهو العظيم من القنّافذ ، وقيل : بل هو ضرب من القنّافذ أعظم منها ، له شوك طوال ، وإذا انتفضت دفاعاً رمت به كالسهام ، والفرق بين الدلدل والقنّافذ كالفرق بين الفترة والجرذان والبقر والجواميس . انظر اللسان (دلدل ، شهم) .
- 3- القليب : البئر ، ثم اختلف في صفتها ، فقيل : المطوية ، قيل : وغير المطوية ، وقيل : العادية التي لا يعرف لها رب ولا حافر ، وقيل : والمستحدثة كذلك ، وقيل : ما كان فيها ماء ، وقيل : والتي لا ماء فيها أيضاً . اللسان (قلب) .
- 4- سدوس ، بفتح السين : أبوان لقبيلتين ؛ الأولي في تميم ، وهو سدوس بن دارم بن مالك بن حنظلة ، والثانية في ربيعة ، وهو : سدوس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب . وسدوس ، بضم السين : أب لقبيلة في طيء ، وهو : سدوس بن أصمغ بن أبي عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان . وسدوس ، بالضم أيضاً : الطيلسان الأخضر ، وعكس الأصمعي فقال : هو بالفتح الطيلسان الأخضر ، وبالضم القبيلة ، وخطئ في ذلك . وانظر الصحاح واللسان والتاج (سدس) .

فإن كان التّمائل في أربعة أحرف ، لا أصل للكلمة غيرهنّ ، ولا يفهم المعني بسقوط بعضهنّ ، كوسوس وسمسم ، فالجميع أصول .

[نحو : صمحمح ومرمريس]

فإن كان للكلمة أصل غيرهنّ ، كصمحمح (1) ومرمريس (2) ، فالمثلان زاننان .

فإن فهم المعني بسقوط أحدهما فهو زائد ، نحو : كفكفت الشيء ، بمعني : كففته ، كان في الأصل : (كَفَفْت) (3) ؛ بثلاث فاءات ؛ الأولى عين ، والثانية زائدة ، والثالثة لام ، فاستثقل توالي

ص: 37

1- الصّمحمح والصّمحمحيّ: الرجل الشديد ، وهو في السن ما بين الثلاثين والأربعين ، وقيل : هو القصير ، والغليظ في قصر ، والأصلح ، والمحلوق الرأس ، والأنثي من كل ذلك : صمحمحة .

2- المرمريس : الأملس ، والأرض التي لا تنبت ، والداهية الشديدة ، ورجل مرمريس : داهية . انظر اللسان (صمح ، مرس) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 324 ، 459) . وقد اختلف في صمحمح ، ومثله : دمكمك ، وغشمشم ، وعثمثم ، وسرعرع ، وعصبصب ، وشمقمق ، وعنطنط ، وهو كل خماسي مكرر فيه ثانيه وثالثه وسبقا بحرف مغاير . فقال البصريون : هو فعلعل ، ومذهبهم فيه مكذبههم في نحو كفكف . وقال الكوفيون : هو فعلّل ، ومذهبهم فيه كمذبههم في نحو كفكف ، إذ قالوا : أصله صمّحّح ، فكره العرب توالي ثلاثة أمثال ، فأبدلوا الثاني حرفا من جنس حروف الكلمة ، مماثلا لما قبل المضعف ، وهو الميم ، فقالوا : صمحمح ، كما أبدلوا الفاء الثانية من كفف حرفا من جنس حروف الكلمة ، مماثلا لما قبل المضعف وهو الكاف ، فقالوا : كفكف . وانظر الحاشية (125) ص (38) ومراجعتها ، والإنصاف لابن الأنباري (2 / 788) .

3- ب : " كففت " .

الأمثال ، فردّ إلي باب سمس ، بزيادة مثل الفاء بدل مثل العين تخفيفا .

[الإبدال في نحو تظنيت]

وقد خففوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء ، نحو : تظنيت ؛ لأنه من الظنّ (1) .

وكلا التخفيفين مطرد في أقيسة الكوفيين .

والبصريون فيهما مع السماع ، ويرون أنّ ككف وأمثاله بناء مرتجل (رباعي كلّ حروفه أصول) (2) ، وليس من مادّة الثلاثي في شيء .

وهذا تكلف ، والمختار فيه ما قاله الكوفيون ، وأما تظنيت فالمختار فيه الاقتصار على السماع (3) .

ص: 38

1- انظر الإبدال لابن السكيت (133) ، وأدب الكاتب لابن قتيبة (487) ، وسر الصناعة لابن جني (2 / 740 - 66) ، والممتع لابن عصفور (1 / 370 - 74) .

2- ليس في "ب" .

3- اختلف في أصول وزنات ما كان رباعيا مضاعفا ، نحو زلز وسمسم ، وما كان خماسيا كذلك ، نحو : صمحمح وغمشمم ، وتفصيل الخلاف كالآتي :
أولا : الرباعي المضاعف علي ضريين : 1 - ما له ثلاثي مضعف بمعناه ، وهو ما اصطلح علي وصفه بأنه ما صح إسقاط ثالثه مع سلامة المعني ، نحو : ككف ، وككب ، وصرصر ، وحثحث ، إذ يصح إسقاط ثالثها ، فيقال بمعناها : ككف ، وكب ، وصر ، وحث . 2 - ما ليس له ثلاثي مضعف بمعناه ، وهو ما لا يصح إسقاط ثالثه مع سلامة معناه ، وذلك نحو : لفلل ، وسمسم ، وكركم . وفي أصول هذين الضريين وزناتهما خلاف توضيحه : المشهور عن جمهور البصريين أنهم يرون أن نحو ككف وسمسم رباعي الأصول ، صح إسقاط ثالثه أو لم يصح ، وزنته : فععل . وقالوا في الاحتجاج لمذهبهما : إن أصالة اثنين من الأربعة متيقنة ، ولا بد من ثالث مكمل لأقل الأصول ، فلا بد من الحكم بأصالة ثالث ، وليس أحد الباقيين بأولي من الآخر ، فحكم بأصالتها معا . وإن الزيادة إنما تعتقد بدليل ، ولا دليل ، بل الدليل قائم بخلاف ذلك . وإنما لو حكمنا بزيادة أحد المثليين ، وقد تعذر الحكم بزيادتهما معا ، لأدي ذلك إلي بناء مفقود . إذ يصير وزن الكلمة علي تقدير زيادة أولها : (فععل) ، وهذا بناء مفقود . وأيضا فإن الكلمة إذ ذاك تكون من باب (سلس وقلق) ، أي : مما لاهم وفأوه من جنس واحد ، وهذا قليل . ويصير وزن الكلمة عند تقدير زيادة ثانيها : (فععل) ، وهو أيضا بناء غير موجود . وكذلك تصير الكلمة إذ ذاك من باب (ددن) ، أي : مما فأوه وعينه من جنس واحد ، وهو نادر . ويصير وزن الكلمة علي تقدير زيادة ثالثها : (فععل) ، وهو أيضا بناء غير موجود ، وأيضا تصبح الكلمة إذ ذاك من باب ما ضوعفت فيه الفاء ، نحو مرميس ومرميت ، علي زنة فعفعل ، وهذا البناء قليل جدا ، لم يسمع في غير هاتين الكلمتين . ويصير وزن الكلمة علي تقدير زيادة رابعها : (فععل) ، وهذا بناء غير موجود . وأيضا تصبح الكلمة من باب (سلس وقلق) ، وقد تقدم أنه قليل . فقد اتضح أن الحكم بزيادة أحد الأربعة يؤدي إلي بناء مفقود غير موجود ، وإلي دخول في باب قليل ، فرفض ذلك ، فتعين الحكم بالأصالة . فإن قيل للبصريين : فما تقولون في نحو : ككف وكف ، وصرصر وصرّ ؟ قالوا : كلا الكلمتين أصل ، وليست إحداهما من الأخرى في شيء ، بل هما من المترادفات التي توافقت في معظم اللفظ . - والمشهور عن الكوفيين أن الرباعي المضاعف بنوعيه ثلاثي علي زنة فععل ، صح إسقاط ثالثه أو لم يصح . قالوا : أصل نحو ككف : ككف ، فاستقل العرب توالي ثلاثة أمثال ، وهي الفاءات هنا ، فأبدلوا من ثانيها ، وهي العين الثانية من فعّل ، حرفا من جنس فاء الكلمة ، وهي الكاف ، تخفيفا ، فقالوا : ككف ، وكان الإتيان بحرف مماثل لأحد حروف الكلمة أخف وأولي من الإتيان بأجنبي . وعليه فزنة نحو ككف وصرصر وحثحث : فعّل ، أي : وزنوا الثالث بحسب ما يقابل المبدل منه في الميزان ، لا بحسب لفظ البدل ؛ لأن المبدل تكرير لأصلي ، وما كان كذلك فهو في الوزن علي مثل ما يوزن به الأصلي ، وهو العين ، فقالوا : ككف فعّل ، كما قالوا في قال : فعّل ، وفي اصطلاح : افتعل . ورد هذا المذهب بأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل العرب إذا استقلوا التضعيف أتوا بحرف علة بدل المضاعف ، كقولهم في تظننت : تظنيت ، وفي تقصصت : تقصيت ، دون : تظننت وتقصصت . وبأن مصدر نحو ككف جاء علي ككفة بزنة فعللة ، ولو كان علي زنة فعّل لجاء مصدره علي تفعيل ، فقالوا : تكفيف . وقال أبو حيان في الجواب عن هذا الثاني من وجهي الاعتراض علي الكوفيين : يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك ، أي مجيء المصدر علي التفعيل ، فيما لو بقي علي إدغامه ، فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي ، نحو جلبب ، فجاء مصدره علي وزن مصدره ، فجاء علي فعللة . - وهذا الذي نسب إلي الكوفيين ،

نمسب أيضا إلي سيبويه وأصحابه ، وبه قال أبو عبيد ، وابن قتيبة ، وأبو بكر الزبيدي ، وهو أحد قولين للفراء . - وقيل : بل الصواب أن مذهب الكوفيين التفريق بين ما يصح إسقاط ثالثه وما لا يصح ذلك فيه . فما لا يصح إسقاط ثالثه فهم فيه علي وفاق مع البصريين ، وأنه رباعي الأصول علي زنة فععل . وما يصح إسقاط ثالثه ، فهم علي أنه ثلاثي مزيد علي زنة فعّل ، كما تقدم بيانه من مذهبهم . - وعن الكوفيين أيضا أن ما لا يصح إسقاط ثالثه علي زنة فعفل مكرر الفاء ، وما يصح إسقاطه علي زنة فعّل . - ومذهب الزجاج التفريق بين الضريين : فما لا يصح إسقاط ثالثه مذهبه فيه أنه فعفل مكرر الفاء ، وقيل : بل : فععل كجمهور البصريين . وما يصح إسقاط ثالثه مذهبه في أنه ثلاثي مزيد ، والزائد فيه ثالثه الصالح للسقوط من غير إبدال من شيء ، ويوزن الزائد عنده بلفظه ، فيقال في زنة كفكف : فعكل ، وزنة صرصر : فعصل ، وزنة جرجر : فعجل ، وهكذا . ويمكن أن يرد هذا المذهب بأنه يؤدي إلي تكثير الأوزان ، وهو وجه الاعتراض علي من رأي أنه يوزن بحسب البديل ؛ لا بحسب المبدل منه ، في نحو اصطلاح وازدان واذكر وباع ، فقال هي : افطعل وافدعل وافذعل وقال . وبأنه يؤدي إلي إدخال ما ليس من أحرف الزيادة فيها ، كالكاف والجيم والصاد من : كفكف وجرجر وصرصر . ويمكن أن يجاب عن هذا الأخير بأنه احتمال لكونه مماثلا لأصل ، فأخذ حكم ما كان تكريرا له ، وهذا لا يشترط فيه أن يكون من حروف الزيادة . - وللخليل في هذا الجنس بنوعيه قولان ؛ الأول : أنه فعفل ، وبه قال أيضا قطرب وابن كيسان . والثاني : أنه فعفع ، وتابعه بعض البصريين ، وبعض الكوفيين . - وللفراء قولان ، وافق في الأول الكوفيين ، فقال : هو ثلاثي علي زنة فعّل ، وقال في الثاني : هو ثنائي مكرر علي زنة : فعفع . - وسامح المبرد فيه ، فقال : يمكن أن يكون ثلاثيا علي زنة فعّل ، والظاهر أنه رباعي . وانظر هذه المسألة في الخصائص لابن جني (2 / 52) ، والممتع لابن عصفور (1 / 300) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2035) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 60) ، والارتشاف لأبي حيان (1 / 24 ، 110) ، والأشموني علي الألفية (4 / 255) ، والتصريح للأزهري (2 / 359) ، والهمع للسيوطي (6 / 241) .

[إبدال رابع الأمثال ياء إن لم يكنها]

فلو كانت الأمثال أربعة تعين إبدال الرابع ياء إن لم يكنها (1)، نحو: (رددية) (2)، وهو مثال خبعتنة (3) من الردّ .
ومن قال: أميّي، فجمع في النسب أربع ياءات، قال في المثال: (رددة) (4)، كذا قال أبو الحسن في تصريفه (5).

[نحو: قرقف]

فإن كان المماثل الفاء وحدها فمماثلها أصل، ك (قرقف) (6)؛ لانتفاء دليل الزيادة وغيره، ولأنّ استعمال مثل

ص: 41

1- أ: يكن.

2- ب: "رددية".

3- الخبعثن والخبعتنة، علي مثال قذعمل وقذعملة: الضخم الشديد القوي من الرجال والبعير وغيرهم، قال أبو زييد الطائي يصف أسدا: خبعتنة في ساعديه تزايل تقول وعي من بعد ما قد تكسّرا وقال الفرزدق يصف إبلا: حواسات العشاء خبعتنات إذا التكبأ عارصت الشّمالا وأنشد أبو عمرو في صفة رجل: خبعتن الخلق في أخلاقه ذعر. وانظر سفر السعادة للسخاوي (1/ 246)، والجمهرة لابن دريد (1/ 184)، واللسان (خبعتن).

4- ب: "رددة".

5- انظر المساعد لابن عقيل (4/ 81)، والمنصف لابن جنّي (2/ 273).

6- القرقف: الماء البارد المرعد، واسم للخمر سميت بذلك لأنها تقرقف صاحبها؛ أي: ترعده، والقرقفة: الرعدة، وقد قرقفه البرد: أرعده. انظر اللسان (قرقف).

الأصل مزيدا (متأخر) (1) في الرتبة عن استعماله أصلا فيما أهملت أصالة مثله ، فلا يصلح أن يستعمل بزيادته .

ومعلوم أن وقوع مثل الفاء مهمل ، إلا فيما (نذر) (2) من نحو : ددن (3) ، فإهمال وقوعه زائدا أحق .

علي أن لقائل أن يقول في قاف (قرقس) ، وهو البعوض :

إتها زائدة ؛ لقولهم في معناه : قرس (4) .

ويعتذر عنه (بالتدور) (5) ، كما اعتذر عن باب ددن .

[زيادة الهمزة والميم مع ثلاثة أصول]

فصل : تعلم زيادة الهمزة والميم بتصديرهما ووجدان ثلاثة أصول بعدهما ، نحو : إصبع (6) ومحلب .

فإن كان مع الثلاثة التي بعدهما حرف لين فهو أيضا زائد ،

ص: 42

1- ب : " يتأخر " .

2- أ : " نذر " .

3- الددن ، والدديان ، والدديبون ، والددا ، والدّد ، والدّد : اللّهُ واللّعب ، كلها لغات صحيحة ، وفي الحديث : ما أنا من دد ولا الدد مني ، وفي رواية : ما أنا من ددا ولا ددا مني . وقالوا : لا تكاد تجد ما فاؤه وعينه من جنس واحد غير ددن ، وبيّان ، بتشديد الباء وتخفيفها ، قال عمر رضي الله عنه : " لئن عشت إلي قابل لألحقن آخر الناس بأولهم حتي يكونوا بيّانا واحدا " أي : شيئا واحدا . قال الخفاجي : ليس بعربي محض . قالوا : وأما ببر ، وهو حيوان يعادي الأسد ، سبع شبيهه بابن آوي ، فهندي معرب ، ويسمي أيضا : فرانق البريد ، وقيل : بل عربي وافق الأعجمي ، وبيّة : حكاية صوت لّقّب به عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب ، والبيّة أيضا : السمين ، والشاب الممتلئ البدن نعمة . وانظر سر الصناعة لابن جنبي (2 / 819) ، واللسان (ددن) ، وقصد السبيل للمحبي (1 / 252) ، وشفاء الغليل للخفاجي (81 ، 86) .

4- القرس والقرقس : البعوض ، والبّق ، وشبه البقّ الذي تقول له العامة جرجس ، وطين يختم به : فارسي معرب ، يقال له : جرجشت ، بتاء وليس بالباء كما في اللسان . وانظر المعرب للجواليقي (270) ، وشفاء الغليل للخفاجي (242) ، واللسان والتاج (قرس ، قرقس) .

5- أ : " بالتدور " .

6- في الإصبع عشر لغات ، وهي : بإسكان الصاد ، وتثليث الهمزة ، والباء مثلثة مع كل حركة للهمزة ، فهذه تسع لغات ، والعاشرة : أصبوع كعصفور . انظر التاج (صبع) .

فإن كان أحد الثلاثة حرف لين ، أو مكّرراً ، فهو أصل ، والهمزة ، أو الميم ، زائدة ، نحو : أورك (4) وأيدع (5) وموئل ، وميسر ، وأشدّ ، ومجّج (6) .

فإن انفكّ المثان ، كمهدد (7) ، فأحدهما زائد ،

ص: 43

1- الإسكاف ، وهو أيضا الأسكوف ، والأسكف ، والسكف ، والسكف ، والسكف : الخفّاف ، أي صانع الخفاف ، وقيل : كل صانع عند العرب ، وقيل : بل هذه اللغات في كل صانع ما عدا الخفّاف ، وقيد بعضهم فقال : كل صانع بيده بحديدة ، وخصه بعضهم بالنجار ، وقيل : إن تخصيصه بالنجار وهم ، وقالوا : وأما صانع الخفاف فهو الأسكف ، لا غير . انظر اللسان والتاليج (سكف) ، وديوان الأدب للفارابي (1 / 277) ، وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان (37) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 59) .

2- الإبريق : فارسي معرب ، آب ريز . وانظر المعرب للجواليقي (71) ، وقصد السبيل للمحبي (1 / 149) ، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (6) ، والألفاظ الدخلية لطوبيا العنسي (1) .

3- الأسلوب : الطريق ، والوجه ، والمذهب ، وكل طريق ممتد ، والسطر من النخيل ، والفقّ ، يقال : أخذ في أساليب من القول : أي أفانين منه ، ومن تراكيههم : أنفه في أسلوب : إذا كان متكبّرا . انظر اللسان (سلب) .

4- أورك الشجر : خرج ورقه تاماً ، وأورك الحابل : إذا لم يقع في حبالته صيد ، والغازي : إذا لم يغنم ، والطالب : إذا لم ينل ، والصائد : إذا لم يصد وأخطأ وخاب ، وإذا غنم أيضا ، فهو من الأضداد ، وأورك الرجل : كثر ماله . وعام أورك : لا مطر فيه ، والأورق من البهائم : الذي في لونه بياض إلي سواد ، وأكثر ما يكون في الإبل ، والأورق من الناس : الأسمر ، ومن اللبن : الذي ثلثاه ماء وثلثه لبن . اللسان (ورق) .

5- الأيدع : صبغ أحمر يؤتي به من جزيرة سقطري ، وهي جزيرة إلي سواحل عدن ، وقيل : الأيدع شجر البقم الذي يقال له دم الأخوين ، ودم التيس ، ودم الثعبان ، والسّيان ، وقيل : هو الزعفران . انظر معجم البلدان لياقوت (3 / 227) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 101) ، والمعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفر (158) ، وقصد السبيل للمحبي (1 / 292) ، واللسان (يدع) .

6- المججّ : الترس ، والشاح . اللسان (جنن) .

7- مهدد اسم امرأة ، ومحجب اسم رجل . فأما مهدد فميمه أصل ، وهو علي زنة فعلل ، ملحق بجعفر ، وحافظوا علي الفك للمحافظة علي الإلحاق ، ولو كانت الميم زائدة وكان علي زنة مفعّل لوجب الإدغام ، فقيل : مهدد ، كما قالوا : مسدّ ومردّ ومقرّ ومقرّ ومقرّ . وإنما ترجح فعلل فيه علي مفعّل ، مع أن الزنتين موجودتان ، ولا تخرج الكلمة عند الحكم بأصالة الميم أو زيادتها عن النظير ، وذلك لأن الحكم بأصالة الميم لا يؤدي إلي الإظهار الشاذ ، أي الفك الشاذ ، لكونه إذ ذاك ملحقا ، ومثل هذا الفك في الملحق شائع ، كسؤدد وعندد وقردد ، ولو حكم بأصالة الميم لكان الإظهار شاذاً ، إذ مفعّل ليس من الملحق .

إلا أن يوجب تقدير زيادته استعمال ما أهمل، كمحجب (1)، فإنه مفعول؛ لأنّ تقدير زيادة إحدي باءيه يوجب أن يكون الأصل (م ح ب)، وهو تركيب أهملت العرب جميع وجوهه.

وكذلك إن سقط حرف اللين في بعض التصاريف فهو زائد، والهمزة، أو الميم، أصل، كواو أولق، وهو الجنون، فإنّها زائدة؛ لسقوطها في قولهم: ألق الرّجل ألقا، فهو مألوق؛ أي:

جنّ. هذا هو الأشهر. وبعض العرب يقول: ولق ولقا، فهو

ص: 44

1- وأما محجب فمفعول، وإن لم يدغم؛ لأنه علم، والأعلام تغير كثيرا عما عليه غيرها مما ليس علما، والفك فيه شاذ، وكان القياس: محبّ. فإن قيل: ولم جاز في الأعلام التغير عن الأصول؟ قيل: لأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه من التغير ما لا يجوز في غيره. فإن قيل: فهلا جعلتم الميم في محجب أصلية؛ بدليل فك الإدغام، كما فعلتم ذلك في مهدد؟ فالجواب: إنه لما كان جعل الميم أصلية يؤدي إلي الحمل علي القليل، وجعلها زائدة يؤدي أيضا إلي ذلك، كان الأولي الحكم بالزيادة هنا، لأن الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب (ح ب ب) وهو موجود، وإذا كانت أصلية كانت الكلمة من تركيب (م ح ب) وهو غير موجود، فكان الحمل علي الموجود أولي. وإن قيل: فهلا جعلنا الميم في مهدد زائدة كما جعلناها في محجب كذلك، ويكون الفك في مهدد شاذًا، كما في محجب، ويكون من باب: لحت عينه، وأل السقاء، وضرب البلد، كما أن جعل الميم أصلية أولا قبل ثلاثة أصول قليل؟ فالجواب: إذا كانت الأصالة والزيادة تفضيان إلي قليل، كان الحكم بالأصالة أولي. وإن قيل: قد اعتدلت بالإظهار الشاذ في محجب، واحتججت لذلك بعلميته، وأن الأعلام تغير كثيرا، وبنيت علي ذلك حكما بزيادة الميم، ومهدد علم مثله، فلم لا تحكم بزيادة ميمه أيضا؟ فالجواب: إنما قيل في محجب إنه مفعول؛ لأنه من الحبّ لا غير، وليس في مهدد ما يدل علي أنه من الهدّ دون المهّد، فيقضي بأنه مفعول، ولا يترك الظاهر إلي غيره إلا بدليل، ولا دليل هنا، بل إظهار هم الدالين يدل علي أنه فعلل، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المهّاد، ومهدت الشيء، كأن المرأة سميت بذلك لأنها ممهّدة المودّة، وطينة الأخلاق، فيكون قريبا من تسميتهم إياها سعدة من المساعدة، ووصال من المواصلة، فهذا أشبه، مع إظهار الدال، من أن يكون من الهدّ، ولا يعلم في الكلام تصريف (م ح ب) ميكون محجب فعلا منه. وانظر المصنف لابن جني (1 / 141 - 43)، وسر الصناعة له (1 / 426 - 28)، والممتع لابن عصفور (1 / 252 - 53).

مولوق، بمعنى جنّ أيضا، حكاه ابن القطّاع (1)، فعلي هذا يكون وزن أولق: أفعل، وعلي الأول يكون وزنه: فوعلا (2).

[أصالة الهمزة والميم أولا مع أكثر من ثلاثة أصول]

فإن كانت الأصول أكثر من ثلاثة بعد الهمزة، أو الميم، فهي أصل، كإصطبل (3)، ومرزجوش (4)، ووزنهما:

ص: 45

1- ابن القطّاع (433 - 515): أبو القاسم، علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي، المعروف بابن القطّاع، إمام لغوي مشهور. انظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (2/ 236 - 39)، ومعجم الأدياء لياقوت (4/ 1669 - 70)، والبلغة للفيروزآبادي (149 - 50)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (1/ 427 - 28)، وإشارة التعيين لليمانى (213 - 14)، وبغية الوعاة للسيوطي (2/ 153 - 54)، وحسن المحاضرة له أيضا (1/ 228).

2- انظر الأفعال لابن القطّاع (1/ 43، 3/ 310)، وانظر الخلاف في زنته في المنصف لابن جني (1/ 113 - 18)، والخصائص له (1/ 9، 3/ 291)، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (20 - 21)، والممتع لابن عصفور (1/ 42، 235 - 37)، وسفر السعادة للسخاوي (1/ 94)، وشرح الشافية لليزدي (1/ 326).

3- الإصطبل: لغة شامية، ومعناه موقف الدواب وحظيرة الخيل والبغال، قيل: هو معرب، وقيل: بل عربي، قال المحبي: "وهمزته أصلية؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أولها إلا إذا جرت علي أفعالها، ويجوز تأنيته باعتبار البقعة، وقول العامة: إصطبل عامرة، بمعنى معمورة، كعيشة رضية، ولبعض الناس فيه كلام لا- حاجة لإيراده هنا. وفي كتاب الهميان: الإصطبل بلغة أهل الشام معناه الأعمى، ولذا قال صاحب في قصته مع المعري: جرّوا الإصطبل". انظر المعرب للجواليقي (19)، والجمهرة لابن دريد (3/ 311)، وسفر السعادة للسخاوي (1/ 71)، وقصد السبيل للمحبي (1/ 194)، وشفاء الغليل للخفاجي (78).

4- مرزجوش: فارسي معرب مرزنكوش، ويقال فيه أيضا: مرزنجوش؛ أي ميت الأذن، كما يقال فيه: مردقوش معرب مرده كوش، وهو الزعفران، أو نبت آخر طيب الرائحة من الرياحين، دقيق الورق بزهر أبيض عطري. قال ابن البيطار: اسمه في العربية السّمسق والعبري وحبق القثاء، وحبق الفيل، وأذان الفار، وميت الأذن. وانظر الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (4/ 429)، والمعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفر (488)، وسفر السعادة للسخاوي (1/ 461)، وقصد السبيل للمحبي (2/ 456، 458)، وشفاء الغليل للخفاجي (274) والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (144).

فعللّ ، كجرح حل (1) ، وفعللّ كعضرفوط (2) .

[الباء كالهزمة والميم أصالة وزيادة]

والباء المصدّرة كالهزمة والميم في جميع ما ذكر ، حتّى في أصلتها إن تصدّرت في اسم خماسيّ ، كيستعور (3) ، وهو شجر ، واسم أرض (أيضا) (4) .

[زيادة الهزمة والنون طرفا بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة فصاعدا]

فصل : يحكم ، أيضا ، بزيادة الهزمة المتأخّرة بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أصول ، أو أكثر ، ك (علباء) (5) ، وقرفصاء (6) .

ويشارك الهزمة فيما لها متأخّرة النون ، نحو : سرحان (7) ، وزعفران .

ص: 46

1- مضي شرحه في الحاشية (38) ص (13) من هذا الكتاب .

2- العضرفوط : وهو العذفوط والعضفوط : دويبة بيضاء ناعمة ، وقيل : هو ضرب من العطاء ، وقيل : هو ذكر العطاء ، وقيل : هي دويبة بيضاء ناعمة تسمى العسودة . انظر اللسان والتاج (عذفت ، عضرفط) .

3- مضي شرحه الحاشية (100) ص (31) من هذا الكتاب .

4- ليس في "ب" .

5- العلباء والعلب : عصب العنق الغليظ ، وهما علباوان جانبي العنق في مقدمته ، يأخذان إلي الكاهل ، وعلباء اسم رجل سمي بعصب العنق . انظر التهذيب واللسان والتاج (علب) ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (43 - 45) .

6- القرفصاء والقرفصا والقرفصا والقرفصا : عن أبي عبيد أن يجلس المرء علي أليته ، ويلصق فخذه ببطنه ، ويحتبي بيديه يضعهما علي ساقه كما يحتبي بالثوب ، تكون يده مكان الثوب ، وقال أبو المهدى : هو أن يجلس علي ركبته منكبا ، ويلصق بطنه بفخذه ، ويتأبط كفيه ، وهي جلسة الأعراب . اللسان (قرفص) .

7- السرحان والسرخال : الدّنب ، وهو الأسد بلغة هذيل ، والأثني سرحانة . وسرحان الحوض : وسطه . اللسان (سرح) .

والاستدلال علي زيادة الحرف بسقوطه في بعض التصاريف لغير علة ، وعلي أصالته بلزومه في جميع التصاريف ، راجح علي كل دليل .

[ميم معدّ وتمندل]

كلزوم ميم معدّ (1) في قولهم : تمعدد تمعددا فهو متمعدد :

إذا تشبه بمعدّ ، مع انتفاء صيغة تقارب هذا المعني عارية من

ص: 47

1- هو معدّ بن عدنان ، أبو العرب ، من أحفاد إسماعيل ، من سلسلة النسب النبوي . والأرجح في معدّ أنه فعلّ ، وقال أبو حاتم : هو مفعّل ، وأجاز ابن دريد الوجهين . قال ابن دريد : " واشتقاق معدّ من شينين : إما أن يكون مفعلاً من العدد ، فكأنه كان معدد فأدغمت الدال ، وإما أن يكون من المعدّ ، وهو اللحم في مرجع كتف الفرس . قال الشاعر : فإمّا زال سرج عن معدّ وأجدد بالحوادث أن تكونا والتمعدد : تمام الشدة والقوة . قال الراجز : ربّيته حتى إذا تمعددا وصار نهدا كالحصان أجردا كان جزائي بالعصا أن أجلدا وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : احتفوا ، واخشوشنوا ، وتمعددوا ، واقطعوا الركب ، وانزوا علي الخيل نزوا . أي اركبوا وثبوا . والمعدة من هذا اشتقاقها لصلابتها ، ويقال : نبت تعد معد : إذا كان غصّنا ، ومعد في هذا الموضع اتباع ، وليس من الأول . وقد سمت العرب معيدا ومعددا ومعدان ، وأحسب اشتقاقه من المعد ، والمعد الصلابة " . وقال السخاوي : " والميم في تمعدد أصل ، وهو تفعلّل ، لأنها لا تزداد في الفعل ، ودل تمعدد علي أنّ الميم في معدّ أصل ، ولولا ذلك لقضوا بزيادتها ؛ لأنها إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول كانت زائدة . وهذا مذهب سيبويه في معدّ " . وقال الرضي في شرحه علي الشافية : " لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد : تمفعّل ، ولم يجيء في كلامهم . وخولف سيبويه فقيل : معدّ مفعّل ، لأنه كثير ، وفعلّ في غاية القلة ، كالتشّرية في اسم موضع ، والهبيّ الصغير ، والجربة العانة من الحمير . وأما قوله تمفعّل لم يثبت فممنوع ، لقولهم : تمسكن وتمندل وتمردع وتمغفر ، وهي تمفعّل بلا خلاف ، فكما توهموا في مسكين ومنديل أنهما فعليل ، وفي مدرعة أنها فعللة ، وفي مغفور أنه فعللول ، للزوم الميم في أوائلها ، كذلك توهموا في معدّ أنه فعلّ ، فقيل : تمندل وتمسكن وتمردع ، وتمغفر وتمعدد ، علي أنها تفعلّل كتدحرج ، وهذا كما توهموا أصالة ميم مسيل فجمعه علي مسلان ، كما جمع قفيز علي قفزان . ولو سلّم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تمردع وأخواته علي أنها تمفعّل قلنا : فعلّ غريب غرابية تمفعّل ، فبجعل معدّ فعلاً يلزم ارتكاب الوزن الغريب ، كما يلزم بجعله مفعلاً ارتكاب تمفعّل الغرسيب ، فلا يترجح أحدهما علي الآخر ، فالأولي تجويز الأمرين ، ولسيبويه أن يرجح كونه فعلاً بكون تمردع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح : تدّرع وتسكّن وتندّل وتمغفر ، بخلاف شربة وجربة وهبيّ فإنها ليست برديئة " . وانظر الكتاب (4 / 308) ، والاشتقاق لابن دريد (30 - 31) ، والمنصف لابن جني (1 / 129) ، (3 / 20) ، وتفسير غريب أبنية سيبويه لأبي حاتم (170) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 185) ، وشرح الرضي علي الشافية (2 / 335 - 37) ، والأعلام للزركلي (7 / 265) .

الميم، بخلاف تمندل ونحوه؛ فإنهم قالوا في معناه: تندل، فدلّ علي أنّ الميم زائدة.

[ياء فينان]

وكسقوط ياء فينان (1)، وهو الوافر الشعر؛ من الفنن، وهو الغصن، فوزنه: فيعال.

ص: 48

1- رجل فينان: حسن الشعر طويله، ولا خلاف في زيادة ألفه، وفيه غير الألف غالبان في الزيادة، وهما الياء والنون. فالأكثر علي أن الياء زائدة، وأنه علي زنة فيعال، مصروف، والأثني فيعالة، وذلك لأمرين: أولهما: شهادة الاشتقاق؛ يقال: فنن، وهو الغصن، والفرع من الشجر، والخصلة من الشعر، شبه بالغصن، والجمع أفنان وأفانين، وشعر فينان: ذو أفانين، له فنون كأفنان الشجر. وثانيهما: مجيء فيعال في أبنتهم، قالوا: خيتام، وبيطار، وشيطان، وهيدام، وطيثار، وعيثام، وعيزار، وقيدار، وضيطار، وهيصار، وهيدار، وقيعار. وذهب بعضهم إلي الحكم بزيادة النون الثانية، وأنه علي فعلان، غير مصروف معرفة، ومصروف نكرة، وذلك لأمر ثلاثة: أولها: شهادة الاشتقاق: حكى ابن الأعرابي: امرأة فيني، علي زنة فعلي مقصورا: كثيرة الشعر، قالوا: مأخوذ من الفينة، وهو الوقت من الزمان. وواضح أنه اشتقاق بعيد، وأخذه من الفنن أقرب. وثانيها: مجيء النون الثانية طرفا بعد ألف زائدة، والأغلب فيما كان كذلك زيادة نونه. وثالثها: التضعيف مع ثلاثة أصول، وشأن ما كان كذلك الحكم فيه بزيادة ثاني المتماثلين. وأجاز قوم الوجهين معا بلا ترجيح. وانظر الكتاب (3 / 218)، والمقتضب للمبرد (3 / 336)، والتهديب للأزهري (فنن، فين: 15 / 466، 478)، والجمهرة لابن دريد (3 / 390)، والصحاح واللسان (فنن، فين)، وشرح الشافية للرضي (2 / 339).

وكذلك شيطان (1)، فإن اشتقاقه من الشّطون، وهو البعد؛ لأنّ نونه لزمّت في قولهم: تشيطان الرّجل: إذا تشبّه بالشّياطين، ولو كان من الشّيط، وهو الاحتراق، لقييل: تشييط.

ص: 49

1- الشيطان: كل عات متمرد فائق في التمرد من الجن والإنس والدواب، واختلف في زنته. فالأكثر علي أنه فيعال، مأخوذ من الشّطن وهو البعد، بمعنى: بعد عن الخير، أو من الشّطن وهو الحبل الطويل، بمعنى طال في الشر، والدليل علي أصالة نونه ثبوتها في الاشتقاقات، بخلاف الباء، قال أمية بن أبي الصلت يصف النبي سليمان: أيما شاطن عصاه عكاه ثم يلقي في السّجن والأغلال وأنشد ابن بري: أكلّ يوم لك شاطنان علي إزار البئر ملهزان ويقال: تشيطان الرجل وشيطان إذا صار كالشيطان، وفعل فعله، قال رؤبة: شاف لبغي الكلب المشيطان. وذهب بعضهم إلي أنه فعلان، من شاط يشيط: إذا هلك واحترق، قال الأعشي: ونطعن العير في مكنون فائله وقد يشيط علي أرماحنا البطل وقال أبو النجم يصف فحلا من الإبل: كشائط الرّبّ عليه الأشكل. أو من استشاط: إذا احتدّ والتهب. وانظر التهذيب للأزهري (شطن: 11 / 31)، والجمهرة لابن دريد (3 / 58)، ونكت الشنتمري (2 / 1160)، والمنصف لابن جني (1 / 135)، والممتع لابن عصفور (1 / 261 - 62)، واللسان (شيط، شطن).

فصل : إن كان قبل الألف المتقدمة علي الهمزة المتأخرة ، أو التّون المتأخرة ، حرفان أحدهما مضاعف ، ك (حماء) (1) وقبان (2) ، فجاز أن يكون الزائد ما بعد الألف ، ويكون ذو الهمزة : (فعلاء) ؛ من الحمّة ، وهو السّواد ، وذو التّون : فعلان ؛ من القب ، وهو الصّمور .

وجاز أن يكون الزائد أحد المثليين ، فيكون ذو الهمزة :

فعّالا ؛ من الحمء ، وهو تنقية البئر من الحمأة ، ويكون الآخر :

فعّالا ؛ من القبون ، وهو الذّهاب في الأرض .

ص: 50

1-أ: " كحمار قبان " .

2- القبان : الذي يوزن به ، ميزان أرضي ضخّم توزن به البضائع الثقيلة . وحمار قبان : دويّة معروفة أصغر من الخنفساء ، أنشد الفراء : يا عجباً لقد رأيت عجباً حمار قبان يسوق أرنباً خاطمها زأمها أن تذهباً فقلت أردفني فقال مرحباً وذهب قوم إلي أنه فعّال من قبن ، وقال آخرون : بل هو فعّالان من القبّ بدليل منعه من الصرف ، وأجاز قوم الوجهين ، بلا ترجيح بينهما ، وقال آخرون : بل كونه فعّالا من القبون هو الأقرب والأنسب إلي معناه . وانظر الصحاح واللسان (قبن ، قبن) ، والشافية (72) ، وشرحها للرضي (2 / 344) ، ولليزدي (2 / 326) ، والمفصل (358) ، وشرحه لابن الحاجب (2 / 384) ، ولابن يعيش (9 / 155) ، وبغية الطالب لابن الناظم (120) .

[ما لا دليل علي زيادته فهو أصل ، أو بدل من أصل ، إلا الألف]

وما لم يقد دليل علي زيادته فهو أصل ، كهزمة هاء ، أو بدل من أصل ، كهزمة كساء .

إلا الألف فإنها إن لم تكن زائدة (فهي) (1) بدل من أصل ، كألفي رام (2) ورمي ، ولا تكون أصلا إلا في حرف أو شبهه ، كألف (ما) التافية والموصولة (3)

[زيادة النون]

فصل : يحكم بزيادة النون في الفعل المضارع ، نحو :

نضرب ؛ لسقوطها في الضرب وغيره من التصاريف .

وفي نحو : انصرف واحرنجم (4) ؛ لأنهما طاوعا : صرف وحرجم الإبل ؛ أي : ردّ بعضها علي بعض .

وفي التثنية والجمع ؛ لخلو الواحد منها .

ص: 51

1- ليس في " ب " .

2- أ: " رام " فتكون هي و " رمي " مثالين للألف المنقلبة عن أصل ، وهي بلا ضبط في " ب " ، وإن كنت أرجح أنها " رام " فتكون مثلا للألف الزائدة ، وتكون " رمي " مثلا للمنقلبة .

3- انظر سر الصناعة لابن جني (2 / 653) ، والممتع لابن عصفور (1 / 279) .

4- يريد ما كان علي زنة انفعال من الثلاثي المزيد بحرفين وجميع أمثله ماضيا ومضارعا وأمرا ومصدرا واسم فاعل واسم مفعول ، وكذلك الأمر بالنسبة لاحرنجم ، ويقصد به ما كان علي زنة افعلل من الرباعي المزيد بحرفين ، أو من الثلاثي المزيد بثلاثة إلحاقا بالرباعي المزيد بحرفين ، كاسحنكك واقعنس . واحرنجم بمعني اجتماع ، وهو مطاوع حرجم ، يقال : حرجم الإبل : ردّ بعضها علي بعض ، وحرجت الإبل فاحرنجمت : إذا رددتها فارتدّ بعضها علي بعض واجتمعت ، واحرنجم القوم : ازدحموا واجتمع بعضهم إلي بعض . اللسان (حرجم) .

وفي غضنفر (1) وشبهه من كل خماسي ثالث حروفه نون ساكنة؛ لسقوطها في اشتقاق أكثر النظائر، كعقنقل (2)، وهو الرمل المتراكم (المتعقد) (3)، واشتقاقه من العقل، وهو الإمساك.

وكالدلنظي، وهو الدافع؛ من الدلظ، وهو الدفع.

وكالأندد (4)، وهو الشديد الخصومة؛ من اللدد.

وكالعفنجج (5)، وهو الأحمق؛ من العفج، وهو كثرة الاضطراب في العمل، وأيضا الصّرب بالعصا (6).

وما لا اشتقاق له من هذا النوع قليل، فيحمل علي الكثير.

[زيادة التاء]

فصل: ويحكم بزيادة التاء في أول المضارع، وفي موازن تفعّل، وفي تفاعل، وافتعل، نحو: تضرب، وتعلم، وتقارب،

ص: 52

1- الغضنفر: كل جاف غليظ متغصّن، يقال رجل غضنفر، وأسد غضنفر، وأذن غضنفرة. اللسان (غضنفر).

2- والعقنقل أيضا: ما عظم واتسع من الوديان، والكثيب العظيم المتداخل الرمل، ومصارين الضب، وقانصته، وكشيته وهي أصل الذنب، وفي المثل: أطعم أخاك من عقنقل الضب إنك إن تمنع أخاك يغضب، يضرب في الحث علي المواساة، أو هو موضوع علي الهزء. انظر مجمع الأمثال للميداني (2 / 284) واللسان (عقل).

3- ب: "المنعقد". والتصويب عن المعاجم (عقل).

4- وهو أيضا: اليلندد، والألد. اللسان (لدد).

5- والعفنجج أيضا: الأخرق الجافي الذي لا يتجه لعمل، والضخم الأحمق، والضخم اللّهازم والجنت والألواح، وهو مع ذلك أكل فسل عظيم الجثة ضعيف العقل، وهو الغليظ مع ما تقدم. اللسان (عفج).

6- في اللسان (عفج): "وعفجه بالعصا يعفجه عفجا: ضربه بها في رأسه وظهره، وقيل: هو الضرب باليد".

واقترَب ؛ لسقوطها ممَّا هُنَّ مشتقَّات منه ، وهو الصُّرْب ، والعلم ، والقرب .

وكذلك ما أشبهه .

وكذلك يحكم زيادتها إذا قلبت في الوقف هاء .

وإن تكمل الكلمة بها ثلاثة أحرف ، كلثة ، وظبة (1) .

[زيادة السين]

ويحكم زيادتها وزيادة سين قبلها بعد همزة وصل ، أو حرف مضارعة ، أو ميم زائدة ، نحو : استخرج ، ويستخرج ، ومستخرج .

ولم تزد السين وحدها إلا في أسطاع ، ويسطيع (2) .

ص: 53

1- الطُّبَّة : حدّ السِّيف والسِّنَان والتَّصِل والخنجر ، وما أشبه ذلك . انظر اللسان (ظبا) .

2- في لفظة يسطيع خلاف ، وتوضيحه : - ذهب سيبويه إلي أن أصله أطاع يطيع ، وأن السين زيدت عوضاً من سكنون عين الفعل ، وذلك أن أطاع أصله : أطوع ، فنقلت فتحة الواو إلي الطاء الساكنة قبلها ، فصار : أطوع ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل ، وانفتح ما قبلها الآن . - ولم يرتض المبرد هذا المذهب ، وقال : إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب ، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلي الطاء ولم تعدم ، فلا وجه للتعويض من شيء موجود غير مفقود . - وذهب الفراء إلي أن أصل أسطاع : استطاع ، فحذفت التاء ، ثم فتحت الهمزة وقطعت ، ومضارعه يسطيع ، بفتح الياء . والمرجح مذهب سيبويه ، ولليزدي مناقشة مستفاضة لهذه المسألة . وانظر الكتاب (1 / 25 ، 4 / 285 / 483) ، والنكت عليه للشنتمري (1 / 131) ، وسر الصناعة لابن جني (1 / 199) ، وأبينية ابن القطاع (358) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (206) ، والممتع لابن عصفور (1 / 224) ، وشرح اليزدي علي الشافية (1 / 360) .

ولمدّح أن يدعي زيادتها في ضغبوس ، وهو الصّغير من القثاء (1) ، ويستدلّ بقول العرب : (ضغبت) (2) المرأة : إذا اشتهدت الصّغابيس ، فأسقطوا السّين الاشتقاق (3) .

وأظهر من ذلك زيادتها في قدموس (4) ؛ بمعنى قديم .

[زيادة الهاء]

فصل : زيدت الهاء (5) وقفا في نحو قوله تعالى :

ص : 54

- 1- والصّغبوس أيضا : الضعيف ، والرجل المهين ، وولد الثّرملة ، وأغصان شبه العرجون تنبت بالغور في أصول الشام والشواك طوال حمر رخصة تؤكل .
- 2- أ : " ضغبت " بفتح الغين .
- 3- جاء عن الأصمعي : " قالت امرأة : طعامنا الحارّ والقارّ ، وإن ذكرت الصّغابيس فإني ضغبة ، قال : وضغبة مشتقّ منه " . وفي اللسان : " ورجل ضغب ، وامرأة ضغبة : إذا اشتهدت الصّغابيس ، أسقطت السّين منه لأنها آخر حروف الاسم ، كما قيل في تصغير فرزدق : فريزد " . وقال بعدها : " وليست الضغبة من لفظ الصّغبوس ، لأن الضغبة ثلاثي ، والصّغبوس رباعي ، فهو إذن من باب لأل " . انظر التهذيب (ضغيس : 8 / 229) ، واللسان (ضغب) .
- 4- والقدموس أيضا : العظيم ، والملك الضخم ، والسّيد ، والمتقدّم ، ومقدّم العسكر ، والشديد ، والقدموس والقدموسة : الصخرة العظيمة ، وعز قدموس وقدماس : قديم . اللسان (قدمس) .
- 5- جميع ما ذكره المصنف هنا من مسائل زيادة الهاء راجع إلي باب الوقف ، وانظر جميع هذه المسائل في : الأصول لابن السراج (2 / 381) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 1999) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 324) ، وشرح الشافية للرضي (2 / 296) . وقد ذكر عدد غير قليل من العلماء أن المبرد لا يعد الهاء من حروف الزيادة ، ولعل أولهم ابن جني ، ثم تبعه الباقون ، غير أن ما في المقتضب للمبرد يخالف ما نقل عنه ، فقد صرح فيه ، وبمواضع كثيرة ، بكون الهاء من حروف الزيادة . وانظر سر الصناعة لابن جني (1 / 62 ، 2 / 563) ، وشرح المفصل لابن يعيش (9 / 143) ، وشرح الملوكي له (201) ، والممتع لابن عصفور (1 / 217) ، والشافية لابن الحاجب (77) ، وشرحها للرضي (2 / 383) ، ولليزدي (1 / 364) ، والمقتضب للمبرد (1 / 194 ، 198 ، 201 ، 3 / 169) .

(وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ) (1) ، وقوله : (اقْرَأْ كِتَابِيَهٗ) (2) .

ويختار ذلك في الوقف علي ما الاستفهامية المجرورة بحرف ، نحو : لمه .

وعلي الفعل المعتل الآخر مجزوما ، نحو قوله تعالى : (لَمْ يَسْئَلْهُ) (3) ، أو موقوفا ، نحو قوله تعالى : (فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهٖ) (4) .

ويتعين ذلك إن كانت ما الاستفهامية مضافا إليها اسم ، نحو : مجيء م جئت ؟

أو كان الفعل المذكور لم يبق في اللفظ من حروفه الأصلية إلا واحد ، كقولك في جزم بقي والأمر منه : لم يقه ، وقه .

ولا يجوز الوقف عليهما ، وعلي ما أشبههما ، بدون الهاء ، وكذلك لا يجوز أن يقال في الوقف : مجيء م ؛ بل الواجب أن يقال : مجيء م .

[زيادة اللام]

فصل (5) : كون اللام في :

ص : 55

1- القارعة : 10 .

2- الحاقة : 19 .

3- البقرة : 259 .

4- الأنعام : 90 .

5- لا- يعد أبو عمر الجرمي اللام من حروف الزيادة ، وذهب غيره ، ومنهم المازني وابن جني والثمانيني ، أن زيادة اللام مما يحفظ ولا يقاس عليه وورد في أحرف قليلة محفوظة ، وعلل قوم زيادة اللام لأنها أبعد حروف الزيادة شبا بحروف المد واللين . وانظر سر الصناعة لابن جني (1 / 321) ، والمنصف (1 / 165) ، وشرح الملوكي للثمانيني (282) ، ولابن يعيش (209) ، والممتع لابن عصفور (1 / 213) .

ذلك ، (وتلك) (1) ، وهنالك ، وألالك ، زائدة واضح ؛ لسقوطها في : ذاك ، وتيك ، وهناك ، وألأنك .

[زيادة عدا السين وحروف المدّ مشروطة]

ومن ادّعي زيادة الهمزة ، أو الميم ، أو التّون ، أو (التّاء) (2) ، أو الهاء ، أو اللام ، مع خلوهنّ من القيود التي شرطت في زيادتهنّ ، فهو محجوج ، إلا أن يسقط ما ادّعي زيادته منهمنّ في اشتقاق واضح ، أو بتصريف ، أو صيغة ترادف ما هو فيه ، (أو) (3) يلزم بتقدير أصلته وزن مهمل في الأصول .

[شمال ، احبناً]

فهمزتا : شمال (4) ، واحبناً البطن ؛ أي : عظم ، زانديتان ؛ لقولهم : شملت الرّيح تشمل شمولا ، وحبط بطنه حبطا ؛ أي :

انتفخ (5) .

ص : 56

1- ليس في " أ " .

2- ب : " الياء " .

3- ب : " إذ " .

4- الشّمأل ، والشّامل ، وبتشديد اللام فيهما ، والشّمول ، والشّيمل ، والشّمأل ، والشّممل ، والشّممل : الرّيح التي تهبّ من ناحية القطب . اللسان (شمل) .

5- الحبط : أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها ، فتهلك لذلك . اللسان (حبط) .

وميمما : دلامص (1) وزرقم (2) زائدتان ؛ لأنهما من الدلاصة ، وهو البريق ، ومن الزرقة .

ونونا : رعشن (3) وسحفية (4) زائدتان ؛ لأنهما من الرعش والسحف ، وهو الحلق ، والسحفية : المحلوق الرأس .

وهاء أمهات زائدة ؛ لسقوطها في أم بيبة الأمومة (5) .

ص: 57

1- الدلامص ، والدمالص ، والدمارص ، والدلاص ، والدلاص ، والدليص ، والدلص : اللين البراق الأملس . ودرع دلاص : براءة ملساء لينة . ومذهب الخليل وسيبويه ، ورجحه ابن جنبي ، أن الميم زائدة ، وزنته فعامل . ومذهب الأَخفش والمازني أنه فعالل ، والميم أصل . وانظر الكتاب (4 / 325) ، والمنصف لابن جنبي (1 / 151) ، وسر الصناعة له (1 / 428) ، ودقائق التصريف للمؤدب (370) ، والممتع لابن عصفور (1 / 245) ، وشرح المفصل لابن يعيش (9 / 153) ، والارتشاف لأبي حيان (1 / 97) ، واللسان (دلص) .

2- الزرقم : الشديد الزرقة ، والميم للمبالغة ، يقال إذا اشتدت زرقة عين المرأة : إنها لزرقاء زرقم ، ومن كلامهم : زرقاء زرقم ، بيدها ترقم ، تحت القمقم . اللسان (زرق) .

3- الرعشن : المرتعش ، وجمل رعشن : سريع لاهتزازه في السير ، وناقعة رعشنة ، كذلك . والأرجح أنه فعلن ، والنون زائدة علي حد زيادتها في صيدن ، وخلين ، وضيفن ، وعلي هذا الجمهور . وقيل : هو فعلل ، بناء رباعي علي حدة ، وليس مزيد ثلاثي . ونسب هذا إلي أبي زيد . وانظر سر الصناعة لابن جنبي (2 / 445) ، والمنصف له (1 / 167) ، واللسان (رعش) .

4- السحفية : المحلوق الرأس ، هذا هو المشهور ، أي : مجيء سحفية صفة . يقال : سحف رأسه سحفا : حلقه فاستأصل شعره ، فهو رجل سحفية : ، وذكر أنها تكون اسما ، فيقال : السحفية : الرأس المحلوق . اللسان (سحف) .

5- وأجاز قوم أن تكون الهاء في أمهات وأمهات أصلية ، بدليل قولهم : تأمّعت أي صارت أمّا ، وقولهم : أمّعت الشباب : كبره وتبهه ، وقول الراجز ، وهو قصي بن كلاب : عبد يناديهم بهال وهب أمّعتي خندف والباس أبي فتكون أمّعت علي هذا فعلة ، ونظيرها : أبهة ، وتّرّهة . وأجاز قوم أن يكونا ، أي أمّ وأمّهة ، أصلين ، كما قالوا : دمث ودمثر ، وسبب وسبطر ، وثرة وثرثار . وقال آخرون : بل أمّهة أصل ، وأمّ فرع عنه علي زنة : فعّ ، والأمومة : الفعوعة . وأصحاب كل مذهب وأدلتهم مبسوطة في شروح الشافية ، وقد أسهب البيزدي وأجاد كثيرا في مناقشة هذه المسألة : وانظر سر الصناعة لابن جنبي (2 / 564) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (201) ، والممتع لابن عصفور (1 / 217) ، والشافية لابن الحاجب (78) ، وشرحها للرضي (2 / 384) ، ولليزدي (1 / 364 - 68) ، واللسان (أمم ، أمه) .

وهاء سلهب زائدة؛ لسقوطها في (سلب) (1)، وكلاهما بمعني طويل .

[سنبة ، وحنظلة ، وسنبلة]

وتاء سنبة زائدة؛ لسقوطها في سنبة، وكتاهما بمعني المدّة من الدهر . ويمكن أن يقال : بل التاء أصل ، والتون زائدة؛ لقولهم في المدّة : سبت ، ويرجّح هذا بكون فعلة لا نظير له ، وفعلة معلومة النظير ، نحو حنظلة ، فنونها زائدة بقولهم : حظل البعير :

إذا مرض من (أكل) (2) الحنظل ، ويقال أيضا : سنبل الزرع سنبله ؛ بمعني : أسبل إسبالا : إذا أخرج سنبله ، فسنبلة فعلة أيضا (3) .

ص: 58

1- أ: " سلب " .

2- ليس في " ب " .

3- هذا الذي رجحه ابن مالك في كون النون في سنبة زائدة رآه ولده بدر الدين الأقرب ، وقال الرضي : " ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبة ؛ لأن السبت أيضا هو الحين من الدهر " . وترجيح ابن مالك فعلة ، واحتجّاجه لها بحنظلة وسنبلة لا حجّة فيه لدي ابن عصفور علي إثبات هذه الزنة . انظر الشافية لابن الحاجب (71) ، وشرحها للرضي (2 / 340) ، وللجاربردي (204) ، وبغية الطالب لابن الناظم (118) ، وشرح المفصل لابن يعيش (9 / 156) ، والممتع لابن عصفور (1 / 171) .

[فحجل - وهمدل]

ولاما فحججل وهمدل زائدتان ؛ لأنهما بمعني : أفحج ؛ أي :

متباعد الفخذين ، وبمعني : هدم ، وهو التّوب الخلق .

[نرجس ، وتنضب]

ونون نرجس (1) وتاء تنضب (2) زائدتان ؛ لأنّ تقدير أصالتهما يوجب (أن يكون وزنهما) (3) : فعللا- وفعلا ، وهما وزنان مهملان ؛ إذ قد تقدّم أنّ الرّباعيّ المجرّد إذا كان مفتوح الأوّل لا يأتي إلا علي مثال جعفر .

[كنهبل - وهندلع]

وكذلك نونا كنهبل (4) وهندلع (5) زائدتان ؛ لأنّ تقدير أصالتهما يوجب أن يكون وزنهما : فعلّلا وفعلللا ، وهما وزنان

ص: 59

1- نرجس : من الرياحين ، أعجمي معرب ، وفتح نونه أشهر ، وانظر المعرب للجواليقي (331) ، وشفاء الغليل للخفاجي (297) ، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (151) ، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي (73) ، والجمهرة (1 / 89) ، واللسان (رجس ، نرجس) .

2- التّنضب : شجر ينبت بالحجاز ، شوكي ، تتخذ من عيدانه العمد والسهام . انظر اللسان (نضب) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 187) .

3- ليس في " ب " .

4- الكنهبل : ضرب من الشجر ، والحكم بأصالة نونه يؤدي إلي عدم النظر ، قال سيبويه : وأما كنهبل فالنون فيه زائدة ، لأنه ليس في الكلام علي مثال سفرجل . أراد بضم الجيم ، فتعين الحكم بأنه فعلل . قال اليزدي : " فإن قلت : قد جاءت الرواية بفتح الباء أيضا ، فيكون علي مثال سفرجل . قلت : من القول بزيادة النون في المضموم الباء يلزم الحكم بزيادتها في المفتوح الباء ؛ إذ معناهما واحد ، وهو ضرب من الشجر . وسيأتي هذا البحث . وقيل : جاء كهبل بدون النون موازن جعفر بمعناه ، فتعين زيادة النون بالاشتقاق ، لا بعدم النظر حينئذ " . انظر الكتاب (4 / 317 ، 324) ، والتكملة لأبي علي (240) ، والمنصف لابن جني (1 / 136) ، والممتع لابن عصفور (1 / 59 ، 268) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 451) ، وشرح اليزدي علي الشافية (1 / 342) .

5- الهندلع : بقلة . والقول بأصالة نونه ؛ وأنه بناء خامس من أبنية الاسم الخماسي المجرد علي زنة فعللل هو مذهب ابن السراج ، وغيره علي خلاف ذلك ، وهو الصواب . وانظر : الأصول لابن السراج (3 / 186 ، 225) ، والخصائص لابن جني (3 / 203) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (29) ، والممتع لابن عصفور (1 / 71) ، وشرح الرضي علي الشافية (1 / 49) ، واللسان والتاج (هدلع) .

مهملان ؛ إذ قد تقدّم أنّ الخماسيّ المجرّد إذا كان مفتوح الأوّل لا يأتي إلا عليّ مثال سفرجل أو جحمرش (1)، وإذا كان مضموم الأوّل لا يأتي إلا عليّ مثال قذعمل (2)، وهذان بخلاف ذلك .

وأيضاً فإنّ الهنائيّ (3) حكى في الهندلع كسر الهاء ، فلو كانت النون أصلاً لزم كون الخماسيّ عليّ ستّة أمثلة ، فكان يفوت بذلك تفضيل الرباعيّ عليه ، وهو مطلوب .

فإن قيل : ما تجبّبتموه من عدم النّظير بتقدير أصالة نوني كنهبل وهندلع لازم بتقدير زيادتهما ، فلم أوثر الحكم بالزيادة عليّ الحكم بالأصالة ؟

فالجواب : إنّ باب ذوات الرّوائد أوسع مجالاً من باب ذوات التّجريد ، فهو أحمل لنادر يستعمل .

وأيضاً ، فإنّ كنهبلاً وإن لم يوجد في الرباعيّ المزيد فيه ما يوافق في موازنة فنعلل ، فقد وجد ما يوافق في زنة مستندرة ،

ص: 60

1- مضيّ تفسيرها في الحاشية (37) ص (12) من هذا الكتاب .

2- مضيّ تفسيرها في الحاشية (40) ص (13) من هذا الكتاب .

3- الهنائيّ (. . . - 310) هو أبو الحسن ، عليّ بن الحسن الهنائيّ ، المعروف بكراع التّمّل . وانظر ترجمته في : إنباه الرواة للقفطيّ (2 / 240) ، ومعجم الأدباء لياقوت (4 / 1673) ، وبغية الوعاة للسيوطيّ (2 / 158) ، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليمانيّ (215) . وانظر حكايته كسر الهاء من الهندلع في شرح الأشمونيّ عليّ الألفية (4 / 249) .

كخضرف، وهي العجوز التي خضرف جلدها؛ أي: استرخي، وشفنتري: اسم رجل (1)؛ من اشفتّر الشيء؛ أي: تفرّق، وسلحفاء، وشمّنصير: وهو مكان (2).

فهذه: فنعّل، وفعنللي، (وفعلاء) (3)، وفعنليل، ولا نظير لواحد منهنّ، فلكنهبل وهندلع فيهنّ أسوة.

ص: 61

1- انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (303)، ونكت الشتتمري (1173 / 2)، والممتع لابن عصفور (155 / 1)، والمرهر للسيوطي (2 / 33).

2- شمّنصير: جبل في بلاد هذيل. ويخط ابن جني: هو جبل بساية، وساية واد عظيم به أكثر من سبعين عينا، وهو وادي أمج، وقال عزام: يتصل بضرعاء، وهي قرية قرب ذرة من آرة شمّنصير، وهو جبل ململم لم يعله قط أحد. انظر معجم البلدان لياقوت (3 / 364)، وأبنية ابن القطاع (306)، ونكت الشتتمري (1174 / 2)، والممتع (155 / 1).

3- أوب: "فعلاء".

[إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة أبدلت همزة]

فصل : يجب إبدال الهمزة من كلّ ياء أو واو تطرّفت لفظاً أو تقديراً ، وقبلها ألف زائدة .

فإبدالها من الياء كقضاء ؛ لأنه مصدر قضيت .

وإبدالها من الواو كدعاء ؛ لأنه مصدر دعوت .

فإن لم تكن الألف زائدة فلا إبدال ، نحو : زاي ، وواو .

وكذلك لو لم يتطرّف ما وليها من ياء أو واو ، كهداية وشقاوة ؛ فإنّهما موضوعان علي التّأنيث لا يفارقهما ، كالعبادة والرّهادة .

ولو وضعنا علي التذكير ثمّ عرض لهما التّأنيث لاستصحب إعلال الياء والواو ؛ لتطرّفهما تقديراً ؛ إذ (لحاق) (1) التّاء بهما عارض ، فلا اعتداد به ، كسقّاء وعدّاء في تأنيث سقّاء وعدّاء ، والأصل : سقّاي وعدّاو ؛ لأنّهما من السّقي والعدو ، وفي المثل :

" اسق رقاش فإنّها سقّاية " (2) . فصحّحوا الياء لأنّ المثل لا يغيّر ،

ص: 62

1- ب : " إلحاق " .

2- انظر جمهرة الأمثال للعسكري (1 / 156) ، ومعجم الأمثال للميداني (2 / 106) ، والمستقصى للزمخشري (1 / 170) ، واللسان (سقي ، رقش) .

فأمن سقوط التاء منه ، فأشبهه ما وضع علي التأنيث كهداية ، فجري مجراه ، ومنهم من يقول : " فإنّها سقاءة " ، فيجري الكلمة علي ما كان لها قبل أن تقع مثلاً (1).

وإنّما اشترط كون الألف زائدة لأنّها إذا كانت زائدة نوي سقوطها ، وقدّر اتّصال الفتحة التي قبلها بالياء ، أو الواو ، فتقلب ألفا ، كما هو لازم لكلّ ياء أو واو تحرّكت وانفتح ما قبلها (2) ، ثمّ يلتقي في اللفظ ألفان ؛ إحداهما الزائدة ، والأخري المنقلبة ، (فتحرك الثانية) (3) منهما ، فتقلب همزة ، كما انقلبت في بعض اللغات ألف دابة ونحوها حين حرّكت ، فقيل : دابة (4) .

ص: 63

- 1- انظر المساعد (89 / 4) ، وشفاء العليل للسلسيلي (1081 / 3) ، وشرح الأشموني علي الألفية (214 / 4) .
- 2- ليس تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما الشرط الوحيد لقبهما ألفا ، بل الشروط أحد عشر ، وهذا أحدها . وانظر نزهة الطرف للميداني (224) ، وشرح الأشموني علي الألفية (314 / 4) ، والتصريح علي التوضيح للأزهري (386 / 2) .
- 3- ب : " فيحول التأنيث " .
- 4- قال ابن جني : " فأما إبدالها - أي الهمزة - من الألف فنحو ما حكى عن أيوب السختياني ، أنه قرأ : (ولا الضالّين) ، فهمز الألف ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين ؛ الألف واللام الأولي ، فحرك الألف لالتقائهما ، فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يتحمل الحركة ، كما قدمنا وصفه ، فإذا اضطرّوا إلي تحريكه قلبوه إلي أقرب الحروف منه ، وهو الهمزة . وعلي هذا ما حكاه أبو زيد ، فيما قرأه علي أبي علي في كتاب الهمز عنه ، ومن قولهم : شأبة ، ومأدة " ، ثم ساق عددا من الشواهد القرآنية والشعرية لذلك ، ومنها زأمتها في زأمتها ، وجأن في جانّ ، واشعأل في اشعأل ، وإبيضّ في ابيضّ وادهأمت في ادهأمت . والتصريفون علي أن ذلك إبدال جائز غير مطرد ، وحكي ابن جني أن المبرد سأل المازني : أنقيس ذلك ؟ فقال : لا . انظر سر الصناعة لابن جني (72 / 1) ، والخصائص له (3 / 147) ، والمحتسب له (1 / 46) ، والمفصل للزمخشري (354 ، 361) ، والشافية لابن الحاجب (59) ، وشرحها للرضي (2 / 248) .

واشترط كون (المبدل) (1) طرفا؛ لأنّ الواقع في الطّرف قد يتأثّر بسبب لا يتأثّر به لو كان حشوا، وذلك لضعف الطّرف وتعرّضه لعوارض الوقف والوصل .
فإن لم تكن الألف زائدة لم يحسن أن ينوي سقوطها؛ لأنّها بدل من أصل ، وإذا لم ينو سقوطها انفصل سبب الإبدال لفظا (وتيّة) (2) ، وهو الفتح ، فوجب التصحيح .

وأیضا فلو استعمل الإبدال مع كون الألف مبدلة من أصل (لتوالي) (3) إعلالان ، ذلك ممتنع في الغالب .

[من مسائل إعلال الواو أو الياء همزة]

[إعلال عين اسم الفاعل همزة إن أعلت في فعله]

فصل : وتبدل الهمزة أيضا من عين اسم الفاعل الموازن فاعلا إن اعتلت عين فعله ، نحو : بائع وطائع ؛ (أصلهما) (4) :

بائع وطائع ، فتحركت الياء والواو مع ضعفهما لمجاورة الطرف ، وتقدّم إعلالهما في الفعل ، وكان قبل كلّ واحدة (منهما) (5) فتحة مفصولة بألف زائدة ، فنوي سقوطها واتّصال الفتحة ، فانقلبت

ص: 64

- 1- ب : " البديل " .
- 2- ليس في " ب " .
- 3- أ : " لتوالي " .
- 4- ب : " أصلها " .
- 5- أ : " منها " .

ألفا ، فالتقت ألفان في اللفظ ، فحرّكت الثانية ، وانقلبت همزة ، وكان ذلك أولي من حذف إحدى الألفين ؛ لأنّ الحذف يوقع في الإلباس .

[نحو : شاك ، وهار]

وربّما أوتر حذف إحدى الألفين ، نحو قولهم في شائك :

شاك (1) .

[تصحيح عين اسم الفاعل إن صحّت في فعله]

فلو صحّت العين في الفعل صحّت في اسم الفاعل ، (كحاي وقاو) (2) .

[إبدال أولي الواوين المصدرتين همزة]

فصل : تبدل الهمزة أيضا من أول واوين وقعتا أول كلمة ، وليست الثانية مدّة مزيدة ، أو مبدلة .

ص: 65

1- في اسم الفاعل من الأجوف ثلاث لغات ؛ الفصحى إبدال العين همزة ، بالشروط المذكورة ، فيقال في شاك ولاث وهار : شائك ولاث وهائر ، واللغة الثانية القلب بجعل العين موضع اللام ، ثم الإعلال إعلال ماض ، فيقال في شاك ولاث وهار : شاك ولاث وهار ، علي زنة فال ، واللغة الثالثة ، وهي أشد من سابقتها ، حذف العين تخفيفا من غير تعويض ، فيقال : شاك ولاث وهار ، وزنتها : فال ، ومذهب الزمخشري في الكشف أن المحذوف في هذه اللغة ألف اسم الفاعل ، وليس عين الفعل ، قال : " هار " ، وهو الهائر ، وزنه فعل ، أي : بكسر العين ، قصر عن فاعل ، كخلف عن خالف ، ونظيره : شاك وصات في شائك وصانت ، وألفه ليست بألف فاعل ، بل هي عينه ، وأصله هور وشوك وصوت " ، ومذهبه في المفصل أن المحذوف العين ، وهذا مذهب الأكثر . وانظر الكتاب (377 / 4) ، والمنصف لابن جني (52 / 2) ، والكشاف للزمخشري (2 / 215) ، والمفصل له (203 ، 378) ، وشرح الشافية للرضي (3 / 128) ، ولليزدي (2 / 491) .

2- ب : " كحاوي وقاوو " وهما اسم فاعل من حيي وقوي . وانظر شرح الملوكي للثمانيني (505) ، ولابن يعيش (491) ، والممتع لابن عصفور (1 / 328) .

والمراد بالمدّة كونها ساكنة بعد ضمّة، كأويصل تصغير واصل؛ أصله: وويصل؛ الواو الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعل، فاستثقل تصدير واوين، فأبدل من أولاهما همزة؛ لأنّ الهمزة، وإن لم تواخ الواو، فهي مؤاخية لأختها، وهي الألف، من حيث إنّها من مخرجها، ونائبة عنها في الزيادة أولاً، كما سبق ذكره (1).

وكانت الأولى أحقّ بالإبدال لأنّ الهمزة لا تتغير إذا كانت أولاً، بخلافها إذا كانت غير أول.

فلو كانت الثانية مدّة زائدة، أو مبدلة من أصل، أو من زائد، لم يجب إبدال الأولى همزة؛ لأنّ الثانية عارضة لضّم ما قبلها، أو شبيهة بما هو كذلك.

فالعارضة في بناء فعيل من ويس (2)، وفاعل وفعال من وعد لما لم يسمّ فاعله، وذلك: وويس وووعد، فالثانية في وويس بدل من أصل، وفي ووعد بدل من ألف فاعل، أو ياء في فعل، فهي واو في اللفظ، غير واو في التقدير، فلم يستثقل اجتماعهما.

ص: 66

1- انظر ص (35) من هذا الكتاب.

2- ويس: كلمة تقال في موضع الرأفة والاستملاح، للصبوي وغيره، وقيل: بل لا تستعمل إلا للصبيان، وقيل: هي بمنزلة ويح، تقال لكل من يرحم ويرفق به. وقيل: ويس وويح وويل بمعنى، وقيل: بل ويل: كلام فيه غلظ وشتم، ولقي فلان ويسا: لقي ما يريد، هذا هو الكثير فيه، وقيل: ما لا يريد. ويقال: ويس له بمعنى فقر له، والويس: الفقر. اللسان (ويس).

والشبيهة بالعارضنة كثنائية فوعل من الوعد مبنياً لما لم يسم فاعله ، فإنك تقول فيه أيضا : ووعد ، دون إبدال ؛ لأنّ الثانية ، وإن كانت واوا في الحالين ، لكنّها أشبهت المنقلبة عن ألف فاعل بزيادتها وعروض مدّها .

وكذلك لو كان مدّها غير عارض ، مع زيادتها ، كبناء مثل طومار (1) من الوعد ، فإنك تقول فيه أيضا : ووعد ، دون إبدال ؛ لأنّ الواو الثانية ، وإن كان مدّها غير متجدّد ، لكنّها ، علي كلّ حال ، مدّة زائدة ، فلم تخل من الشّبه بالمنقلبة عن ألف فاعل ، بخلاف ما لو كانت غير زائدة ، كالعين من أولي ، وأصلها : وولي ، علي وزن فعلي ، فأبدلت الواو الأولى همزة ؛ لأنّ الثانية غير عارضة ، ولا شبيهة بعارض .

ومن لغته إبدال الهمزة من الواو المضمومة ضمّة لازمة ، فيقول في ودّ : أدّ (2) ، قال أيضا في ووعد : أوعد ، وكذلك ما أشبهه ، فيهمز لأجل الضمّة ، لا لأجل اجتماع الواوين ، فإنّ اجتماعهما عارض .

ص: 67

-
- 1- الطّومار والطّامور : الصّحيفة ، ذكر ابن دريد أنه معرب ، وقال ابن سيده : وأراه عربيا محضا ؛ لأن سيبويه اعتد به في الأبنية ، فقال : هو ملحق بفسطاط . انظر الجمهرة لابن دريد (2 / 374) ، واللسان (طمر) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 353) ، ونكت الشنتمري (2 / 1160) .
 - 2- ودّ : صنم كان لقريش ، ومنهم من يهمز فيقول : أدّ ، ومنه سمّي عبد ودّ ، ومنه سمّي أدّ بن طابخة ، والودّ : مصدر وددت . اللسان (ودد) .

ومن قال في ودّ: أدّ، مبدل الهمزة من الواو للزوم ضمّتها، فله أن يفعل ذلك بواو تصاون ونحوه؛ للزوم الضمّة، والغوّور (1) بذلك أحقّ؛ لأنّ التصحيح فيه أشقّ، ولا يفعل ذلك بواو تعوّد ونحوه، لتحسين التّضعيف، ولا بنحو قوله تعالى: (أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ) * (2)، وقوله تعالى: (قُلِ الْعَفْوَ) (3)؛ لعدم لزوم الضمّة.

[إعلاّل ثاني اللّينين همزة في نحو أوائل وبيائن]

فصل: إذا وقعت ألف التّكسير بين حرفي علّة وجب إبدال الهمزة من ثانيهما إن اتّصل بالطّرف، نحو: أوائل جمع أوّل،

ص: 68

1- الغوّور: مصدر غار.

2- البقرة: 16، 175. وفي الواو خمسة أوجه: أولها: ضم الواو، وهي قراءة الجمهور، وهي الوجه. وثانيها: فتحها، قراءة رواها أبو زيد الأنصاري عن أبي السّمّال فعبّ العدويّ، وحكي الفتح أيضا الأخفش وقطرب. وثالثها: الكسر، وهي قراءة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويحيي بن يعمر، وفي المحتسب أنها لأبي السّمّال أيضا. ورابعها: همز الواو وضمها، وفي مختصر ابن خالويه أنها لغة الكسائي، ونسبها أبو الفتح في المحتسب لقيس. والخامسة: اختلاس ضمة الواو. وانظر هذه الأوجه وعللها في: إعراب القرآن للنحاس (1 / 192)، والمختصر في شواذ القراءات لابن خالويه (10)، والمحتسب لابن جني (1 / 54)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (1 / 125)، والبحر المحيط لأبي حيان (1 / 71)، والدر المصون للسّمين الحلبي (1 / 151).

3- البقرة: 219.

وبيائن جمع بين ، وسيائد جمع سيّد ، وصوائد جمع صاندة ، من الأصيد (1) .

فالأول مثال لذي واوين ، والثاني مثال لذي ياءين ، والثالث مثال لذي ياء بعدها واو ، والرابع مثال لذي واو بعدها ياء .

[التصحيح في نحو جيايا]

(فإن) (2) كان ثاني حرفي العلة مبدلا ، كالياء الثانية في جيايا ، سلم .

وجيايا جمع جيّئ ؛ مثال عيّل ؛ من (جنت) (3) ؛ أصله :

جيايي ، ثمّ عومل معاملة عيائل ، ثمّ معاملة خطايا ، فاستسهل أمر الياء في الحالة الثانية من جيايا ؛ لأنها مفتوحة وبدل من همزة ، (وكان) (4) تصحيحها كتصحيح واو بويج ، ولم يستسهل أمرها في الحالة الأولى ؛ لأنها حينئذ مكسورة ، وياء غير مبدلة من شيء (5) .

ص: 69

1- الأصيد : الذي لا يستطيع الالتفات من داء ، ومنه سمّي الملك أصيد ؛ لأنه لا يلتفت يمينا ولا شمالا من الكبر والتهيه والعجب . اللسان (صيد) .

2- ب : "فلو" .

3- ب : "حيث" .

4- ليس في "أ" .

5- الخطوات الإعلاية في جيايا هي : جيايي ، جياييء ، جيايي ، جيايي ، جيايي ، جيايي . وانظر المنصف لابن جني (2 / 61 - 62) ، والممتع لابن عصفور (2 / 512) .

[التصحيح في نحو عواوير]

فلو انفصل (ثانيهما) (1) من الطرف ، دون اضطرار ، وجب التصحيح ، نحو : عواوير ؛ جمع عَوَّار ، وهو الرَّمْد ، والخفَّاش ، والجبان أيضا .

[الإبدال في نحو أوائل]

فلو كان الانفصال للضرورة لم يمنع من الإبدال ، كما لو اضطرَّ شاعر إلي أن يقول في أوائل : أوائل (2) .

[التصحيح في نحو عواور]

(وكذلك) (3) لو اضطرَّ إلي أن يقول في عواوير : عواور ، بغير فصل ، فلا سبيل إلي الإبدال ؛ لأنَّ (العارض) (4) لا يعتدُّ به (5) .

[بناء مثل عوارض من القول]

ولو وقع في واحد حرفا علة بينهما ألف ، كما وقع في أوائل وأخواته ، عومل معاملةً ؛ لشبهه بهنَّ ، وذلك نحو بناء

ص: 70

1- ليس في " ب " .

2- انظر المنصف (2 / 49) ، والخصائص (1 / 195 ، 3 / 326) ، وشرح الملوكي للثمانيني (494) ، والممتع (1 / 238) ، وشرح شواهد الشافية (374) .

3- ب : " وكذا " .

4- ليس في " أ " .

5- انظر مراجع الحاشية (234) .

مثل عوارض (1) من قول ، فإنك تقول فيه : قوائل ، والأصل :

قواول ؛ بواوين أولاهما زائدة في مقابلة واو عوارض ، والثانية عين بمنزلة ثانية واوي أو أول ، فعمل بها ما عمل بها هناك ؛ لتساويهما .

والأخفش (2) يخص هذا الإعلال بجمع يكتنف ألفه واوان ، كأوائل ، ويقول في جمع بين وسيد وصائدة : بياين وسياود وصوايد ، وفي مثال عوارض من القول : قواول ، فلا يهمز (3) .

[الإبدال في نحو رسائل وصحائف]

فصل : تبدل الهمزة أيضا مما يلي ألف جمع (يشاكل) (4) مفاعل من مدة زيدت في الواحد ، نحو : رسالة ورسائل ، وصحيفة وصحائف ، وركوبة وركائب .

أما إبدال الألف فلائها التقت مع ألف التكسير ، وهي مثلها في الزيادة والإتيان لمجرد المدّ ، فلم يكن بدّ من حذف إحداهما أو تحريكها ، امتنع الحذف لإيجابه اللبس بالمفرد ، فتعيّن تحريك

ص: 71

1- عوارض : اسم علم مرتجل لجبل أسود في أعلي ديار طيء وناحية دار فزارة ، عليه قبر حاتم الطائي ، وقيل : هو جبل لبني أسد ، وقال الأبيوري : قنا وعوارض جبلان لبني فزارة . انظر معجم البلدان لياقوت (4 / 164) .

2- الأخفش (. . . - 215) مضت ترجمته في الحاشية (26) ص (10) .

3- مذهب الخليل وسيبويه والجمهور الهمز ، والأخفش والزجاج لا يهمزون . وذكر المازني أن الهمز هو الوجه والقياس ، ورواه عن الأصمعي . وانظر الكتاب (4 / 357 ، 369) ، والمقتضب للمبرد (1 / 260) ، والأصول لابن السراج (3 / 396) ، والمنصف لابن جني (2 / 44) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (486) ، والممتع لابن عصفور (1 / 337 ، 343) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 94) .

4- ب : " مشاكل " .

أقربهما إلي الطرف، فانقلبت همزة، وحملت الياء والواو علي الألف لتساويهن في الزيادة والإتيان لمجرد المدّ .

[التصحيح في نحو معايش ومفاوز]

فإن كانت المدّة عينا، كما هي في معيشة ومفازة، تعين تصحيحها في الجمع؛ لأنّ إعلالها في الأفراد لموازنة الفعل، وذلك في الجمع مفقود، ولأنّها لمّا كانت متحركة في الأصل، ووقعت بعد ألف زائدة، أشبهت ياء بايع وواو عاود، (فصححت) (1)، فقتيل في معيشة: معايش (2)، وفي جمع مفازة:

مفاوز .

[الإعلال في نحو مصائب ومناثر]

وقد تشبّه غير الزائدة بالزائدة، فتحمل عليها في الإعلال، نحو: مصيبة ومصائب، ومناثرة ومناثر، هكذا (سمعا) (3)، والقياس: مصاوب ومناور، وقد وردا كذلك أيضا (4).

ص: 72

1- ب: "فصححت".

2- وجاء الهمز أيضا، قرأ الأعرج، وزيد ابن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابن عامر في رواية: "معايش" من الأعراف: 10، والحجر: 20، وقراءة الجمهور بالياء. قال أبو حيان: "وليس بالقياس - أي الهمز - لكنهم رووه وهم ثقاة، فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في مناثر جمع منارة، وأصلها: منورة، وفي مصائب جمع مصيبة، وأصلها: مصوبة، وكان القياس مناور ومصاوب، وقد قالوا مصاوب، علي الأصل، كما قالوا في جمع مقامة: مقاوم، ومعونة: معاون". وانظر معاني القرآن للأخفش (1/ 320)، وللغراء (1/ 373)، وللزجاج (2/ 320)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 115)، والبحر لأبي حيان (4/ 271)، والارتشاف له (1/ 128)، والدر المصون للسمين الحلبي (5/ 258)، والمنصف (1/ 307)، والسبعة لابن مجاهد (278)، وشواذ ابن خالويه (48)، والكشاف للزمخشري (2/ 368).

3- ب: "سمعنا".

4- وانظر مراجع الحاشية (240) في الصفحة السابقة.

فصل : تفتح الهمزة العارضة في الجمع المشاكل مفاعل مجعولة واوا فيما لاه واو سلمت في الواحد بعد ألف ، ومجعولة ياء في غير ذلك من المعتل اللام ، ويتعين (1) جعل آخر الجميع ألفا ، كهراوة وهراوي ، وقضيّة وقضايا ، وزاوية وزوايا ؛ والأصل : الهراوي كالرّسائل ، والقضائي كالصّحائف ، والزّوايي كاللدواعي ، لكن استتقل هذا الجمع ؛ لكونه منتهي الجموع ، فخففوه في الصحيح بمنع الصّرف .

فإن اعتلّ آخره كان أثقل ، فزيد تخفيفا بفتح ما قبل آخره جوازا فيما سمع كمهاري (2) ومداري (3) .

[مطايا وهراوي]

فإن انضمّ إلي اعتلال الآخر اعتلال ما قبله ، كما هو فيما ذكر في ذي الهمزة العارضة في الجمع ، تضاعف الثقل ، فقوي

ص: 73

1- ب : " ويتعين ذلك جعل " .

2- يقال : إبل مهريّة ومهاريّ ومهاري ومهاري ، منسوبة إلي مهرة بن حيدان ، أبو قبيلة ، وهم حيّ عظيم ، قال رؤبة : به تمطت غول كلّ ميله بنا حراجيح المهاري التّفه وقال الشاعر : إذا ما المهاري بلّغتنا بلادنا فبعد المهاري من حسير ومتعب انظر اللسان (مهر) ، والمنصف لابن جني (55 / 2) .

3- المدري والمدرة والمدريّة : شيء يعمل من حديد أو خشب علي شكل المشط وأطول منه ، يسرح به الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، والجمع : مدار ومداري . انظر اللسان (دري) ، والمنصف لابن جني (55 / 2) .

داعي التخفيف ، فالتزم في مطايا وبابه ما جاء في مداري وأخواته ، لكن بوجه (يكمل) (1) التخفيف ؛ لأنّ المفتوح هنا يقع بين ألفين ، فلو سلمت الهمزة عند فتحها ، كانت كألف ثالثة ، فوجب التخفيف بإبدالها ياء أو واوا ، فأوثر الياء ؛ لكونها تجانس حركة الهمزة في الأصل ، (وكان) (2) للواو في ذلك حقّ ، فجاءوا بها في جمع ما لأمه واو سالمة (ليشاكل) (3) الجمع الواحد في سلامة الواو رابعة بعد ألف ، وإن كانتا متغايرتين ، فقالوا : هراوي وعلاوي لذلك .

[مطاوي وهداوي]

وربّما فعل ذلك بما لم تسلم الواو في واحده ، نحو : مطاوي وهداوي (4) .

ص: 74

1- ب : " بكمال " .

2- ب : " فکان " .

3- ب : " ليتشاكل " .

4- انظر الكتاب (391 / 4) ، ونكت الشتتمري (1215 / 2) ، والمنصف (63 / 2) ، والممتع (603 / 2) .

وعاملوا ما لامه همزة مَمَّا ذكر معاملة نظيره مَمَّا لامه حرف لين ، فقالوا : خطايا ، وذلك أنَّ أصله : خطائِي ، بهمزتين ، فصارت الثانية ياء لامتناع تحقيق همزتين في كلمة (وقبلهما) (2) همزة عارضة في جمع ، فصار اللفظ بها كاللفظ بالقضائي ، فجري علي طريقته .

[خطائِي ومنائِي]

وقد شدَّ قول بعضهم : خطائِي (3) ، بالتحقيق ، شدوذ قولهم في منية : منائي ، علي الأصل المتروك ، قال عبيدة بن الحارث ، رضي الله عنه :

ص: 75

1- خطايا عند سيبويه وجمهور البصريين : فعائل ، والأصل : خطائِي ، ثم خطائِي ، ثم خطائِي ، ثم خطائِي ، ثم خطائِي ، ثم خطائِي ، وهي عند الخليل والكوفيين : فعالي ، والأصل : خطائِي ، ثم خطائِي بالقلب المكاني ، ثم خطائِي ، ثم خطائِي ، ثم خطايا . وانظر المسألة في الكتاب (553 / 3 ، 277 / 4) ، والمقتضب للمبرد (278 / 1) ، والمنصف لابن جني (56 / 2) ، والإنصاف لابن الأنباري (805 / 2 ، المسألة 116) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 101) ، وبغية الطالب لابن الناظم (175) .

2- ب : " وقبلها " .

3- حكي عن بعض العرب قولهم : غفر الله له خطائته ، وحكي عن أبي السَّمح ورداد ابن عمّه : اللهم اغفر لي خطائتي ، وحكي أبو زيد في كتاب الهمز المقيس : دريئة ودرائي ، وخطيئة وخطائِي . وانظر المنصف لابن جني (57 / 2) ، وسر الصناعة له (71 / 1) ، وشرح المفصل لابن يعيش (116 / 9) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 102 ، 100) ، والتصريح للأزهري (371 / 2) ، والأشْموني علي الألفية (4 / 292) ، وبغية الطالب لابن الناظم (176) ، وشرح الألفية له (846) .

فما برحت أقدامنا في مقامنا

ثلاثتنا حتّي أزيروا المنانبا (1)

وكذلك شدّ مرايا في جمع مرآة، بإبدال الهمزة، وهي غير عارضة في جمع (2).

[اجتماع همزتين في كلمة]

إشارة

فصل : اجتماع الهمزتين في كلمة موجب لإبدال الثانية حرف لين، ما لم يشدّ التحقيق، أو تكن الأولى عينا تليها ألف شبه مفاعل، فتبدل واوا، كذوابة وذوائب (3)، أو يجتمعا كاجتماعهما في سأل، وذلك أنّ الهمزة حرف ثقيل مهتوت يعسر التّطق بها، حتّي كأنّ اللافظ بها ساعل، فخففت علي سبيل الجواز من غير وجه إذا كانت مفردة، أو ملاقية أخرى من غير كلمتها، مع ضعف الداعي بالإفراد، أو الاجتماع العارض.

ص: 76

1- الشاهد من الطويل، وانظره في: سيرة ابن هشام (24/2)، والدر المصون للسمين الحلبي (3/539، 4/507، 9/490)، والمساعد لابن عقيل (4/100)، وشفاء العليل للسلسلي (2/769)، والتصريح للأزهري (2/372)، والأشموني علي الألفية (3/129، 4/292)، وحاشية الغزي علي الجاربردي (309). ويروي الشاهد برفع (أقدامنا) ونصبه، ويرفع (ثلاثتنا) ونصبه وجره.

2- انظر الحلبيات لأبي علي (60)، والمساعد لابن عقيل (4/101)، وشفاء العليل للسلسلي (3/1084).

3- قال ابن عصفور: "وتبدل أيضا - أي الواو من الهمزة - باطراد، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان، نحو ذوائب في جمع ذوابة. أصله: ذائب، فأبدلت الهمزة واوا، هروبا من ثقل البناء، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف؛ لأن الألف قريبة من الهمزة؛ لأنها من الحلق، كما أن الهمزة كذلك، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوا". الممتع (1/362 - 63).

فإذا قوي الداعي باجتماع (الهمزتين) (1) من كلمة واحدة صار الجائز واجبا .

والمبدلة هي الثانية ؛ لأنّ مزيد الاستثقال بها حصل .

فإن كانت ساكنة بعد متحرّكة أبدلت مدّة تجانس الحركة ، نحو : آمنت أو من إيماننا (2) .

فإن تحرّكتا أبدلت الثانية ياء إن كسرت بعد كسرة ، أو فتحة أو ضمة ، نحو : إيّم ، وهو مثال إثم (3) ، من أمّ ، وأصله : إثمم ، فنقلت كسرة الميم الأولي إلى الهمزة توصّلا إلى الإدغام ، (فقيل) (4) : إثمّ ، ثمّ أبدلت الهمزة ياء (5) .

وأما المكسورة بعد المفتوحة والمضمومة فنحو : (أَيْنَ ، وَأَيْنَ) (6) مضارعي أنت ؛ أي : كنت ذا أين ، وأنته ؛ أي : جعلته يثّ .

ص: 77

1- ب : " همزتين " .

2- أ : " وأومن إيماننا " .

3- الإثم : حجر يتخذ منه الكحل ، أو ضرب من الكحل ، أو الكحل نفسه ، أو شبيهه به . اللسان (ثمذ) .

4- أ : " فقال " .

5- انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2097) ، وشرح الألفية لابن الناظم (845) ، وشرح التسهيل لابن عقيل (4 / 105) ، وللسلسلي (3 / 1085) .

6- ب : " أئنّ وأئنّ " . بهمزتين ، وهو تصحيف .

ومن قرأ (أيمّة) (1) بالتسهيل ، أو بالتحقيق ، فمخالف للقياس ، والافتداء به متعيّن لصحة النقل .

وكذلك تبدل الثانية ياء إن فتحت بعد كسرة ، نحو : إيمّ ، وهو مثال إصبع من أمّ ، وأصله : إئمم ، ثمّ صنع به ما ذكر في مثال إئمد (2) .

ولو كانت التي وليت المكسورة مضمومة أبدلت واوا ، كما أبدلت المكسورة التي وليت مضمومة ياء ؛ حوّلتا إلي مجانسي (حركتهما) (3) .

وقياس قول الأخفش تحويلهما إلي مجانس حركة ما قبلهما (4) ، فيقال في أنّ : أوّ ، وفي مثل إصبع من أمّ : إيمّ (5) .

ص: 78

1- التوبة : 12 ، الأنبياء : 73 ، القصص : 5 ، 41 ، السجدة : 24 ، وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (أيمّة) بياء خالصة ، وهذا هو مذهب البصريين عن أبي عمرو ، وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ، وهم المتممون للسبعة : (أئمة) * بهمزتين ، وروي هذا أيضا عن طريق ابن أبي أويس عن نافع ، وروي عن نافع وابن كثير وأبي عمرو التسهيل بين بين ، وقرأ قالون وهشام وأبو عمرو كذلك : (أئمة) بألف بين الهمزتين . وانظر الكشف لمكي (1 / 498 - 500) ، والإقناع لابن الباذش (1 / 370) ، والتيسير للداني (32) ، والبحر لأبي حيان (5 / 15) ، وشرح المفصل لابن يعيش (9 / 116 - 17) .

2- انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2096) ، وشرح الرضي علي الشافية (3 / 56) ، وشرح الألفية لابن الناظم (845) ، ولابن عقيل (4 / 216) ، وشرح التسهيل لابن عقيل (4 / 106) ، وللسلسلي (3 / 1085) .

3- ب : " حركتهما " .

4- انظر رأي الأخفش في التسهيل لابن مالك (302) ، وشرحه لابن عقيل (4 / 107) ، وشرح الشافية للرضي (3 / 56) .

5- انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2098) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 107) ، وشرح الألفية له (4 / 217) ، وشرح الشافية للرضي (3 / 56) .

وإن كانت الثانية موضع اللام أبدلت ياء مطلقاً؛ لأنها لا تكون حينئذ إلا رابعة فصاعداً، فلو أبدلت واوا لاستحقت الواو أن تصير ياء، كما قيل من الغزو والعلوّ: أغزيت واستعليت، (علي) (1) ما يتقرّر.

ومثال وقوعها موضع اللام أن تبني من (قرء) (2) مثال قمطر (3) ومثال دحرجت، فإنك تقول فيهما: قرأى وقرأيت، والأصل: قرأء وقرأأت، ثم فعل بهما ما ذكر (4).

ولو لم تكن الثانية موضع اللام، (و) (5) كانت مفتوحة بعد مضمومة، أو مفتوحة، أو مضمومة بعد مضمومة، أو مفتوحة، أبدلت واوا، نحو: أويدم وأوادم في تصغير آدم وتكسيه، والأصل: أويدم وأآدم.

ونحو: أوّم، وهو مثال أبلم (6)، من أمّ، والأصل: أوّمم، ثم فعل به (مثل) (7) ما فعل بمثال إثم (8).

ص: 79

1- ب: "مع".

2- ب: "قرأ". والقرء: الحيض والطهر. اللسان (قرأ).

3- مضي تفسيره في الحاشية (23) ص (9) من هذا الكتاب.

4- انظر المثالين في: المنصف (2/ 252)، وشرح الملوكي للثمانيني (551)، والممتع (2/ 765)، وشرح الكافية الشافية (4/ 2099)، وشرح الرضي علي الشافية (3/ 55)، وشرح الألفية لابن الناظم (844، 846)، والمساعد (4/ 106، 109)، وشفاء العليل (3/ 1085).

5- ب: "ولو".

6- الأبلم والأبلم والإبلم والإبلمة والأبلمة: الخوص، وهو ورق المقل والنخل والنارجيل وما شاكلها، واحدته خوصة. اللسان (خوص، بلم).

7- ليس في "ب".

8- انظر المسألة في: المنصف (2/ 315)، وشرح الكافية الشافية (4/ 2098)، وشرح الرضي علي الشافية (3/ 56)، وشرح الألفية لابن الناظم (845)، ولابن عقيل (4/ 216).

ونحو: أوّم مضارع أوّم.

وعلي هذا يقال في أفعل من الأّم: أوّم (1).

وكانت الواو هنا بالهمزة أولي من الياء كما كانت أولي بها في نحو: صحراوين وصحراوات وصحراويّ وذوانب، وكما كانت الهمزة أولي بها في أوصل وأقتت وإكاف (2) وأحد؛ لأنّ الياء وإن كان فيها بعض خفة ففيها خفاء، وفي الواو جهر كالهمزة، وهما من طرفين، فتناسبا، وتبادلا، ما لم يعرض مانع.

ورجّح المازنيّ (3) الياء بالخفة، فقال: أيّم، وكفي بقول العرب: ذوانب، دون ذيانب، فيصلا.

واستصحب أيضا الياء المبدلة من ثانية الهمزتين لكسرة فيها أو في التي قبلها إذا أزالها التصغير أو التكسير، كأيمّة في

ص: 80

1- هذا هو مذهب الأخفش، وعليه الجمهور، وذهب المازني إلى قلب الهمزة المفتوحة بعد مفتوحة ياء، فيقول في أفعل من أوّم: أيّم، ونسب رأيه هذا إلى الفساد. وانظر المنصف لابن جني (2/ 315 - 18)، والممتع لابن عصفور (1/ 365 - 67)، والمساعد لابن عقيل (4/ 108).

2- الإكاف والأكاف والوكاف والوكاف: من المراكب شبه الرّحال والأقتاب، يكون للبعير والحمار والبغل، وزعم ابن السكيت أن الهمزة بدل من الواو. اللسان (أكف، وكف).

3- المازني (249 - . . .): بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، المازني، الشيباني، من شيوخ البصريين، وعنه أخذ المبرد. ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي (74 - 85)، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (126 - 28)، وتاريخ العلماء النحويين لأبي المحاسن التنوخي (65 - 71)، ونزهة الألبا لابن الأنباري (242 - 50)، وإنباه الرواة للقفطي (1/ 281 - 91)، وبغية الوعاة للسيوطي (1/ 463 - 66). وانظر مذهبه في هذه المسألة وتاليتها، ومخالفته للأخفش فيهما، وأدلة كل منهما، ومناقشة هذه الأدلة في مراجع الحاشية (278).

أَيْمَّةً ، وأَيْدَامٍ فِي إِيدَمٍ مِثَالِ إِصْبَعٍ مِنْ أَدَمٍ ، وَالصَّحِيحُ : أَوْيْمَةٌ وَأَوْادِمٌ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ أَحَقَّ بِالْهَمْزَةِ ، كَمَا تَقَرَّرَ أَنْفَاءً ، وَإِنَّمَا صِيرَ إِلَى الْيَاءِ لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ تَعَيَّنَتِ الْوَاوُ كَمَا تَعَيَّنَتْ فِي تَصْغِيرِ أَدَمَ وَتَكْسِيرِهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ (1) .

[توالي أكثر من همزتين في كلمة]

وَلَوْ اتَّفَقَ تَوَالِي أَكْثَرَ مِنْ هَمْزَتَيْنِ أَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ وَالرَّابِعَةَ ، وَحَقَّقْتَ مَا سِوَاهُمَا ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَبْنِي مِثْلَ قَمَطَرٍ (2) مِنْ هَمْزَاتٍ ، فَتَقُولُ : إِيَّايَ ، وَالْأَصْلُ : إِيَّاءُ ، فَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ لِأَنَّهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ ، وَحَقَّقْتَ الثَّلَاثَةَ لِأَنَّهَا بَعْدَ يَاءٍ ، وَأَبْدَلْتَ الرَّابِعَةَ لِأَنَّهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ . وَهَكَذَا قِيَاسٌ مَا لَمْ يَذْكَرْ (3) .

[إبدال الواو ياء في فعال مصدر ما معتل العين صحيح اللام]

فصل : يجب إبدال الواو ياء إذا انكسر ما قبلها ، وهي عين لمصدر اعتلت في فعله ، نحو : قام قياما ، وانقاد انقيادا .

فلو لم ينكسر ما قبلها في المصدر ، أو لم ينلها إعلال في الفعل ، وجب التصحيح ، نحو : راح رواحا ، وقاوم قواما .

ص : 81

1- انظر مراجع الحاشية (287) ص (80) .

2- مضي تفسيره في الحاشية (23) ص (9) من هذا الكتاب .

3- انظر حكم اجتماع الهمزات مما يوافق هذه المسألة في المنصف (3 / 97) ، والممتع (2 / 770) ، والمساعد (4 / 112) ، وشفاء العليل (3 / 1086) .

[إبدال الواو ياء في فعال جمعا معتلّ العين صحيح اللام]

وكذلك يجب إبدال الواو ياء إذا كانت عين فعال ، وكان فعال جمعا لواحد صحّت لامه واعتلّت عينه ، كدار وديار ، أو سكنت ، كثوب وثياب ، أو اجتمع فيها الأمران ، كريح ورياح .

[تصحيح عين فعال جمعا معتلّ العين واللام]

فلو كانت اللام واوا ، أو ياء ، وجب تصحيح العين في الجمع ؛ لئلا يتوالي إعلان ، وذلك أنّ اللام في هذا الجمع تتطرّف بعد ألف زائدة ، فيجب إبدالها همزة ، لما تقدّم ذكره .

فلو أعلّت العين أيضا بإبدالها ياء ، فقليل في جمع نحو جوّ :

جباء ، وفي جمع ريّان : ([1](#)) لزم توالي إعلان ، وذلك إجحاف بالأصل ، فلجئ إلي تصحيح العين ، فقليل : جواء ورواء .
وكذلك حكم ما أشبههما .

[تصحيح نحو دول وكوزة]

فلو كان الجمع علي فعل ، أو فعلة ، وجب التّصحيح ، كدولة ودول ، وكوز وكوزة .

ص: 82

1-أ: "رواء" .

[إن اعتلت العين في الواحد اعتلت في جمعه]

إلا إن اعتلت العين في الواحد فيجب في الجمع الإعلال بالإبدال المذكور، نحو: قامة وقيم، وديمة وديم؛ عيناها وواوان؛ لأنّ تصغيرهما: قويمّة ودويمّة، ولأنّ القامة من القوام، والديمة من الدوام.

وبعض العرب يقول (1): ديمت الأرض ديما: إذا أمطرت بالديمة، فعلي هذا يقال: إن عينها ياء، لا واو.

وقد يجاب عن هذا بأن يقال: (أصله) (2) الواو، ولكن لما لم يستعمل الفعل منه إلا مسندا للمفعول لازمه الإعلال، فبني المصدر عليه معلا، وإن كان سبب الإعلال مفقودا، كما قيل في مفعول من الشّوب: مشيب، حملا علي شيب.

[شدوذ الإعلال في عيد]

(وشدّ) (3) الإعلال في نظير دول، فقالوا: عود وعيدة (4)، والعود البعير المسنّ.

ص: 83

1- انظر اللسان (دوم، ديم).

2- ب: "أصلها".

3- ب: "وقد شدّ".

4- في النسختين: "عيد"، والتصويب عن المعاجم (عود). قال في التهذيب: العود: الجمل المسن الذي فيه بقية قوة. وفي الصحاح: هو الذي جاوز في السن البازل والمخلف. والظاهر أن العود يطلق علي كل قديم كالطريق والسودد، وعلي كلّ مسنّ: كالجمل، والرجل، والشاة، والفرس، والناقة، والماعز، والأثني من ذلك: عودة. ويقال: عود وعودة، وكهرّ وهررة، وعيدة لغة قبيحة، رواها أبو زيد في نوادره، ويقال: عودة وعود، كهرة وهرر. انظر الصحاح واللسان (عود)، والتهذيب (عود: 125/3 - 126).

[شدوذ التصحيح في حوج]

وشدّ التصحيح في نظير قيم ، فقالوا : حاجة وحوج .

[إعلال الألف أختيها]

فصل : تنقلب الألف ياء إذا انكسر ما قبلها ، وواوا إذا انضمّ ما قبلها ، كتولك في مصباح : مصبيح ، وفي ضاعف : ضوعف .

[إعلال الواو ياء]

وكذلك تنقلب الواو الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها ، نحو :

إيعاد ؛ مصدر أوعد ، فإنّ الياء فيه بدل من الواو التي هي فاء الكلمة ، ومثله : الميزان والميراث والمبقات ، فإنهنّ من الوزن والوراثة والوقت ، (فانقلبت) (1) فيهنّ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

[إعلال الياء واوا]

وكذلك تنقلب الياء الساكنة واوا إذا انضمّ ما قبلها ، نحو :

موقن ؛ اسم فاعل من أيقن ، فإنّ الواو فيه بدل من الياء التي هي فاء الكلمة .

ص: 84

1-أ: "فانقلب" .

[تصحيح الواو أو الياء الساكنة المدغمة في مثلها]

فلو لم تكن الواو، ولا-الياء، مفردة، بل مدغمة في مثلها، وجب التصحيح، نحو: إواب؛ مصدر أوب؛ إذا استوعب النهار (سير) (1)، أو بغيره من الأعمال، ونحو: بياع، جمع بائع، فبعد كسرة الهمزة من إواب واو ساكنة، وبعد ضمة الباء من بياع ياء ساكنة، لكن حصّتهما الإدغام، فلم (تتأثر للكسرة والضمة) (2)، وذلك أنّ المدغم والمدغم فيه يتلفظ بهما دفعة واحدة، فيصير كلّ واحد منهما لصاحبه وقاية ممّا كان يناله مفردا من الإعلال.

أمّا كون الثاني وقاية للأوّل فيظهر في نحو: إواب، فإنّ واوه الأوّلي ساكنة بعد كسرة، وبإدغامها في الثانية والتلفظ بهما دفعة واحدة أشبهت واو (سواك) (3) ونحوه، فاستحقّت التصحيح.

وكذلك ياء بياع الأوّلي ساكنة بعد ضمة، وبإدغامها في الثانية والتلفظ بهما دفعة واحدة أشبهت ياء هيام ونحوه، فاستحقّت التصحيح.

وأما كون الأوّل وقاية للثاني فيظهر بنحو صبيّ وعفو؛ فإنّ الياء الثانية من صبيّ بإدغام الأوّلي فيها أشبهت ياء ظبي فلم تستقلّ فيها الضمة والكسرة، كما استتقلت في ياء قاض ونحوه،

ص: 85

1- ب: " بسيره ".

2- ب: " تتأثر الضمة والكسرة ".

3- أ: " سؤال ".

ولو خلت من إدغام فيها باشرتها الكسرة ، فجرت في الإعلال مجري نظيرتها .

وكذلك الواو الثانية من عفو لو خلت من إدغام فيها وجب لها ما وجب لو او أدل ، جمع دلو ، من إبدال الضمّة قبلها كسرة ، وانقلابها هي ياء ، وتقدير الرفع والجرّ فيها لاستتقال ظهوره ، (لكن بإدغام) (1) الأولى فيها أشبهت واو عفو وشبهه ، فجرت مجراها .

[إعلال الياء المتطرفة المضموم ما قبلها واوا]

فصل : يجوز بناء الفعل للتعبّج علي فعل ، فإن كانت لامه ياء صارت واوا ؛ لتطرّفها بعد ضمّة ، نحو : قضا الرّجل ، بمعني : ما أقضاه ، ولم يجرى مثل ذلك في متصرّف ، إلا ما ندر من قولهم : نهو الرّجل فهو نهّيّ : إذا كان كامل التّهيّة ؛ أي :

العقل (2) .

[إعلال الياء واوا في مثل مقدرة من الرّمي]

(3)

وكذلك تقلب الياء بعد الضمّة واوا في بناء مثل مقدرة ممّا لامه ياء ، إن قدرّ بناء الكلمة علي التأنيث ، وذلك نحو : مرموة ،

ص: 86

1- ب : " وإدغام " .

2- انظر التهذيب (نهبي : 439 / 6) ، واللسان (نهبي) ، وسر الصناعة (589 / 2) ، وشرح الكافية الشافية (2118 / 4) ، وشرح الشافية لركن الدين (2 / 1223) ، ولليزدي (500 / 2) ، والمساعد (130 / 4) .

3- انظر المسألة في : المنصف (288 / 2) ، والممتع (741 / 2) ، وشرح الألفية لابن الناظم (851) ، ولابن عقيل (225 / 4) ، والمساعد (131 / 4) .

(فتقلب الياء واوا بعد الضمة) (1)؛ لكونها لا ما ، والألام ضعيفة علي كل حال .

ولم تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ لأنها ليست طرفا ، ولأنّ لحاق التاء غير عارض .

[تصحيح الياء في مثل مقدرة من الرمي إن قدر عروض التأنيث]

فلو قدر بناء مرموة علي التذكير ثم عرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة ، وتصحيح الياء ، كما يجب ذلك مع التجرد من التاء ؛ لأنّ لحاقها عارض ، فلا يعتدّ به .

[مثل سبعان من الرمي]

(2)

فإن بني مثل (سبعان) (3) ممّا لآمه ياء فعل بالياء بعد الضمة ، مع الألف والنون ، ما فعل بها مع التاء المقدّر لزومها ، فيقال : رموان ، وهو مثل سبعان من الرمي .

ص: 87

1- ب : " تقلب الياء بعد الضمة واوا " .

2- انظر شرح الألفية لابن الناظم (851) ، ولابن عقيل (225 / 4) ، والمساعد (131 / 4) ، وشفاء العليل للسلسيلي (1091 / 3) .

3- ب : " سبعان " في هذا الموضع وتاليه . تصحيف . وسبعان : موضع معروف في ديار قيس ، وقيل : جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال تميم بن مقبل : ألا يا ديار الحيّ بالسبعان أملّ عليها بالبي الملوّان وانظر معجم البلدان لياقوت (185 / 3) ، ونكت الشتيمري (1151 / 2) ، واللسان (سبع) .

[سلامة الياء في مثل بيض وعيسة]

فصل : إذا انضمّ ما قبل الياء الساكنة المفردة ، واتصلت بالآخر ، أو ما هو في حكم الآخر ، أبدلت الضمّة كسرة ، فسلمت الياء ، جمعا كان ما هي فيه كبيض ، أو مفردا كعيسة ؛ من قولهم :

جمل أعيس ؛ أي : أبيض بيّن العيسة والعيس ، فالأصل فيهما :

بيض وعيسة ، ثمّ فعل بهما ما ذكر .

والدليل علي ضمّ هذه الباء وهذه العين في الأصل (أنّ بيضا) (1) جمع لصفة علي أفعل ؛ مذكّر فعلاء ، فيجب كونه علي فعل ، كأحمر وحمير ، وأخضر وخضر ، وأنّ العيسة اسم للون الوصف منه علي أفعل وفعلاء ، فيجب كونه علي فعلة ، كالحمرة والخضرة .

[إعلال الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوا في مثل موسر]

فلو انفصلت الياء أقرت الضمّة التي قبلها ، وقلبت الياء واوا ، كموسر ؛ اسم فاعل من أيسر إذا استغني ، وعوطط بمعني عيط (2) ، وهي التّوق التي لم تحمل ، يقال : عاطت التّاقة تعيط :

ص: 88

1- ليس في " ب " .

2- يقال : ناقة عائط ، ونوق عوط ، وعيط ، وعيط ، وعوطط ، وعيطط . انظر الصحاح واللسان (عوط) .

إذا ضربها الفحل ولم تحمل ، (والعوطط) (1) أيضا مصدر عاطت النَّاقَة (2) .

وإمّا لم تقرّ الضمّة قبل الياء المتصلة بالآخر فتقلب واوا ، وأقرت قبل الياء المنفصلة من الطرف ؛ لأنّ أحد الأمرين لازم ؛ إمّا إبدال الضمّة كسرة ، وإمّا إبدال الياء واوا . أخفّهما إبدال الضمّة ، فاستعمل في أحقّ (المحلّين) (3) بالتخفيف ، وهو ما اتصل بالآخر ، واستعمل الآخر فيما انفصل عنه ؛ لأنّ الواو مستقلة ، واستعمالها متزايد بتأخرها ، وإن كان الموضع لها بالأصالة ، فكيف إذا كان لغيرها .

وقد يعترض علي هذا بأن يقال : التّغيير بتبدّل (الحرف) (4) أشدّ من التّغيير بتبدّل الحركة ، فكان القريب من الآخر أحقّ به من البعيد .

والأولي أن يقال : لمّا كان تبدّل الحركة يلزم منه زوال الوزن الأصليّ كان أمكن في الإعلال ، وأبعد من التّصحيح ، فخصّ به ما قرب من الآخر الذي هو بالإعلال أولي ، بخلاف

ص: 89

1- ب : " والعوطة " . تحريف .

2- جاء في الصحاح : " قال أبو عبيد : وبعضهم يجعل عوططا مصدرا ، ولا يجعله جمعا " . الصحاح (عوط) .

3- ب : " المحملين " .

4- ب : " الحروف " .

تبدّل الياء واوا مع بقاء الضمّة فإنّه كلا تغيير ؛ لبقاء الوزن الأصلي .

وأيضاً : فإنّ تبديل الضمّة بكسرة محضه عمل محض ؛ لأنّه اختياريّ ، وتبدّل الياء بعد الضمّة واوا عمل اضطراريّ ، فأشبهه التصحيح ، فخصّ بما بعد من الطرف .

وفرق أبو الحسن بين الجمع والمفرد في هذا الحكم ، فرأى أنّ إبدال الضمّة كسرة ؛ لتسلم الياء ، مخصوص بالجمع ؛ لأنّ فيه ثقلاً ليس في المفرد ، فأوثر بأخفّ الإعلالين (1) .

ولو كان الأمر كما ادّعي لقليل في عيسة : عوسة ؛ لأنّه مفرد .

ويمكن الاعتذار لأبي الحسن عن عيسة بأنّ فيه ثقلاً ؛ للزوم تأنيثه ، فأشبهه الجمع .

[معيشة ومعوشة]

وقد حكى الأزهريّ (2) أنّ من العرب من يقول : معوشة ، في معيشة ، وهذا ممّا يقوّي قول أبي الحسن ؛ لأنّ المعوشة :

ص: 90

1- ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور عدم التفريق في هذه المسألة بين الجمع والمفرد ، وخالف الأخفش فيها . وانظر المسألة مفصلة في المنصف لابن جني (1 / 296 - 301) ، وشرح المفصل لابن يعيش (10 / 67 ، 81) ، ولابن الحاجب (2 / 436) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 132) ، بالإضافة إلي الكتاب (4 / 349) ، والمقتضب للمبرد (1 / 238) .

2- الأزهري (282 - 370) : أبو منصور ، محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري ، صاحب التهذيب . ترجمته في : إنباه الرواة للقفطي (4 / 177 - 81) ، والبلغة للفيروزبادي (186) ، وبغية الوعاة للسيوطي (1 / 19 - 20) ، ومعجم الأدياء لياقوت (5 / 2321 - 23) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (4 / 334 - 36) ، والوفاي بالوفيات للصفدي (2 / 45 - 46) ، وإشارة التعيين لليمانى (294) ، ومرآة الجنان لليافعي (2 / 395) ، ونزهة الألباء لابن الأنباري (237 - 38) . قال الأزهري : " وقال مؤرّج : هي المعيشة ، قال : والمعوشة لغة الأزدي . وأنشد لحاجز بن الجعيد : من الخفريات لا يتم غذاها ولا كدّ المعوشة والعلاج " . التهذيب (عيش : 3 / 60) .

مفعلة؛ من العيش، وهو مفرد، ولكن الاستدلال به لا يساوي الاستدلال بعيسة ولا (يقاربه) (1)؛ لأن جميع العرب يقولون:

عيسة، وجمهورهم يقولون: معيشة، لا معوشة، فثبت أن إبدال الضمة كسرة في المفرد؛ لتسلم الياء، حكم مبني علي ما استعمله جميع العرب، وإبدال الياء فيه واوا حكم مبني علي قول شاذ، والشاذ لا يعول عليه (2).

[فعلي : مضموم الفاء ، معتل العين]

وأما الصفة (3) التي علي وزن فعلي، كالكيسي والخيري؛ مؤنثي الأ-كيس والأخير، (فالأجود) (4) فيه إبدال الضمة، وتسلم الياء، تشبيها لألف التأنيث بهانه في تقدير تمام الكلمة

ص: 91

1- ب: "يقاومه".

2- انظر المساعد (4/ 132).

3- هذه مسألة كثر الخلاف فيها، وليس الخلاف فيها مقصورا علي سيبويه والأخفش، وانظرها في الكتاب (4/ 364)، والمقتضب للمبرد (1/ 304)، والتكملة لأبي علي (602)، والمنصف لابن جني (2/ 161 - 613)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4/ 2121)، وشرح المفصل لابن يعيش (10/ 97)، ولابن الحاجب (2/ 451)، وشرح الشافية للرضي (3/ 134)، وبغية الطالب لابن الناظم (196 - 200)، والمساعد لابن عقيل (4/ 132) ..

4- ب: "والأجود".

(بدونهما (1) ، وإشارا بأخفّ الإعلالين أثقل المثالين ، [وهو الصّفة ، فلو كان اسما ، كطوبي ، تعين أثقل الإعلالين (2) ، وهو إبدال الياء واوا ؛ لأنّ الاسم أخفّ من الصّفة ، فكان أحمل لمزيد الثقل ، كما حرّكوا عين فعلة اسما حين جمعه ، ولم يحركوه من الصّفة ، نحو : جفّات وضخّات . وقد روي عن العرب : الكوسي والخوري ، فعوملا معاملة عوطط ؛ تشبيها للألف ، لزمها وعدم انفصالها ، بالحرف الثاني من عوطط . وكذلك روي : الصّوقي ، في أثني الأضيق (3) .

[إعلال الواو ياء إن وقعت طرفا ، أو كالطرف ، بعد كسرة]

فصل : يجب بعد الكسرة ، قلب الواو ياء إن تأخرت ، أو كانت كالمتأخرة ، نحو : رضي ، وشجّية ، وأصلهما الواو ؛ لأنّهما من الرّضوان والشّجو .

[شدوذ تصحيح الواو في نحو مقاتوة]

وشدّ التصحيح في قولهم : مقاتوة (4) ؛ جمع مقتويّ ، وهو الخادم .

ص : 92

1- ب : " بدونها " .

2- ساقط من " أ " .

3- انظر مراجع الحاشية (309) ص (91) ، واللسان (طيب ، خير ، كوس ، ضيق) .

4- وجاء الإعلال أيضا فقالوا : مقاتية ، وقالوا : ليس مثله غير سواسوة في سواسية . وانظر المنصف لابن جني (2 / 133 - 34) ، والمساعد (4 / 128) ، وشفاء العليل (3 / 1090) ، والصّحاح واللسان (قتا) .

وكذلك بعد الفتحة بشرط وقوع الواو رابعة فصاعدا ، نحو :

أعليت ، واستعليت ، والمعلّي (1) ، والمستعلي ، والمعلّاة (2) ، والمستعلّاة .

وإنّما قلبت الواو المتأخّرة لفظا أو تقديرا ؛ لأنّ أكثر ما يكون ذلك في محمول علي مكسور ما قبل آخره ، كأعلي فإنّه محمول علي يعلي ؛ لأنّه مضارعه ، وكيرضي فإنّه محمول علي رضي ، فإنّه ماضيه ، وكتزكي ويتزكي فإنّهما محمولان علي زكي وتزكي ، وكمعلّي فإنّه محمول علي (معلّ) (3) ، وكالأزكي فإنّه محمول علي زاك .

ثمّ حمل علي المشتقّ ما ليس مشتقا .

[يشأيان]

وقالوا في يشأي مضارع شأوت : هما يشأيان (4) ؛ لأنّهم لمّا فتحوا عينه ؛ لأجل أنّها حرف حلق ، أشبه (ما تفتح) (5) عينه

ص : 93

1- المعلّي : القدح السابع في الميسر ، وهو أفضلها ، إذا فاز حاز سبعة أنصباء من الجزور ، وقال اللحياني : وله سبعة فروض ، وله غنم سبعة أنصباء إن فاز ، وعليه غرم سبعة أنصباء إن لم يفز . انظر اللسان (علو) .

2- المعلّاة : مكسب الشرف ، وهي واحدة المعالي ، وموضع بين مكة وبدر بينه وبين بدر الأثيل ، وقرية من قري الخرج باليمامة ، ومقبرة مكة بالحجون . انظر اللسان والقاموس (علو) ، ومعجم البلدان لياقوت (5 / 158) .

3- ب : " معلّي " .

4- شأوت القوم أشاهم شأوا : سبقتهم ، وشأيتهم أشاهم شأيا : سبقتهم كذلك . وما يذكره ابن مالك في يشأيان وشذوذته أو قبحه مسألة خلافية لسيبويه والأخفش وقطرب والمازني وابن جني . وللاخير فيها مناقشات ومسائل مستفاضة . وانظرها في المنصف (2 / 166 - 69) ، وانظر التهذيب (شأي : 11 / 446) ، واللسان (شأي) .

5- أ : " ما لا تفتح " .

لأجل كسرها في الماضي، كشقي يشقي، ففعل به من القلب ما فعل (بشبيهه) (1).

وهذا الذي فعل بيشأي حملا علي يشقي شبيه بقولهم في (تأبي تبي) (2)، حملا علي يبقي وغيره ممّا فتح عين مضارعه لكسرها في (المضي) (3)؛ إذ حرف المضارعة لا يكسر من الثلاثي إلا لذلك (4).

وقد يقال في يشأي: إنّه محمول علي أشأي المسند إلي المتكلم، وأشأي المسند إلي المتكلم محمول علي ذي همزة التعدية؛ لتوافقهما وزنا ولفظا.

ويمكن أن يقال: إن قولهم: يشأيان، ليس علي لغة من قال:

شأوت؛ بل علي لغة من قال: شأيت، حكاها ابن السكيت (5)، ثم استغني بذلك عن أن يقال: يشأوان.

ص: 94

1- ب: "بشبهه".

2- ب: "نأي ينأي". تحريف، وانظر ص (18).

3- ب: "الماضي".

4- أي: لا- يكسر أول المضارع من الثلاثي إلا- إذا كان من باب علم يعلم، أو توهم أنّ ماضيه مكسور العين كأبي يأي. انظر الكتاب (4 / 110)، والمنصف لابن جني (2 / 167)، وشرح الملوكي للثمانيني (196).

5- ابن السكيت (186 - 244) مضت ترجمته في الحاشية (78) ص (25)، وانظر ما حكاها في إصلاح المنطق له (141).

[إبدال الضمة قبل الياء المتطرفة كسرة لتسلم الياء]

فصل : يجب إبدال الضمة كسرة إن وليها في آخر الاسم ياء ، أو واو ، كأطب جمع ظبي ، وأجر جمع جرو ، فأصلهما :

أظبي وأجرو ، كأفلس وأضرس ، فكسرت عيناهما ، (وجريا) (1) مجري قاض وغاز ؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلي ضمة ، إنما يكون في الأفعال ، نحو : يدعو ويغزو .

فإن قيل (2) : لم خصّ الفعل ، وهو أثقل من الاسم ، بهذا الذي رفض من الاسم ؟

فالجواب : إن ذلك سهل عليهم في الفعل لتعرضه لحذف آخره في الجزم ، والمستقل إذا كان بصدد الزوال هان أمره ، والاسم ليس كذلك .

وأيضاً : فإن آخر الاسم معرض لما تتعدّر الواو معه ، أو يكثر استئقالها ، كالجرّ ، وياء المتكلم دون نون وقاية ، وياء النسب ، وآخر الفعل ليس كذلك ، ولذلك لم يبال بهو وذو بمعنى الذي ؛ لأنه لا يلحقهما ما ذكرته .

ص : 95

1- ب : " وجري " .

2- انظر هذا الافتراض والجواب عنه في المنصف لابن جني (2 / 117 - 18) .

فصل : لا تغيّر الضمة الكائنة في غير واو قبل واو بعدها هاء التأنيث ، إن بنيت الكلمة عليها ، كعرقوة (1) .

[إن قدر عروض التأنيث في عرقوة أبدلت الضمة وأعلت الواو]

فلو قدر عروضها أبدلت الضمة كسرة ، والواو ياء ، مثل أن يجاء للعربي والقلنسي (2) بواحد مبنيّ عليهما بناء عباءة علي عباء (3) ، فإن الواجب أن يقال فيه من العرقي : عرقية ، ومن القلنسي : قلنسية ، والأصل : عرقوة وقلنسوة ، فلم يستعمل الأصل مع الهاء العارضة كما لم يستعمل قبل عروضها .

ص: 96

1- مضي تفسيرها في الحاشية (83) ص (26) من هذا الكتاب .

2- العرقي : جمع عرقوة ، والقلنسي : جمع قلنسوة ، ويجمعان علي غير ذلك . والصحاح وانظر اللسان (قلس ، عرق) ، والمنصف لابن جني (2 / 120 - 21 ، 128 - 29) .

3- أي : بناء الواحد علي الجمع ، قال ابن جني في سر الصناعة (1 / 94 - 97) : " فأما قولهم : عباءة وصلاة وعطاءة فقد كان ينبغي لما لحقت الهاء آخرها ، وجري الإعراب عليها ، وقويت الياء بعدها عن الطرف ، ألا يهمز ، وألا يقال إلا عباية وصلاية وعظاية ، فيقتصر علي التصحيح دون الإعلال ، وألا يجوز فيه الأمران ، كما اقتصر في نهاية وغبابة وشقاوة وسعاية ورماية علي التصحيح دون الإعلال ، إلا أن الخليل قد علل ذلك ، فقال : إنهم إنما بنوا الواحد علي الجمع ، فلما كانوا في الجمع يقولون : عطاء وعباء وصلاء ، فيلز مهمم إعلال الياء لوقوعها طرفا ، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة ، فبقيت اللام معتلة بعد الهاء ، كما كانت معتلة قبلها " . وانظر أيضا المنصف (2 / 128 - 32) . للخليل في هذه المسألة مذهب ، وللأخفش آخر ، وانظر هذه المسألة في الكتاب (4 / 414) ، والمنصف لابن جني (2 / 290) ، والممتع لابن عصفور (2 / 745) ، والمساعد (4 / 137) .

[مثل عرقوة من الغزو]

فلو كانت الضمة في واو قبل الواو التي بعدها هاء التأنيث تضاعف الاستئمال، فيتعين الإعلال مطلقا، نحو أن تبني مثل عرقوة من غزو، فإنك تقول فيه : غزوية، والأصل : غزوة، ثم فعل به ما ذكر من (الكسر) (1) والإبدال .

[مثل مقدرة من القوة]

وكذلك لو كانت الواوان أصليتين، كبناء مثل مقدرة من قوة فإنك تقول فيه : مقوية، والأصل : مقووة، ثم فعل به ما ذكر .

[مسائل من إعلال الياء]

[حذف ياء نحو كرسي للنسب]

فصل : تحذف الياءان المدغم إحداهما في الأخرى إن كانتا زائدتين ووليها مثلا هما، كقولك : كرسي، في النسب إلي كرسي، والأصل : كرسي، فاستثقل توالي إدغامين في أربع ياءات زوائد، وكانت الأوليان في حكم زيادة واحدة فحذفنا معا، كما حذفنا معا في الترخيم .

ص: 97

ويدلّ علي إلحاق ياءين غير الكائنتين قبل التّسب أنّ بخاتي (1) اسم رجل لا ينصرف ، فإذا نسب إليه انصرف ، فقيل :

هذا بخاتي ، فلو كانت الياءان هما (اللّتين) (2) كانتا قبل لما تغيّر حكمه .

[التّسب إلي نحو علي]

فان كانت الأولى مخصوصة بالزيادة سابقة في الوجود للثالثة والرابعة حذفت ، وقلبت الثانية واوا ، وانفتح ما قبلها ، إن لم يكن مفتوحا ، كعلويّ في التّسب إلي عليّ ، والأصل : عليّ ، فاستثقل فيه ما استثقل في الأول ، ولم تكن الأوليان زائدتين ، فاقصر علي حذف الزّائد ، فبقي : عليّ ، ثمّ كمل التّخفيف بإبدال الكسرة فتحة ، والياء واوا ؛ فرارا من توالي الأمثال .

ص: 98

1- البخاتيّ : جمع جمل بختيّ من جمال بخت ، وهي الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج ، والفالج الجمل الضخم ذو السنامين يحمل من الهند للفحالة ، وعلي ذلك أكثر أهل اللغة ، وذهب بعضهم إلي أنه مفرد . وقيل : إن الياءين في آخره زائدتان ليستا من أصل بنية الكلمة ، وهما ياء الإضافة ، وقيل : كانتا كذلك في الأصل ، ولما صار البختيّ جاريا مجري الأوصاف القائمة مقام الموصوف كالفارس والأطلس نزلت الياء منزلة الجزء . وذهب أكثر أهل اللغة إلي أن البخت : فارسية معربة ، وقال بعضهم : مولدة ، وذهب ابن دريد إلي أنها عربية . وانظر التهذيب للأزهري (بخت : 312 / 7) ، والجمهرة لابن دريد (1 / 193) ، والصحاح والقاموس واللسان والتاج (بخت) ، والمعرب للجواليقي (136) ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (1 / 208) ، وقصد السبيل للمحبي (1 / 255) ، وشرح الشافية لليزدي (1 / 175) .

2- ب : " اللتان " .

فلو كان ما قبل الياء المحذوفة مفتوحا اقتصر علي الحذف والقلب ، كقولك في النّسب إلي قصي : قصويّ .

[النّسب إلي عديّ]

فلو كانت الأولي متأخرة في الوجود لم تحذف كالياء الأولي في : (عديّ) (1) تصغير عدويّ ، والأصل فيه : عديويّ ، فعمل به ما يعمل (بعروة) (2) في التصغير حين (يقال :

عريّة) (3) ؛ لأنّ الواو فيهما لام ، ولا سبيل إلي تصحيح اللام مع وجود سبب الإعلال ، وإنّما يوجد ذلك في الواو الكائنة عينا ، كأسيود ، والأجود مع ذلك : أسيد ؛ بالإعلال (4) .

واغتمر توالي ياءين مشدّتين (5) ؛ لأنّ التّخلص منه لا يمكن إلا بتفويت الدّلالة علي التصغير لوقيل : عدويّ ، أو بتصحيح ما لا يصحّح لوقيل : عديويّ ، فكان توالي الياءين

ص: 99

1- ب : "عدي "

2- ب : "بغزوة "

3- ب : "قيل : غزيّة "

4- انظر الكتاب (3 / 469) ، والمفصل للزمخشري (204) ، وشرحه لابن يعيش (5 / 124) ، والشافية لابن الحاجب (33) ، وشرحها للرضي (2 / 230) . ونبه ابن الناظم في بغية الطالب (51) إلي أن الواو إن كان بعدها حرف واحد ، وحركت في الواحد والجمع ، جاز إبدالها ياء وتصحيحها ، وذلك كما في الأسود للعظيم من الحيّات ، وجمعه أساود ، فتقول في تصغيره : أسيد وأسيود ، أما إن لم تحرك الواو في الواحد والجمع ، كما في الأسود للضد من الأبيض ، وجمعه سود بإسكان الواو ، فلا يجوز في الواو إلا الإبدال ياء ، فتقول في تصغيره : أسيد فقط .

5- أي : في عديّ .

المشددتين أهون من ذلك ، مع أنّ من العرب من يرتكبه ، ولو لم يلزم من تركه ما ذكر ، كقول بعضهم في النسب إلي أمية :

أميّي (1) ، فلأن يغتفر في تصغير عدويّ ونحوه أحقّ وأولي .

[النسب إلي تحية]

فلو كانت الأولى والثانية أصليين ، وقبلهما زائد ، عوملتا معاملة ياء عليّ وقصيّ ، وذلك (كقولك) (2) في النسب إلي تحية : تحويّ .

[النسب إلي محي]

وإن (فصل الأصلين) (3) المسبوقين بزائد حرف لين حذف ، وعوملا المعاملة المذكورة ، كقولك في النسب إلي محيّ :

محويّ (4) .

[النسب إلي حي]

فإن لم يكن قبلهما زائد (كحيّ) (5) قلبت الثانية واوا ، وفتحت الأولى ، فتقول في النسب إلي حيّ : حيويّ .

ص : 100

1- ذكر سيبويه أن يونس حكاه عن ناس من العرب . والقياس : أمويّ ، وبعض العرب أيضا يقول : أمويّ ، بفتح الهمزة . انظر الكتاب (3 / 344) ، والأصول لابن السراج (3 / 65) ، والتبصرة للصميري (2 / 597) ، والشافية لابن الحاجب (38) ، وشرحها للرضي (2 / 30) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 1949) .

2- ب : " قولك " .

3- ب : " اتصل بالأصليين " .

4- وجاء أيضا محيّيّ كأميّي ، وقال أبو عمرو : محويّ أجود ، وقال المبرد : بل محيّيّ أجود ، وعدّ ابن مالك ما رآه المبرد أجود شاذّا . وانظر شرح الكتاب للسيرافي (4 / ل 165 / ب) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 1949) ، وحاشية الغزي عليّ الجاربردي (112) ، وشرح الرضي عليّ الشافية (2 / 45) .

5- ليس في " ب " .

فلو كانت الأولى منقلبة عن ووردت إلي أصلها ، كطووي في النسب إلي طي ؛ أصله : طوي ؛ لأنه مصدر طويت ، فقلبت (الواو) (1) ياء ؛ إذ كانت ساكنة تليها ياء ، فلما حرّكت ووليتها واو عادت إلي أصلها .

ولم تقلب الياء والواو هنا ألّفين حين حرّكتا وانفتح ما قبلهما لثلا يتوالي إعلان ؛ إذ لا بدّ من انقلاب الثانية واوا .

(وأيضاً) (2) : فإنّ ياءي النسب (زياداتان) (3) مخصوصتان بالأسماء ، فصحّحتا معهما كما صحّحتا مع ألف التانيث والألف والنون في الصوري (4) والحيدي (5) والجولان والهيّمان (6) ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى (7) .

ص: 101

1- ب : "الأولي" .

2- ب : أيضاً .

3- ب : "زاندتان" .

4- صوري : قال الجرمي : هو موضع أو ماء قرب المدينة ، وقال ابن الأعرابي : هو واد في بلاد مزينة قرب المدينة . وانظر معجم البلدان لياقوت (3 / 432) ، وباب ما جاء علي فعلي في جمهرة ابن دريد (3 / 365) .

5- الحيدي : الذي يحيد ، يقال : أتان حيدي ، وكذا حمار حيدي : أي يحيد عن ظله لنشاطه . اللسان (حيد) .

6- الهيّمان : مصدر هام علي وجهه ، بمعنى جنّ من العشق . وانظر اللسان (هيّم) .

7- انظر ص (140) من هذا الكتاب .

[مثل جردحل من حي]

ويقال في (مثال) (1) جردحل (2) من حيّ ، علي ما تقرّر آفا : (حيويّ) (3) ، والأصل : حيّيّ ، بأربع ياءات مقابلة للراء ، ومقابلة للدال ، [ومقابلة للحاء] (4) ، ومقابلة للام ، فعمل به ما عمل في النسب إلي حيّ وشبهه .

[مثل عصفور من شوي]

ويقال في مثال عصفور من شوي : شويّ (5) . والأصل :

شويوي ، ثم شويّ ، ثم شوويّ ، فخالف المنسوب إلي شيّ ، بضمّ الشين .

ص : 102

1- ب : " مثل " .

2- الجردحل : مضي تفسيره في الحاشية (38) ص (13) من هذا الكتاب .

3- ب : " حيوي " . تصحيف . وترتيب الخطوات الإعلالية في بناء مثال جردحل من حيّ كالآتي : حيببي : فأدغمت الياء الثالثة في الرابعة ، فصار حيببيّ ، ثم أدغمت الأولى في الثانية ، فصار : حيّيّ ، ثم حركت الياء الأولى الساكنة بالفتحة ليتمكن من قلب الثانية ألفا ، فقبل : حيببيّ ، فقلبت الثانية ألفا ، فصار : حيببيّ ، ثم قلبت الألف واوا ، لأنها لو حذفت لالتقاء الساكنين ، صار اللفظ : حيبيّ ، فالتقت ثلاث ياءات ، وهو قبيح ، ولو قلبت ياء أدي إلي اجتماع أربع ياءات ، وهو أشد قبحا ، فتعين قلبها واوا ، كقلبها في نحو رحوي . بقي أن يقال : يجوز أن يقال : حيويّ ، وحيّيّ . وأوجب المازني الوجه الأول والرضي الوجه الثاني . والمسألة في المساعد لابن عقيل (4 / 144) ، وشرح الشافية للرضي (3 / 192) .

4- ساقط من " أ " .

5- المسألة خلافية ، وهي في الكتاب (4 / 408) ، والمنصف لابن جني (2 / 277) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (523) ، والممتع لابن عصفور (2 / 761) ، وشرح الرضي علي الشافية (3 / 192) ، وتذكرة أبي حيان (596) . ومذهب سيبويه فيها أن يقال : شوويّ ، علي غرار طوويّ وحيويّ . ولم يرتضه أبو نزار ملك النخاعة ، وقال فيه : شبيّ ، وأجاز كسر الشين تخفيفا ، وهذا مذهب الرضي أيضا . والخطوات الإعلالية في بناء مثال عصفور من شوي علي مذهب سيبويه هي : شووي ، ثم شوويّ ، ثم شويّ ، ثم شويّ ، ثم شويّ ، ثم شويّ ، ثم شويّ ، ثم شويّ ، ثم شوويّ . واكتفي أبو نزار بالخطوات الأربع الأول من الخطوات المشار إليها في مذهب سيبويه ، أي بوجوب إعلال الياء الأولى واوا . وانظر التعليل للخطوات الإعلالية في المصادر المشار إليها .

فصل : تبدل الواو أيضا من الياء الواقعة ثالثة بعد متحرّك إن وليها ياء مدغمة في أخرى ، كفتويّ في التَّسْبُ إلى فتي .

[مثل حمصيص من فتي]

وكذلك (1) يقال في المبنيّ منه علي مثال حمصيص (2) ، وهو بقلة ، (وأصله) (3) : (فتبيي) (4) ؛ الياء الأولى بإزاء الصّاد الأولي منه ، والثانية بإزاء يائه ، والثالثة بإزاء الصّاد الثانية ، فأدغمت الثانية في الثالثة ، فصار : (فتبيّا) ، ثمّ قلبت الثانية واوا كما فعل في التَّسْبُ ؛ فرارا من توالي الأمثال ؛ لأنّ كسرة الياء

ص : 103

- 1- يقال في مثال حمصيص من فتي : فتويّ ، علي هيئة المنسوب إلى فتي ، بإعلال الياء الأولى واوا ، ويقال أيضا : فتبيي ، بسلامة الياء الأولى ، ومذهب المازني هنا كمذهبه في جردحل من حبي ، وغيره يجيز سلامة الياء الأولى . وانظر المساعد لابن عقيل (4 / 145) .
- 2- الحمصيص : بقلة دون الحمّاض في الحموضة ، طيبة الطعم ، تنبت في رمل عالج ، وهي من أحرار البقول ، واحدها حمصيصة ، جعدة الورق ، لها ثمرة كثمرة الحمّاض ، وطعمها كطعمه ، يضعها بعض الناس في الأقط ، يأكلها الناس والإبل والغنم . انظر التهذيب للأزهري (حمص : 4 / 270) ، واللسان والتاج (حمص) .
- 3- ليس في " ب " .
- 4- هو في " ب " بإسكان التاء في هذا الموضع وتاليه .

المتحرّك ما قبلها بمنزلة ياء أخري، كما أنّ ضمّة الواو المتحرّك ما قبلها بمنزلة واو أخري، فلذلك قرّ من مقووة إلي مقوية (1) علي كلّ حال .

وقد تسلم الياء الأولى في مثال حمصيص المذكور، خلافاً للمازنيّ (2)، وإن كانت لا تسلم في المنسوب؛ لأنّها فيه تقدّر طرفاً؛ لأنّ ياء التّسب عارضة، كهاء التّأنيث، فتقلب ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها، وتدعو الحاجة إلي تحريكها؛ لملاقاتها الساكن بعدها، (فتقلب) (3) واوا، ولا تحذف؛ لئلا يلتبس بفعيل، ولا تثبت كسبوتهما في دابة (4)؛ لأنّ مثل ذلك في بنات الياء والواو مرفوض .

وأما مثال حمصيص المذكور، فلا تقدّر ياؤه الأولى طرفاً؛ للزوم ما بعدها، فمن قلبها شبّهها بلام المنسوب، ومن لم يقلبها شبّهها بعين حبي وعبي .

ص: 104

1- أي: في بناء مثال مقدره من قوّة .

2- أي: بناء علي ما مضى من مذهب المازني في بناء مثال جردحل من حبي، وإيجابه قلب الياء الثانية واوا، فتقول: حيوي، وأجاز غيره سلامتها وعدم قلبها، فتقول: حيي . انظر الحاشية (352) ص (302)، والمساعد لابن عقيل (4 / 144 - 45)، وقد مضت ترجمة المازني الحاشية (280) ص (80) .

3- ب: "فتقلب" .

4- يريد: فيما كان مما يغتفر فيه التقاء الساكنين، وهو المضعّف قبله مدّ، كخويصة وتمودّ الثوب، والضالّين . وانظر الشافية لابن الحاجب (56) .

[النَّسْبُ إِلَى صَد]

فإن كان ما قبل الياء (1) مكسورا فتح مع (قلبها) (2)، كصدويّ في النَّسْبِ إلى صد (3).

[من مواضع حذف الياء]

[النَّسْبُ إِلَى قَاضٍ]

فإن كانت هي رابعة حذفت، وقد تقلب ويفتح ما قبلها، كقاضيّ وقاضويّ في النَّسْبِ إلى قاضٍ.

[النَّسْبُ إِلَى مُشْتَرٍ وَمُسْتَدْعٍ]

ويتعيّن الحذف فيما زاد علي ذلك، كمشتريّ ومستدعيّ في النَّسْبِ إلى مشتريّ ومستدعٍ.

[تصغير نحو عطاء]

فصل : تحذف كلّ ياء تطرقت لفظا، أو تقديرا، بعد ياء مكسورة مدغم فيها أخري في غير فعل، أو اسم جار عليه، كقولك في تصغير عطاء : عطّي (4)، وفي تصغير إداوة :

ص: 105

1- الياء الأولى قبل ياء النسبة . وانظر المساعد لابن عقيل (4 / 145) .

2- أ: " مع ياء قلبها " . تحريف .

3- يقال : صدي يصدي صدي ، فهو : صد وصاد وصدیان ، أي : شديد العطش ، والصدّي : شدّة العطش . انظر اللسان (صدي) .

4- هذا هو الصحيح الفصيح ، وجوز الكوفيون أيضا أن يقال : عطّي ، ومثله في تصغير كساء : كسّي حملا علي تجويزهم : أحّي في تصغير أحي ، ولم يقل بهذا غيرهم . وذكر ذلك الرضي نقلا عن الجوهري والأندلسي ، وقال : وأنا أري ما نسبا إليهم وهما منهما . ثم أقول : الأصل في عطّي تصغير عطاء هو : عطياء ، فقلبت ألفه ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، واقتضاء هذه الأخيرة كسر ما بعدها ، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الألف في ياء التصغير ، فصار : عطّي ، ثم عادت الهمزة ، بعد قلب الألف ياء ، إلي أصلها الواو ، لزوال مقتضى إعلالها همزة ، وهو طرفها بعد ألف زائدة ، فصار : عطيو ، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، فقلبت : عطّي ، فاجتمعت ثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية هي المنقلبة عن ألف عطاء ، والثالثة لام الكلمة المنقلبة عن الواو عن الهمزة ، فحذفت الأخيرة نسيا ، أي جعلت منسية ، ليست منوية ، كياء قاض ، فصار البناء بعد حذفها علي فعيل ، فقلبت : هذا عطّي ، ورأيت عطّيّا ، ومررت بعطّي ، ولو لم يكن حذف الثالثة نسيا لوجب أن يقال : هذا عطّي ، ومررت بعطّي ، ورأيت عطّيّا . وانظر شرح الشافية للرضي (1 / 231 - 235) ، ولليزدي (1 / 133) ، وشرح المفصل لابن يعيش (5 / 125) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 147) .

أدّية (1). الأصل فيه : عطبي وأدبيية ، بثلاث ياءات ؛ الأولي للتصغير ، والثانية بدل من الألف ، والثالثة بدل من لام الكلمة ، فاستثقل توالي ثلاث ياءات ، مع كسرة المتوسطة منهّن ، فحذفت (الأخيرة) (2) تخفيفا ، وكانت بالحذف أولي لتطرفها لفظا في عطبي ، وتقديرا في أدّية .
واشترط كسر المتوسطة ؛ لأنّها لو (فتحت) (3) انقلبت الثالثة ألفا ، ولو سكنت جرت الثالثة مجري الصّحيح .

ص: 106

-
- 1- الإداوة : المطهرة ، وهي إناء صغير من جلد يتخذ للماء ، ويستعمل للتطهر به ، وقيل : لا تكون إداوة إلا إذا كانت من جلدتين وقوبل أحدهما بالآخر . وأصل أدّية في تصغير إداوة ، هو : أدبيوة ، الياء الأولي ياء التصغير ، والثانية المنقلبة عن الألف الزائدة في إداوة ، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، كقلبها في دعي ورضي ، فاجتمع ثلاث ياءات ، فحذفت الأخيرة نسيا ، ثم أدغمت الياء الأولي في الثانية فقليل : أدّية ، وزنته في التصغير : فعيلة ، ولو لم تكن الثالثة محذوفة نسيا لقليل : أدّية ، باجتماع ثلاث ياءات ، بإدغام الأولي في الثانية ، وفك الثالثة ؛ إذ لا سبيل إلي إدغام ثلاثة أحرف . وانظر مراجع الحاشية السابقة .
 - 2- ب : " الآخرة " .
 - 3- ب : " انفتحت " .

ولا فرق عند سيبويه بين زيادة الثانية، كما هي في تصغير عطاء، وعدم زيادتها، كما هي في تصغير أحوي؛ لاستواء اللَّفْظَيْن في الثَّقَل لو جاءا تامِّين، فتقول في تصغير أحوي: أحَيّ، غير مصروف، والأصل: أحيوي، فقلبت الواو [ياء] (2)، وأدغم فيها ياء التصغير، فصار: أحيي، فاجتمع فيه ما اجتمع في عطِيّ قبل أن يخفّف بالحذف، فألحق به.

ص: 107

1- الأ-حوي: وصف من الحوّة، وهي سواد إلي الخضرة، وحمرة تضرب إلي السواد، والأثني حوّا. انظر اللسان (حوي). ومذهب سيبويه، وهو قول المبرد وأكثر النحاة ونسب إلي يونس، في تصغير أحوي: أحَيّ، بحذف الياء الثالثة نسيا، وبالمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل. وقال عيسى بن عمر: أحَيّ، بحذف الياء الثالثة نسيا، وبالصرف لأنه خرج بحذف الياء الثالثة عن وزن الفعل. وقال أبو عمرو بن العلاء: أحَيّ، بحذف الياء الثالثة حذفاً منوياً، أي: إعلالها كإعلال قاض، فيقول: هذا أحَيّ، ومررت بأحَيّ، ورأيت أحَيّيا. وقال يونس بن حبيب: أحيوي، من غير إعلال للواو، كما لم يعلّ من قال: أسود في تصغير أسود، ويثبت الياء الأخيرة لعدم موجب الحذف، وهو اجتماع ثلاث ياءات، فلا يعلّ الياء الأخيرة إعلال ياء قاض، ولا ينون لعدم الإعلال. وصوبه سيبويه، وجعله القياس، فيقال علي هذا المذهب: أحيوي رفعا وجرا، وأحيوي نصبا. وقالوا: ومن كان مذهبه أن يقول في أسود: أسود من غير إعلال للواو، وياعلال الياء الأخيرة إعلال قاض والتنوين عوضا عن الياء المحذوفة قال: أحيو رفعا وجرا، والتنوين هنا عوض وليس صرفا، وقال في النصب: أحيوي. وانظر المسألة في الكتاب (3 / 471)، والتبصرة للصميري (2 / 690)، والبصريات لأبي علي (1 / 315)، والعضديات له (49)، والمنصف لابن جني (2 / 280)، ونكت الشنتمري (2 / 940)، وشرح المفصل لابن يعيش (5 / 126)، ولابن الحاجب (1 / 579)، وشرح الشافية للرضي (1 / 232)، وللجاربردي (85)، ولليزدي (1 / 135).

2- زيادة يقتضيها السياق.

وأبو عمرو (1) يفرّق، فيحذف في عطّي ونحوه ممّا الياء الأولى والثانية فيه زائدتان، ولا يحذف في أحّي ونحوه؛ لأنّ الياء الثانية فيه موضع العين، مع الإجماع علي اغتفار ذلك في الفعل، كأحّي مضارع حَيّيت، وفي الاسم الجاري عليه، كالمحّي والتزّي؛ مصدر تزّي بالشّيء. وإنّما اغتفر ذلك في الفعل من أجل أنّه عرضة لحذف آخره بالجزم، ثمّ حمل عليه اسم الفاعل والمصدر.

[من مسائل إعلال الواو]

[مثل جيّد من قوّة]

(2)

فصل: لو بني مثل جيّد من قوّة وجب علي قول سيبويه أن يكون قَيّا، وعلي قول أبي عمرو أن يكون: قَيّا، وأصله (3) قيوي، فقلبت الواو [ياء] (4)، وأدغم فيها الياء، فصار قَيّا،

ص: 108

- 1- أبو عمرو (70 - 154): أبو عمرو، زبّان بن العلاء بن عمار التميمي المازني، قارئ البصرة وأحد القراء السبعة. ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (28 - 31)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (35 - 40)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (33 - 42)، وتاريخ العلماء النحويين للتوحي المعري (140 - 151)، وإنباه الرواة للقفطي (4 / 131 - 39)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (30 - 35)، والبلغة للفيروزبادي (101)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (1 / 100 - 105)، وغاية النهاية لابن الجزري (1 / 288 - 91)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (3 / 466 - 70)، وفوات الوفيات لابن شاعر الكتبي (2 / 28 - 29)، وإشارة التعيين لليمانى (121)، وبغية الوعاة للسيوطي (2 / 231 - 32).
- 2- انظر المسألة في المنصف لابن جنبي (2 / 280)، والممتع لابن عصفور (2 / 758).
- 3- كان أصله: قيوو، فقلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها بعد كسرة، فقيل: قيوي، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء ساكنة قبلها، ثم أدغمت الياء في الياء، فصار: قَيّي، ثم تجري فيها بعد ذلك المذاهب.
- 4- زيادة يقتضيها السياق.

ويحذف الثالثة سيبويه ؛ لأنها كالمحذوفة من عطّي في كونها الثالثة تالية مكسورة مدغما فيها أخرى ، ولا يحذفها أبو عمرو ؛ لأنّ التي وليتها غير زائدة ، فأشبهت آخر محيّ وتزيّي .

[إبدال الواو ياء وإدغامها في الياء في نحو : سيود وطوي]

فصل : إذا التقت الواو والياء في كلمة ، وسكن (سابقهما) (1) ، ولم يكن عارضا هو ، ولا سكونه ، أبدلت الواو ياء ، وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى ، كسيّد وطوي ؛ أصلهما :

سيود (2) وطوي ؛ لأنّهما من ساد يسود ، وطوي يطوي ، ففعل بهما ما ذكر .

ص: 109

1- أ: "سابقها" .

2- ذهب البصريون إلي أن نحو سيّد ويّن علي زنة فيعل ، فإن كان من ذوات الواو كسيّد وميّت فأصلهما : سيود وميوت ، التقت الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وإن كان من ذوات الياء كليتّن ويّن فليس فيه غير إدغام الياء في الياء . وذهب البغداديون إلي أن نحو سيّد ويّن ، واويا كان أو يائيا ، هو في الأصل علي زنة فيعل ، بفتح العين ، ثم نقل إلي فيعل بكسرهما ، والذي حملهم علي ذلك أنهم قالوا : لم نر في الصحيح بناء فيعل إلا ما ندر من نحو بيّس ، وإنما هو فيعل ، نحو : ضيغم وخيغق وصيرف وحيدر . ويردّ مذهبهم بأنّ المعتلّ قد يختص بأبنية ليست في الصحيح ، كما الصحيح يختص بأبنية ليست في المعتل ، وفيعل ، بكسر العين ، مما اختص به المعتل ، وهو فيه كثير . وذهب الفراء إلي أن نحو سيّد ويّن علي زنة فيعل ، ثم حصل فيه قلب مكاني بتقديم الياء علي العين ، فصار علي زنة فيعل ، فحصل فيه ما بيّنته من الإعلال والإدغام في الواوي منه ، والإدغام في اليائي . ويمكن أن يردّ مذهب الفراء والبغداديين بعدد من الأوجه . وتفصيل هذه المسألة في المنصف لابن جني (15 / 2 - 18) ، والإنصاف لابن الأنباري (2 / 795 - 804) ، وشرح الملوكي للشاماني ولابن يعيش (464) ، وشرح المفصل له (10 / 95 - 96) ، والممتع لابن عصفور (2 / 498 - 502) ، وشرح الشافية للرضي (3 / 152 - 55) .

[إبدال ضمة ما قبل الياء المشددة كسرة لتسلم الياء الأولى]

فإن استحقَّ هذا الحكم ، وكان المدغم فيه لام الكلمة ، وقبل المدغم ضمة وجب إبدالها كسرة ، كمرميّ وثديّ (1) وبغيّ وأمنيّة ، هنّ في الأصل : مرموي ، وثدوي ، وبغوي ، وأمنوية .

لأنّ الأول : اسم مفعول من فعل ثلاثيّ ، فتجب موازنته النظائر ، كمنسوب ومكتوب .

والثاني : جمع ثدي ، فيجب كونه علي فعول ، كفلوس .

والثالث : فعول ؛ لأنّه إذا كان فعولا كان خلوه من هاء التانيث (2) باستحقاق ، وإذا كان فعولا يكون خلوه من هاء التانيث شذوذا ، ولا يصار إلي الشذوذ مع إمكان العدول عنه .

والرابع : أفعولة من التّمّي ؛ لأنّه لو لم يكن أفعولة لكان أفعيلة ، وهو وزن مرفوض (3) .

[عدم إعلال واو قوي لعروض سكونه]

(4)

ويمنع من هذا الإعلال كون السّابق من الياء والواو عارض السّكون ، نحو قولك في قوي : قوي ، بالتخفيف ، كما يقال

ص: 110

1- هي في "ب" في هذا الموضع وما يليه بالياء جمع يد ، والمثال صحيح بالياء وبالياء .

2- لأنه حينئذ مما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الزنات .

3- أثبتته ابن القطاع . انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر له (233) .

4- انظر جميع ما سيذكره مما يمنع من قلب الواو ياء في الكتاب (4 / 368 - 89) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 151 - 52) .

في علم : علم (1) ، فإنَّ الحركة منويّة ، (فلا) (2) يصحّ الإدغام ، كما لا ترجع الياء إلي أصلها فيه وفي شقي بسكون القاف .

[عدم إعلال واو بويع لعروضه]

ويمنع من الإعلال المذكور أيضا كون السابق من الواو والياء عارضا بانقلابه من غيره ، كإقلاب الواو في بويع من ألف بايع ، فلم يقل فيه : بيع ؛ لذلك ، ولأنَّ يلتبس باب المفاعلة باب التفعيل (3) .

[عدم إعلال واو ديوان لعروض يائه]

وكذلك الياء في ديوان هي منقلبة من واو بدلالة قولهم في الجمع : دواوين ، فلم يعلّ ديوان بالإعلال المذكور ؛ لأنّ اجتماع الياء والواو فيه عارض ، ولأنّ إعلاله بما ذكر يصيِّره ديّانا ، وهو مثل دوان الذي فرّ منه ، وسبب الفرار منه خوف التباس الاسم بالمصدر ، فإنّ فعّالا مصدر فعّل ، ككذاب ، فإذا جاء اسم علي وزنه أبدلوا الياء من الضّعف الأوّل ، كما قالوا : قيراط ودينار (4) .

ص: 111

1- هذا ما يسميه التصريفيون التفرّيعات ، وهي واقعة في الأسماء والأفعال ، والتفرّيع مأثور عن التميميين ، ولا يفرع الحجازيون . وانظر شرح الشافية للرضي (47 - 40 / 1) .

2- ب : " ولا " .

3- انظر المنصف لابن جني (2 / 27 - 31) .

4- انظر المنصف لابن جني (2 / 31 - 33) ، وسر الصناعة له (2 / 587 ، 735 ، 748 ، 757) ، والممتع لابن عصفور (1 / 730 - 31) .

فإن كان فيه تاء التأنيث أمنوا اللبس فتركوه علي حاله ، نحو : صتارة (1).

[عدم إعلال واو نوي مختفاً من نوي لعروضه]

ولأجل عروض الاجتماع تصحّ الواو المبدلة من همزة نوي (2) ونحوه . علي أنّ الفراء (3) قد حكى رية في روية ، وسمع الكسائي (4) .

(إن كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) (5) وهذا من الاعتداد بالعارض فلا يقاس عليه (6) .

ص: 112

1- الصتارة : الحديدية الدقيقة المعقّفة التي في رأس المغزل ، وقيل : هي رأس المغزل . والصتارة : الأذن . يمانية . اللسان (صر) .

2- النوي والتئي والتأي والتوي : الحفير حول الخباء أو الخيمة يدفع عنها السيل ويبعده . اللسان (نأي) .

3- مضت ترجمته في الحاشية () ص () . قال الفراء في معانيه (2 / 35) : " وإذا تركت الهمزة من الرّوياً قلت : الرّوياً ؛ طلباً للهمزة ، وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة قالوا : (لا تقصص ريثك) في الكلام ، فأما في القرآن فلا يجوز ؛ لمخالفة الكتاب . أنشد أبو الجراح : لعرض من الأعراض يمسي حمامه ويضحى علي أفنانه الغين يهتف أحب إلي قلبي من الديك رية وباب إذا ما مال للغلق يصرف أراد : روية ، فلما ترك الهمز وجاءت واو ساكنة بعدها تحولتا ياء مشددة ، كما يقال : لويته ليا ، وكويته كيا ، والأصل : كويا ولويا . وإن أشرت إلي الضمة قلت : ريا ، فرفعت الراء ، فجائز " .

4- الكسائي (. . . - 189) : أبو الحسن ، علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولاء ، أحد القراء السبعة ، وشيخ نحاة الكوفة . ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (88 - 91) ، ومراتب النحويين لأبي الطيب (120 - 22) ، وتاريخ العلماء النحويين للتتوخي المعري (190 - 93) ، وإنباه الرواة للقفطي (2 / 256 - 74) ، ونزهة الألباء لابن الأنباري (58 - 64) ، والبلغة للفيروزابادي (152 - 53) ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (1 / 120 - 28) ، وغاية النهاية لابن الجزري (1 / 535 - 40) ، وإشارة التعيين لليمانى (217 - 18) ، وبغية الوعاة للسيوطي (2 / 162 - 64) .

5- يوسف : 43 .

6- انظر الكتاب (4 / 368) ، والمقتضب للمبرد (1 / 316 - 18) ، والمنصف لابن جني (2 / 27) ، ونكت الشنتمري (2 / 1225) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 151 - 53) ، والكشاف للزمخشري (2 / 303) ، والدر المصون للسمين الحلبي (6 / 438) . .

[السابق من الواو والياء المبدل بدلا لازما كالأصلي.]

فإن كان السّابق مبدلا بدلا لازما في اسم لا يناسب الفعل فحكمه حكم الأصلي .

[مثال إنفحة من أوب]

(1)

كمثال إنفحة من أوب ؛ أصله : إنوبة ، ثمّ : إيوبة ، ثمّ : إيبة ، (ولا) (2) يفعل ذلك بمثل احمرّ منه ، وأصله : إئوبّ ، ثمّ تبدل الهمزة الساكنة ياء لسكونها بعد [همزة] (3) مكسورة ، فيقال :

إئوبّ ، ولا يعمل به ما عمل بإيوبة حين قيل فيه : إيبة ؛ لأنّه اسم جامد لا يلزم نقله إلي صيغة تصحّ فيه الهمزة ، بخلاف مثال احمرّ فإنّه لا يستغني فيه عن المضارع واسم الفاعل ، فيقال :

يأوبّ فهو مؤوبّ ، فكان التقاء الياء والواو في إئوبّ شبيها بالتقاءهما في إيواء وبويوع ، فلم يختلفا في الحكم .

[إذا التقت الواو والياء في كلمتين لم تَعَلّ الواو]

فأمّا لو كان التقاء الواو والياء في كلمتين فلا بدّ من التّصحيح ؛ لأنّ التقاءهما حينئذ عارض ، نحو : لو يَمّمت ، والذي وأصل .

ص: 113

1- الإنفحة والإنفحة والإنفحة والمنفحة والبنفحة : كرش الحمل أو الجدي ما لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش . وقيل : هي شيء يخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين . اللسان (نفع) . والأوب : الرّجوع . اللسان (أوب) . والمسألة في المساعد (4 / 152) .

2- أ : " فلا " .

3- زيادة يقتضيها السياق .

ومن العرب من يحمل التصغير علي التكسير ، فيقول :

جدبول في تصغير جدول ، واللغة الجيدة : جدبيل (1) ، وكذلك ما أشبهه مما صحت الواو في جمعه علي مثال مفاعل .

وأما ضيون (2) ويوم أيوم (3) ونحوهما ، فيحفظ علي شذوذه ، ولا يقاس عليه ، ولا يغير عن حاله .

[دلي-وعصي]

فصل : إذا جمع ما لامه واو علي فعول ، أبدلت لامه ياء ، ووجب للواو التي قبلها ما ذكر آنفا من إبدال وإدغام ، نحو : دليّ وعصيّ في جمع دلو وعصا ، وفي الفاء التخيير بين الضّم والكسر (4) .

ص : 114

1- انظر الكتاب (3 / 469) ، والمقتضب للمبرد (1 / 256) ، والمفصل للزمخشري (204) ، وشرحه لابن يعيش (5 / 124) ، ولابن الحاجب (1 / 576) ، وشرح الشافية للرضي (1 / 230) .

2- الضّيون : السّتور الذكر ، والخيطل ، والهزّ ، والقطّ ، وقيل : هو دويّة تشبه السنور . وصحت الواو في المفرد لصحتها في الجمع ، حيث قالوا : ضياون ، وقال الجوهري : صحت الواو لأنه اسم جنس ، وليس علي وجه الفعل . قالوا : وتصحيح الواو في ضيون أشد من تصحيحها في حيوة ، لأنّ ضيوننا جنس ، وحيوة علم ، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره . وانظر سفر السعادة للسخاوي (1 / 342) ، ونكت الشنتمري (2 / 1204 ، 1239) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 152) . واللسان (ضون) .

3- اليوم الأيوم : آخر يوم في الشهر ، ويوم أيوم ويوم وووم : طويل شديد هائل ، وقولهم : ووم نادر ؛ لأن القياس لا يوجب قلب الياء واوا . اللسان (يوم) .

4- أصل دليّ : دلوو ، استثقل الجمع ، كما استثقلت الواوان ، فأبدلوا الثانية ياء ، فصار : دلوي ، فالتقت الواو والياء وسبقت أولاها ساكنة فأبدلت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، فقبل الياء الأولي لتسلم حتي لا يحصل الدور ، فقيل : دليّ ، ومنهم من يكسر الفاء اتباعا لكسرة العين ، فيقول : دليّ . انظر شرح الشافية للرضي (3 / 168 - 73) ، وللجاربردي (303 - 305) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 136) ، والممتع لابن عصفور (2 / 497) .

[لِي فِي جَمْعِ أَلْوِي]

وكذلك كلّ فاء مضمومة تليها ياء مدغمة في ياء هي لام، كليّ في جمع ألوي (1).

[أَبُو وَنَحْوُ]

وقد يجيء هذا الجمع مصحّحا، كأبو ونحو (2)، في جمع أب ونحو، إن لم تكن عينه واوا كلامه، كجوّ لو جمع علي فعول.

[فَتَيِّ وَفَتَوُ]

وشدّد تغليب الواو في قولهم: فتَيِّ وفتوّ. (حكاة) (3) الفراء.

ويمكن أن يكون فتوّ علي لغة من قال في التّثنية: فتوان. حكاة

ص: 115

1- الألوِي: المعوّج، والشديد الخصومة، الجدل السّليط، والرجل المجتنب المنفرد لا يزال كذلك، وشجرة تثبت حبالا تعلق بالشجر وتتلوي عليها. وانظر المقتضب للمبرد (318 / 1)، ونكت الشنتمري (2 / 1224 - 25)، والشافية لابن الحاجب (102).

2- وجعله الفراء مقبسا وغيره يمنع ذلك، ويحكم عليه بالشذوذ. وانظر الكتاب (4 / 384 - 85)، ونكت الشنتمري (2 / 1211)، والشافية لابن الحاجب (106)، وشرحها للرضي (3 / 171)، والتسهيل لابن مالك (309)، وشرحه لابن عقيل (4 / 157)، وللمرازي (2 / 231)، وللسلسلي (3 / 1097)، وشرح الملوكي لابن يعيش (478).

3- ب: "وحكاة".

يعقوب (1)، فلام فتى علي هذه اللغة واو، والأعراف كونها ياء؛ لإجماع العرب علي فتية وفتيان (2).

[مما يجوز فيه إعلال الواو لاما وتصحيحها]

فإن كانت الواو لام مفعول، أو لام فاعول مصدرًا، أو عين فعّل جمعا، جاز الإعلال، والتصحيح أكثر، كمعدوّ ومعدّيّ، وعتوّ وعتيّ، وصوم وصيّم.

وربّما أعلّ فعّال، كنيّام (3).

ص: 116

1- انظر إصلاح المنطق لابن السكيت (141)، واللسان (فتا)، والممتع لابن عصفور (551 / 2). حكي عن بعض العرب أنه قال: إنكم لتتظرون في نحوّ

كثيرة، وقال جذيمة الأبرش: في فتوّ، أنا رابنهم من كلال غزوة، ماتوا

2- جاء في اللسان أن اللحياني حكي في الجمع: فتية وفتوة، وأن ابن السكيت حكي أيضا: فتیان وفتوان. وهذا يخرق ما ذكره ابن مالك من الإجماع. وانظر

اللسان (فتا).

3- وعدّ ابن الحاجب التصحيح في نحو صيّم وتيّم شاذًا، وأن نحو نيّام أشدّ، وغيره يعدهما في القليل، والأقل من القليل. وسمع عن العرب قولهم: أرض

مسنّية: أي مسقيّة، وقول الشاعر، وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي: قد علمت عرسي مليكة أنّي أنا اللّيث معدّيّا عليّ وعاديا وقول الآخر، وهو ذو الرمة

غيلان بن عقبة: ألا طرقتنا ميّة ابنة منذر فما أرقّ النيّام إلا سلامها وذكر ابن جني أنه يجوز أن يقال أيضا: صيّم، بكسر أوّله. وانظر الكتاب (4 / 362)،

والمقتضب للمبرد (1 / 266)، والمنصف لابن جني (2 / 2 - 5)، والممتع لابن عصفور (2 / 549 - 51)، والشافية لابن الحاجب (106، 102)،

وشرحها للرضي (3 / 143، 171 - 73)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2144 - 48)، وشرح الملوكي لابن يعيش (499 - 501) ..

[تصحيح الواو لام فعول]

والتزم تصحيح فعول ، كعدوّ وعفوّ؛ لأنه لو أعلّ الإعلال المذكور التيسر بفعيل ، كجلبّي وزكّي ، بخلاف فعول ومفعول ، فإنّ التباسهما بغير بناءيهما مأمون ؛ إذ ليس في الكلام فعيل ولا مفعيل إلا ما (ندر) (1) ، كمسكين ، فإذا ظفر بما يوازنهما علم أنّه مغيّر عن أصله ، كبكّي ومكّنّي .

[تصحيح الواو في قرّو مخفّفا من قروء]

فإن كانت الواو في فعول أو مفعول بدلا من همزة امتنع الإعلال المذكور ، نحو : قروء ومقروء في لغة من خفّف فقال :

قرّو ومقرّو .

وأما قول الشاعر :

[وما خاصم الأقسام من ذي خصومة]

كورهاء مشنّي إليها حليلها (2)

ص: 117

1- أ: " نذر " .

2- الشاهد من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه (62 / 2) ، ومعاني الفراء (204 / 2) ، وتهذيب الأزهري (10 / 360 - كلاً) . وفي معاني الفراء ونقله الأزهري عنه ، وابن النحاس في إعراب القرآن (3 / 71) ، قال الفراء : " وقوله تعالى : قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ مَهْمُوزَةٌ ، ولو تركت همز مثله في غير القرآن قلت : يكلوكم ، بووا ساكنة ، أو يكلا-كم ، بألف ساكنة ، مثل : يخشاكم ، ومن جعلها واوا ساكنة ، قال : كلات بألف يترك النبرة منها ، ومن قال : يكلاكم ، قال : كليت ، مثل : قضيت ، وهي من لغة قريش ، وكلّ حسن ، إلا أنهم يقولون في -- الوجهين : مكلوة ومكلوّ ، بغير همزة ، أكثر مما يقولون : مكليّ . ولو قيل : مكليّ في الذين يقولون : كليت ، كان صوابا . وسمعت بعض العرب ينشد قول الفرزدق : وما خاصم الأقسام من ذي خصومة كورهاء مشنّي إليها حليلها فبني علي شنيّت بترك النبرة " . والرواية في ديوان الفرزدق : مشنوء إليها . ولا شاهد علي هذه الرواية .

فبناه علي (شني) (1)، بإبدال الهمزة ياء؛ لأنها مفتوحة بعد كسرة .

وقد حكى أنّ من العرب من يقول: كليته، بمعني: كالأته، ومكليّ، بمعني: (مكلوء) (2)؛ أي محفوظ، فشني أولي بذلك؛ لكسر عينه .

ولو جعل هذا مطّردا؛ أعني: إبدال الهمزة ياء إذا كانت لام مفعول من فعل علي فعل، كشني، لكان [صوابا] .

[مشيب ومهوب]

وكذلك إذا بني علي فعل، وإن كان أصله فعل، بفتح العين [(3)]، فليس ذا بأبعد من قول من قال: مشيب ومهوب، حملا علي شيب وهوب، (وهما) (4) من الشّوب (5) والهيبة (6) .

ص: 118

1- ب: "شني". والتصويب عن معاني الفراء (2 / 204)، وإصلاح المنطق (143)، والمساعد لابن عقيل (4 / 157)، والممتع لابن عصفور (2 / 550)، وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك مذهب للفراء لم يرتضه ابن عصفور .

2- أ: "مكلوّ".

3- ليس في "ب".

4- ليس في "ب".

5- الشّوب: الخلط، ومشيب: مخلوط .

6- وقالوا أيضا: غار منيل، وأرض مميت عليها، وغصن مريح، ورجل مليم، وهذه حقها أن تكون بالواو، لأنها من الأجوف الواوي، وقالوا في تعليل قلب الواو ياء: لما أعلت في الفعل فقييل: شيب ونيل ونحوه أعلت في اسم المفعول لأنه جار عليه . وقيل: بل أعلت الواو ياء التماسا للخفة، إذ الياء أخف من الواو . وانظر الكتاب (4 / 348)، والمنصف (1 / 288)، ونكت الشتمري (2 / 1192)، والممتع (2 / 455)، والشافية (103)، وشرحها للرضي (3 / 148)، وشرح الكافية الشافية (4 / 2142) .

[معدوّ]

وهذا منته علي أنّ إعلال معدوّ ونحوه حمل علي عدّي وعاد ، مع تقدير طرح المدّة الزائدة ، فيشبه أدلوا ، فيعامل معاملته ، حين قيل فيه : أدل .

[مرضي]

فإذا انضمّ إلي ذلك لزوم (إعلال الفعل) (1) ، بكونه علي فعل ، كرضي ، أوثر إعلال (مفعوله) (2) علي تصحيحه ، قال تعالي : (اذِجِعِي إِلَي رَبِّكَ راضِيَةً مَرْضِيَّةً) (3) ، ولم يقل :

مرضوة ؛ لأنّ القرآن لم ينزل بغير الأولي .

[مقوي]

فإن كانت في مفعول ممّا عينه واو تعيّن الإعلال المذكور ، نحو : قوي علي زيد ، فهو مقويّ عليه ؛ أصله : مقووو عليه ، فاستقل توالي ثلاث واوات بعد ضمّة ، فلجئ إلي التّخفيف بالإعلال .

ص: 119

1- ب : " الإعلال للفعل " .

2- أ : " مفعول " .

3- الفجر : 28 .

وأيضاً: فإذا كان إعلال معدوّ جائزاً، مع أنّ تصحيحه لا يوقع في بعض ما يوقع [فيه] (1) تصحيح مقويّ، فإعلال مقويّ، لإيقاعه في بعض ما ذكر، متعيّن لا محيص عنه .

وهذا الإعلال متعيّن أيضاً لكلّ ما آخره كآخر مفعول مبنيّ، ممّا عينه ولا مه واو .

وإن لحقته التاء فكذلك، ولا فرق بين تقدير لزومها وتقدير عروضها .

[فاعلي : واوية اللام]

(2)

فصل : تبدل الياء من الواو الكائنة لام فاعلي صفة محضة، كالعليا، أو جارية مجري الأسماء، كالذنيا . والأصل فيهما :

ص: 120

1- ساقط من "أ" .

2- مذهب سيبويه وجمهور من النحاة أن فاعلي، معتل اللام بالواو، يجب إعلال واوه ياء، إن كان اسماً أصالة، أو صفة جارية مجري الأسماء، وتسلم الواو في الصفة المحضة غير الجارية مجري الأسماء . وخالف ابن مالك، فقال: تبدل الواو ياء في فاعلي صفة مطلقاً، محضة وغير محضة، وتسلم في الأسماء . ومذهبه أسد لباب الشذوذ، وأبعد عن التكلف والتأويل، وأقويّ تقريراً واحتجاجاً وتوجيهاً، وقد تبع فيه الفراء وابن السكيت والأزهري وأبا علي، وتبعه عدد غير قليل، ومنهم: ولده بدر الدين، وبهاء الدين بن النحاس، وناظر الجيش، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ زكريا الأنصاري . وانظر الكتاب (389 / 4)، والتهذيب (218 / 9 - 19 ضيق، قصو)، والمنصف (161 / 2)، والتكملة لأبي علي (602)، ونكت الشنتمري (1213 / 2)، والشافية (106)، وشرحها للرضي (178 / 3)، ولليزدي (519 / 2)، ولركن الدين (124)، وبغية الطالب لابن الناظم (221)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2121)، والتسهيل (209)، وشرحه لابن عقيل (4 / 157)، والارتشاف (1 / 143)، وأوضح المسالك (4 / 388)، والتذليل والتكميل لأبي حيان (6 / 170 / ب)، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (165 / أ)، وتوضيح المقاصد للمرادي (4 / 126) .

(العلوي والدنوي ؛ لأنهما من) (1) العلوّ والدنوّ . ولكنهما مؤنثا الأعلى والأدني ، والواو في المذكر قد أبدلت ياء لتطرّفها ووقوعها رابعة ، فقلبت في المؤنث حملا علي المذكر ، ولأنّ هذا الإعلال تخفيف ، فكان به المؤنث أولي ؛ لما فيه من مزيد الثقل بالوصفيّة والتأنيث بعلامة لازمة غير مغيّرة في مثال مضموم (الأول) (2) ملازم للتأنيث .

وإذا كانوا (يفرّون) (3) من تصحيح الواو لمجرّد ضمّ الأول ، وكون التأنيث بعلامة ليس أصلها أن تلزم ، فقالوا في الرغوة : رغاية ، فأبدلوا الواو ياء مع الضمّة ، ولم يبدلوا الكسرة حين قالوا : رغاوة ؛ لنقصان الثقل ، ففرّاهم من تصحيحها مع اجتماع المستقلات المذكورة أحقّ وأولي (4) .

وما جاء بخلاف ذلك (فنادر) (5) ، كالتصوي أنثي الأقصى .

فإن كان فعلي اسما محضا ، كحزوي (6) ، لم يغيّر ؛ لعدم مزيد الثقل ، وعدم ما يحمل عليه ، كحمل العليا علي الأعلى .

ص: 121

1- ليس في " ب " .

2- ليس في " ب " .

3- أ: " مما يفرّون " .

4- جاء في الصحاح واللسان والقاموس والتاج (رغو) ، والمحكم (رغو : 36 / 6) : رغوّة اللّبن ورغوته ورغاوته ورغاوته ورغايته ورغايته : زبده . وما حكاه ابن مالك نقلا عن ابن السكيت عن الفراء ، قال : ولم أسمع رغاية . وهذا الذي لم يسمعه الفراء حكاه غيره ، وفي التهذيب (رغو : 8 / 118) : ولم نسمع رغاوة .

5- أ: " فنادر " .

6- حزوي : موضع في نجد بديار تميم ، وجبل من جبال الدهناء ، ونخل بحذاء قرية بني سدوس باليمامة . انظر معجم البلدان (2 / 255) .

وهذا الذي ذكرته ، وإن كان خلاف المشهور عند التصريفيين ، فهو مؤيد بالدليل ، وهو موافق لقول أنمة اللغة ، فمن قولهم ما حكاه الأزهرى (1) عن ابن السكيت ، وعن الفراء أنهما قالوا-: ما كان من التعوت مثل الدنيا والعليا ، فإنه بالياء ؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز قالوا : القصوي ، فأظهروا الواو ، وهو (نادر) (2) ، وبنو تميم يقولون : القصيا .

هذا قول ابن السكيت وقول الفراء (3) ، والواقع علي وفقه ، قال الله تعالى : (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا) (4) ، وقال تعالى : (وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا) (5) ، وهاتان صفتان محضتان .

والتحويون يقولون : إن هذا الإعلال مخصوص بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة ، أو بالدنيا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن حزوي تصحيحه شاذ ، كتصحيح (حيوة) (6) ، وهذا قول لا دليل علي صحته ، فلا مبالاة باجتنابه .

ص: 122

-
- 1- انظر التهذيب له (قصو: 9 / 219) . والأزهرى سبقت ترجمته في الحاشية (306) ص (90) ، وكذلك ابن السكيت في الحاشية (78) ص (25) ، والفراء في الحاشية (27) ص (10) .
 - 2- أ: " نادر " .
 - 3- انظر التهذيب (قصو: 9 / 219) ، وإصلاح المنطق (139) .
 - 4- الأنفال : 42 .
 - 5- التوبة : 40 .
 - 6- ب: " حياة " . وانظر الشافية (102) .

فصل : من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلي اسما ، كالثنوي (1) ، والبقوي (2) ، والتقوي ، والفتوي ، والأصل فيهنّ الياء ؛ لأنهنّ من الثني ، والبقيا ، والتقي مصدر تقيت ؛ بمعني اتقيت ، والفتيا .

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطّردا ، ويزعمون أنّ ذلك فعل فرقا بين الاسم والصفة ، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنّه مستثقل ، فكان الاسم أحمل له لخفته وثل الصفة ، كما أنّهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة حرّكوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة علي أصلها (3) .

ص: 123

1- الثنوي ، والثنيان : الاسم من الاستثناء ، والثنوة : الاستثناء ، والثنيا والثنوي : ما استثنيه . اللسان (ثني) .

2- قال ابن سيده : " البقاء ضدّ الفناء . بقي بقاء ، وبقي بقيا ، الأخيرة لغة بلحارث بن كعب . وأبقاه ، وبقّاه ، وتبقّاه ، واستبقاه . والاسم : البقوي والبقيا ، وأري ثعلبا قد حكى : البقوي ، بالواو وضم الباء . إن قيل : لم قلبت العرب لام فعلي ، إذا كانت اسما وكان لامها ياء ، واوا حتي قالوا : البقوي ، وما أشبه ذلك نحو : التقوي والعوي ؟ فالجواب : إنهم إنما فعلوا ذلك في فعلي لأنهم قد قلبوا لام الفعلي إذا كانت اسما ، وكانت لامها واوا ، ياء طلبا للخفة ، وذلك نحو : الدنيا والعليا والقصيا ، وهي من : دنوت وعلوت وقصوت ، فلما قلبوا الواو ياء في هذا وغيره مما يطول تعداده عوضوا الواو ، من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع ، بأن قلبوها في نحو البقوي والثنوي واوا ، ليكون ذلك ضربا من التعويض ومن التكافؤ بينهما " . المحكم (بقي : 6 / 316) ، واللسان (بقي) نقلا- عن المحكم .

3- كحلقات وجمرات وجففات في الأسماء ، وسهلات وصعبات وطفلات في الصفات ، وحكم مفتوح الأول كمكسوره كمضمومه . وانظر المنصف (2 / 158) ، والمفصل (191) ، وشرحه لابن يعيش (5 / 28) ، والممتع (2 / 542) ، والمساعد (4 / 158) ، وشرح الشافية للرضي (3 / 177) .

وألحقوا بالأربعة المذكورة: الشروي (1)، والطغوي (2)، والعووي (3)، والرعووي (4)، زاعمين أن أصلها من الياء .

والأولي عندي جعل هذه الأواخر من الواو؛ سدًا لباب التكثير من الشذوذ حين أمكن سدّه .

وذلك أن الشروي معناه المثل، ولا دليل علي أن واوه منقلبة عن الياء، إلا ادعاء من قال: إنّه من شريت (5)، وذلك ممنوع؛ إذ هي دعوي مجردة عن الدليل، مع أن الشروي إذا كان غير مشتق وافق كثيرا من نظائره، كالتدّ، و [البدّ] (6)،

ص: 124

1- الشروي: المثل. قال أبو سعيد: يقال: هذا شرواه وشريته؛ أي: مثله، وفي حديث علي: ادفعوا شرواها من الغنم: أي مثلها. انظر اللسان (شري)، والمنتخب لكراع النمل (286، 572).

2- الطغوي والطغيان والطغوان: مجاوزة الحدّ من العصيان والكفر. قال الزجاج: "قوله: كَذَبَتْ ثُمُودٌ بِطُغُوها أي: بطغيانها، وأصل طغواها: طغياها. وفعلها إذا كانت من ذوات الياء أبدلت في الاسم واوا ليفصل بين الاسم والصفة، تقول: هي التقوي، وإنما هي من تقيت، وهي البقوي من بقيت، وقالوا: امرأة خزيا لأنه صفة". وما ذكره الزجاج، خلاف ما يراه ابن مالك الأولي. وانظر معاني الزجاج (5/333)، واللسان (بقي).

3- العوّي: العوّي: نجم من منازل القمر، وهو من أنواء البرد، جاء مؤنثة عن العرب، ويمدّ فيقال: العوّاء وقيل: القصر الأكثر، وقيل العكس، وهو رابع ثلاثة أنجم ملتوية منفرد عنها قليلا، وقيل: هو خامس أربعة، وبه سميت هذه المجموعة العوّي، ومن سجعهم: إذا طلعت العوّاء، وجثم الشّماء، طاب الصّلاء. ومن أسجاعهم أيضا: إذا طلعت العوّاء ضرب الخباء، وطاب الهواء، وكره العراء، وشتنّ السّقاء. انظر التهذيب (عوي: 3/256 - 57)، والمنصف (2/159)، وسر الصناعة (2/591)، واللسان (عوي).

4- والرعووي: اسم من الإرعاء، وهو الإبقاء، والرعووي والرّعي: رعاية الحفاظ للعهد، والرعووي: حسن المراجعة والنزوع عن الجهل. انظر التهذيب (رعي: 3/163)، واللسان (رعي).

5- ذهب إلي ذلك أكثر من واحد. انظر الأصول لابن السراج (3/266)، وسر الصناعة لابن جني (2/592)، والمنصف له (2/158)، والنكت للشنتمري (2/1138).

6- ساقط من "أ".

والحتن ، والتّن ، والشّيع ، والصّرع ، معني كلّ واحد من هذه كمعني الشّروي (1) ، ولا اشتقاق لها ، فالأولي بالشّروي أن يكون غير مشتق .

وأما الطّغوي : فإنّه قد روي في فعله : طغيت طغيانا ، وطغوت طغوانا ، فردّ الطّغوي إلي طغوت أولي من ردّه إلي طغيت ؛ تحبّا للشّدوذ .

وأما العوّي : فهو من عويت السّيء : إذا لويته . وقد روي منه : عوّة ، بتغليب الواو علي الياء ، كما فعل في الفتوة ، فليس ذلك لأنّه علي فعلي . ويحتمل أن يكون عوّي مقصورا من عوّاء ؛ فعّال من عويت ، فتكون واوه عينا مضعّفة ، كالواو في شواء ، إذا قصر ، فليل فيه : شوي ، ومنع من الصّرف لتأنيته باعتبار كون مسماه منزلة .

ويحتمل أن يكون منقولاً من عوّي ؛ فعّل من عويت ، فسوّوا المنزلة بهذا الوزن من الفعل ، كما بشمّر فرس ، وببدر ماء ، ويعثر موضع (2) .

ص: 125

1- أي : جميعها بمعني مثل . ومما جاء أيضا بمعني مثل : نحو ، وترب ، وسنّ ، وصنو ، وقرن ، وضرع ، وشلو ، وشلّة ، وطبع ، وطباع ، وطبيع ، وطلع . وانظرها في موادها من اللسان .

2- ليس في كلام العرب علي فعّل مما يمكن أن يكون أصله فعّل إلا : بذّر : وهي من التبذير ؛ وهو التفريق ، وهو اسم بئر بمكة لبني عبد الدار ، حفرها هاشم بن عبد مناف عند خطم جبل خدمة علي فم شعب أبي طالب . ويقم : وهو العندم ، صبغ أحمر يقال له دم الأخوين . وتوّج : اسم مدينة بفارس قريبة من كازرون ، ويقال لها أيضا : توّز . وخصّم : لقب العنبر بن عمرو بن زيد مائة بن تميم ، واسم موضع ورد ذكره في شعر لجرير ، ورجز لغيره . وخمّر : اسم موضع شعب من أعراض المدينة . وخوّد : اسم موضع ورد ذكره في شعر لذي الرمة ، واسم فرس . وشلم : اسم بيت المقدس . وشمّر : اسم فرس جد جميل بن يعمر العذري . وعثر : موضع مأسدة من أعمال زبيد في اليمن . ونطّح : اسم موضع . وسلدر : لعبة للصبيان ، وتضم سينها . وانظر المعرّب (59 - 61) ، وليس في كلام العرب (289 - 90) ، وشفاء الغليل للخفاجي (84 - 85) ، وقصد السبيل للمحبي (1 / 292 - 94) ، ومعجم البلدان (1 / 361 ، توج : 2 / 56 ، توز : 2 / 58 ، خصم : 2 / 377 ، خمّر : 2 / 388 ، خود : 2 / 400 ، شلم : 3 / 359 ، عثر : 4 / 84 ، نطح : 5 / 291) .

ويعتذر (عن) (1) دخول الألف واللام بما يعتذر عن دخولهما في اليسع (2).

وأما الرَّعوي فهو من: ارعويت، لا من: رعيت (3). وهذا قول أبي علي (4)، رحمه الله تعالى.

ص: 126

1- أ: "عند".

2- اليسع والليسع: اسم نبي عليهم جميعا الصلاة والسلام، ورد مرتين: في الآية 86 من سورة الأنعام، وفي الآية 48 من سورة ص، قرئ في الموضعين بتشديد اللام وبخفيفها، فقراءة حمزة والكسائي وخلف والأعمش: (الليسع) بالتشديد، علي أن أصله: (ليسع) كضيقم، وقدّر تنكيره فدخلت (ال) للتعريف عليه، ثم أدغمت اللام في اللام، وقرأ الباقر بلام واحدة مخففة، علي أنه منقول من المضارع (يوسع) كيوعد، ثم أسقطت اللام، كما فعلوا ذلك في يطاء. وانظر الإتحاف لابن البنا (255)، والمعرب للجواليقي (299، 355)، وحاشية الصبان علي الأشموني (181 / 1).

3- انظر مذهب أبي علي في كتابه: التكملة (601 - 602)، وإيضاح الشعر (148)، وفي المنصف لابن جني (157 / 2 - 60)، وهو مذهب ارتضاه ابن جني، ونسبه الأزهرى للكسائي. وعلي أن الرَّعوي من ارعويت جمهور من اللغويين، منهم الأزهرى، وارتضى هذا ابن الشجري. وانظر المنصف (2 / 158)، وسر الصناعة (88 / 1، 591 / 2)، والتهذيب (رعي: 163 / 3)، وأمالى الشجري (454 / 2).

4- أبو علي (288 - 377): أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، إمام المدرسة النحوية البغدادية في زمانه بلا منازع، وشيخ شيوخ العربية بعده. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (120)، وإنباه الرواة للقفطي (1 / 308 - 10)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (232 - 33)، والبلغة للفيروزبادي (80 - 81)، وإشارة التعيين لليمانى (83 - 84)، وتاريخ العلماء النحويين للتوخى المعري (26 - 27)، وبغية الوعاة للسيوطي (1 / 496 - 98)، وغاية النهاية لابن الجزري (1 / 206 - 207)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (2 / 80 - 82)، ومعجم الأدياء لياقوت (2 / 811 - 21).

وهذا أولي من شذوذ يؤدي إلي قول من قال (1): أبدلت الواو من الياء في فعلي اسما مقاصّة منها إذا كانت هي المغلّبة عليها في معظم الكلام . وحسب هذا الكلام ضعفاً أنه يوجب أن يكون ما فعل من الإعلال المطرد الذي اقتضته الحكمة ظلماً وتعدياً؛ إذ المقاصّة لا تكون في غير تعدّ.

وقولهم: فعل هذا الإعلال فرقا بين الاسم والصّفة، كما فرّق بينهما في جمع فعلة ليس بجيّد أيضاً؛ لأنّ الالتباس هناك واقع، كجلدات وندبات وعدلات وحشرات، فبتسكين عيناتها يعلم أنّهنّ جمع جلدة بمعنى شديدة، وندبة بمعنى نشيطة، وعدلة بمعنى ذات عدالة، وحشرة بمعنى رقيقة. وبفتحها يعلم أنّهنّ جمع مرّة (2) من جلد وندب وعدل وحشر، فظهرت فائدة الفرق هناك.

وأما ثنوي وأخواتها فألفاظ قليلة، يكتفي في بيان أمرها بأدني قرينة، لو خيف التباس، فكيف والالتباس مأمون؛ إذ لا توجد صفات توافق ثنوي وأخواتها لفظاً

ص: 127

1- ذكر ذلك ابن جني في المنصف (2/157)، وسر الصناعة (1/88، 2/591)، وابن سيده في المحكم (بقي: 6/316)، وغيرهما.

2- أي: جمع اسم المرّة.

ومما يبيّن أنّ إبدال يائها واوا شاذ تصحيح ياء الرّيّا: وهي الرّائحة، والطّغيا: وهو ولد البقرة الوحشيّة، تفتح طاؤه وتضمّ، وسعيا (1): اسم موضع. فهذه الثلاثة الجائية علي الأصل والتّجّيب للشّدوذ أولي بالقياس عليها.

[إعلال الواو أو الياء ألفا]

فصل: إذا وقع بعد فتحة ياء، أو واو، متحرّكة، أبدلت (الياء، أو الواو) (2)، ألفا، نحو: ناب، وباب، وحصي، وعصا، وباع، وراع، وسبا، وصبا. (أصلهنّ) (3): نيب، وبوب، وحصي، وعصو، (وبيع، وروع) (4)، وسبي، وصبو، (بدلالة) (5) قولهم: أنياب، وأبواب، وحصيات، وعصوات، وبيع، وروع، وسبي، وصبوة.

[شروط قلب الواو أو الياء ألفا]

[الشرط الأوّل: تحرّكها]

فلما انفتح ما قبل الياء والواو، وتحرّكتا في الأصل، قلبتا ألفين، ولو سكنتا في الأصل لصحّتا، كما صحّتا في سيف وخوف.

ص: 128

- 1- سعيا: واد بتهامة قرب مكة، أسفله لكنانة وأعلاه لهذيل. وقيل: جبل. انظر معجم البلدان (221/3).
- 2- ليس في "ب".
- 3- ب: "وأصلهنّ من".
- 4- ب: "وبيع، وروع".
- 5- ب: "بدليل".

وربما قلبتا بعد الفتحة ، وإن سكنتا في الأصل ، كقولهم في دويبة : دوابة (1) ، وفي صومة : صامة . أنشد ابن برهان (2) :

تبت إليك فتقبّل تابتي

وصمت ربّي فتقبّل صامتي (3)

[الشرط الثاني : كونهما والمفتوح قبلهما في كلمة واحدة]

فلو كانت الفتحة في كلمة ، والواو والياء في الأخرى ، لم يكن إلي هذا الإعلال سبيل ، نحو : إنّ ولدك يقظ .

[الشرط الثالث : كون تحركهما غير عارض]

وكذلك لو كانت الحركة عارضة ، كقول من قال في جبال :

جبل (4) .

ص: 129

1- جاء في سر الصناعة : " وأخبرنا أبو علي قال : قرأت علي أبي بكر في بعض كتب أبي زيد : سمعت أبا عمرو الهذلي يقول في تصغير دابة : دوابة . قال أبو علي : أراد دويبة ، فقلبت الياء ألفا " . سر الصناعة (1 / 308 ، 669) ، وانظر المسائل البغداديات لأبي علي (395) .

2- ابن برهان (. . . - 456) : أبو القاسم ، عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي العكبري ، المعروف بابن برهان . إمام بغداد في زمانه . ترجمته في : إنباه الرواة للقفطي (2 / 213 - 15) ، ونزهة الألباء لابن الأنباري (259 - 60) ، والبلغة للفيروزآبادي (138 - 39) ، وإشارة التعيين لليمانى (199) ، وبغية الوعاة للسيوطي (2 / 120 - 21) ، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (4 / 75) . وانظر ما أنشده ابن البرهان في شرحه علي اللمع (462) .

3- الشاهد نسبه ابن البرهان في شرحه علي اللمع للعربي ، وهو غير منسوب في سر الصناعة (2 / 669) ، وشرح الشافية للجاربردي بحاشية الغزي عليه (277) ، وشرح الشافية للأنصاري (193) ، واللسان والتاج (توب ، قوم) ، والمخصص (13 / 90) ، وبغية الطالب لابن الناظم (184) والجمهرة لابن دريد (3 / 488) ، وأنشد ابن دريد بعده : أدعوك بالعتق من النار التي أعددتها للظالم العاتي العتي فأعطني ممّا لديك سألتي

4- جيالّ وحيالّة : الصّبع ، غير منصرف للتأنيث والتعريف ، معرفة من غير ألف ولام ، وهي كذلك في المنتخب لكراع ، وجاء في اللسان : وقال كراع : الجيالّ ، فأدخل عليها الألف واللام . والجيالّ : الضخم من كل شيء . وانظر سفر السعادة للسخاوي (1 / 211) ، والصحاح واللسان (جالّ) ، والممنتخب لكراع النمل (1 / 135) ، والمنصف لابن جني (3 / 6) ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2125) .

إشارة

ولو سكن ما بعدهما فكذلك ، نحو : بيان ، وعوان (1) ، وحوير (2) ، وغيور ، فإتھما لو أبدا عند سكن ما بعدهما لالتقي ساكنان ، وعند التقائهما يلزم أحد الأمرين ؛ إمّا حذف أحدهما ، فيلتبس مثال بمثال ؛ لأنّ بيانا وعوانا يصيران لو أعلاّ : بانا وعانا . وإمّا تحريك أحدهما ، وذلك رجوع إلي ما ترك من التصحيح ، فتعيّن استصحابه .

[حذف الألف المنقلبة في نحو الأعلون والأعلين]

فلو كانت الواو والياء لاما مضمومة ، أو مكسورة ، قبل واو ، أو ياء ساكنة مفردة ، حذفت بعد قلبها ألفا ، نحو : جاءني الأعلون ورأيت الأعلين . والأصل : الأعليون والأعلين .

ولم يمنع إعلال هذه الياء ونحوها سكن ما بعدها ؛ لأنّها لام ، وحذف اللام لساكن منفصل كثير ، فإذا حذفت لساكن متصل ، كما هو في الجمع المذكور ، فليس بمنكور .

ص: 130

-
- 1- العوان من البقر وغيرها : التّصف في ستّھا ، وهي التي بين الفارض ، وهي المسنة ، وبين البكر ، وهي الصغيرة ، وقيل : العوان من البقر والخيل : التي تتجت بعد بطنها البكر . والعوان من النساء : التي قد كان لها زوج ، وقيل : الثّيب ، و حرب عوان : كان قبلها حرب ، أي : التي قوتل فيها مرة بعد الأخرى ، كأنهم جعلوا الأولي بكرا . اللسان (عون) .
 - 2- الحوير : الاسم من المحاورة ، يقال : سمعت حويرهما وحوارهما . والحوير : المعادة والمضادّة . اللسان (حور) .

وأيضاً: فإنّ اللام أقبل لتأثير أسباب الإعلال من العين، ولذلك صحّت واو عوض، وبياء عيبة (1)، وأعلّت واو شجوية، وبياء نهو، وهما من الشّجو والنّهية.

بل: قد تتأثر اللام؛ لضعفها، بالكسرة المنفصلة، نحو: ابن عمّي دنيا، وهو من الدّنو (2).

وأيضاً: فإنّ إعلال لام الأعلين ونحوه لا يوقع في لبس، بخلاف إعلال عين غيور وأمثاله.

[الشرط الخامس: ألا تكونا لاما بعدها ألف]

إشارة

فلو كانت اللام مفتوحة بعدها ألف صحّحت؛ لخفة الفتحة والألف.

ولأنّ هذا التّوع إمّا مثنوي، نحو: فتيان، أو غير مثنوي كصميان (3)، فلو أعلّت في المثنوي التّيس بالمفرد حين يضاف، ولو أعلّت في غير المثنوي التّيس بفعال، فإنّه كثير، وكلا الأمرين منتف في الجمع المذكور إذا أعلّ. وكذلك ما أشبه هذا الجمع في

ص: 131

1- رجل عيبة وعيَاب وعيَابة: كثير العيب للناس. اللسان (عيب).

2- يقال: هو ابن عمّي دنية، ودنيا ودنيا، بالتّوين في الأخيرين ومن غير تّوين، وابن عمّي لِحًا، ومثله: ابن أخيه أو أخته أو خاله. كلّ ذلك معناه: لازق التّسب لاصقه. انظر إصلاح المنطق (312)، والصحاح واللسان والتاج (دنو)، والتّهذيب (دنو: 14 / 189)، والشّافية (105).

3- الصّميان: الرّجل الشّديد المحتك السنّ، والشّجاع الصادق الحملة، والجريء علي المعاصي، وذو التّوّب علي الناس. قالوا: وأصل الصّميان في اللغة السرعة والخفة. والصّميان، مصدر: التّلفّ والتّوّب. اللسان (صما).

(كون) (1) لآمه آء؁ أو آواآر مفآوآة بعد فآآة؁ وقبل آوا ساآنة؁ كبناء مثل عنكبوت من رمى (2)؛ فإن أصله: رمىوت؁ مثل: أعلون؁ فآقلب آلاء الآانية ألفا؛ لآآركها وانفآآ ما قبلها؁ آم آآذف لملآفة الواو بعدها؁ فآصبر: رمىوتا (3)؁ وسهّل ذلك أمن اللبس؛ إذ لآس فآ الكلام فعول؁ ولا فعولآ.

[مثل عضر فوط من غزو ورمى]

(4)

فلو كان بعد اللام المذكورة آوان؁ أو آءان؁ أو آواو آء؁ آعلآا كآءى النّسب؁ وكسرت اللام مطلقا؁ وقلبآ آوا إن لم آكنها؁ كبناء مثل عضر فوط من غزو أورمى؁ فإنك آقول فآه من غزو: غزووى؁ والأصل: غزوووو؁ آم عمل به ما عمل باسم مفعول من قوى.

ص: 132

1- أ: "كونه".

2- انظر المسألة فآ المنصف (257/2 - 58)؁ والممتع (740/2)؁ وشرح الكافآة الشافآة (4/2208).

3- إن قآل: لم آآذف الألف من (رمىاوت) للآلآقاء الساآنآن ولم آآذف الواو؁ وهى أقرب للطرف؁ والمعروف أن الطرف؁ وما هو أقرب إآه؁ أوى بالآعلال والآآآآر؟ فالآواب؁ وقد ذكره ابن آنى وابن عصفور: لم آآذف الواو لأنها زآآ مع آآء؁ فلم آآز انفراد آآء آونها؁ إذ كل زآآآآآ زآآآآ معا فإنهما آآذفان معا؁ كما فآ الآرخآم والآصآر؁ فلزم بقاء الواو للزوم بقاء آآء؁ لعدم موجب آآذفها.

4- العضر فوط: مضى آفسره فآ الآاشآة (151) ص (46) من هذا الآآاب. والأصل فآ مثل عضر فوط من غزو: غزوووو؁ فآرة آآآماع الواواآ؁ فقلبآ الآآرة؁ لضعفها بآطرفها؁ لأن الطرف أوى بالآآآر؁ آء؁ فصار غزووى؁ فآآآمعآ الواو الآآرة بالآء؁ وسبقت أولاهما ساآنة؁ فأعلآ آء؁ آم أآآمعآ آلاء فآ آلاء؁ فقآل: غزووى؁ فأبدلت الضمة قبل آلاء المشددة كسرة؁ لآسلم آلاء؁ كآلا آآصل الآور؁ وكراهة لها قبل آلاء؁ فقآل: غزووى. واسم المفعول من غزو: مغزى؁ وهوى الأصل: مغزوو؁ آم مغزووى؁ آم مغزى؁ آم مغزى؁ ففعل به ما شرح فآ عضر فوط من غزو.

وتقول فيه من رمي : رميويّ ، والأصل : رميوي ، فقلبت الواو ياء وأدغمت ، كما فعل باسم مفعول من رمي ، ثم استثقل توالي الياءات ، فأبدلت المكسورة واوا ابتداء ، أو بعد قلبها ألفا (1) .

وكذلك يفعل بكل ما قبل ياء مشددة من ألف رابع ، أو مزيد للإلحاق .

فإن كان زائدا محضاً ، أو خامساً فصاعداً ، حذف .

وقد تقلب واوا ألف التانيث إن سكن ثاني ما هي فيه رابعة ، كحبلويّ ، والحذف أجود ، وربّما قيل : حبلأويّ (2) .

ص: 133

1- الأصل في مثل عضر فوط من رمي : رميوي ، فالتقت الياء الأخيرة مع الواو قبلها ساكنة ، فقلبت ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، فقيل : رميويّ ، فكره توالي الياءات ، فأبدلت واوا الياء الثانية ، لقرّبها من الطرف ، واستعصاء المشددة لتقوّيها بالتضعيف ، فقيل : رميويّ ، ثم أبدلت ضمة الواو كسرة كراهة لها قبل الياء ، ولتسلم الياء ، فقيل : رميويّ ، وسلمت الواو للياء المشددة بعدها ، تشبيها لها بياءي النسبة . أو يقال : كان رميوي ، ثم رميويّ ، ثم أبدلت الياء الثانية ألفا ، ثم قلبت الألف واوا مكسورة علي حدّ قلبها في حبلويّ ومرمويّ ، فقيل : رميويّ . أما اسم المفعول من رمي ، فالأصل : مرموي ، ثم مرمي ، ثم مرمي .

2- الألف إما منقلبة عن أصل هو الواو أو الياء ، وإما زائدة للتانيث ، أو زائدة للإلحاق . وهي أيضا : إما ثلاثية ، أو رباعية فصاعدا . فالثلاثية يجب قلبها واوا ، سواء كانت منقلبة عن واو أو عن ياء ، ولا تكون الثلاثية غير المنقلبة عن أصل ، ولذلك وجب إثباتها وعدم حذفها ، ولأن حذفها إجحاف بالاسم لتقصانه بالحذف عن أقل الأصول . وأما قلبها واوا فلأنها إن كانت عن واو كالألف عصا وقفا فظاهر ، لأنه رجوع إلي الأصل ، فتقول فيهما : عصويّ وقويّ . وإن كانت عن ياء ، كألف رحي وهدوي ، فوجب أيضا قلبها واوا ؛ لأنه لما اضطر إلي تحريك هذه الألف ؛ لاستلزام ياء النسبة تحريك ما قبلها بالكسر ، ولم يكن سبيل لتحريك هذه الألف ، تعين قلبها حرفا يقبل الحركة ، ولو قلبت إلي ما هو أصلها ، أقصد ولو قلبت ياء لأدي ذلك إلي اجتماع ثلاث ياءات ، هي وياء النسبة ، بالإضافة إلي كسرة الأولى ، وهي بمثابة ياء رابعة ، ولقلت : رحيّ وهدويّ ، علي مثال : أمييّ ، وهو علي غير القياس ، وفي غاية الاستثقال ، فتعين قلبها واوا ، فتقول : رحويّ وهدويّ . وإن كانت الألف رابعة فإما أن يكون ثاني ما هي فيه ساكنا أو متحركا . فإن كان الثاني متحركا وجب حذف هذه الألف ، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر ، وكأن الكلمة خماسية ، والألف في الخماسية يجب حذفها ، فتقول في نحو : جمزي وحيدي ، وهما وصفان بالسرعة والنشاط : جمزيّ وحيديّ . وإن كان الثاني ساكنا ، فلا تخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصل ، أو زائدة للتانيث أو للإلحاق . فإن كانت منقلبة عن أصل فالأحسن والأفصح قلبها واوا ، لأن الأحسن في المنقلب عن أصل أن يأخذ حكم الأصل ، وهو الإثبات . وأما قلبها واوا ، فإن كانت عن واو فهو رجوع بها إلي أصلها ، وإن كانت عن ياء فلنلا تجتمع الياءات ، وقد كرهوا اجتماعها في الثلاثي ، وهم أشد كرها لذلك في الرباعي ، لما فيه من مزيد الثقل بهذا الحرف الرابع ، وعليه فتقول في ملهي ومقهي ، وهما من اللّهو والقهو : ملهويّ ومقهويّ ، وتقول في مرمي ومسعي ، وهما من الرمي والسعي : مرمويّ ومسعويّ . ويجوز ، في غير الأحسن والأفصح ، حذف هذه الألف ؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول ، فتقول : ملهويّ ومقهيّ ومرميّ ومسعيّ . وإن كانت الألف الرابعة ، فيما ثانيه ساكن ، زائدة للتانيث أو للإلحاق ، ففيها ثلاثة أوجه : الأول : وهو المختار والأحسن والأكثر ، وهو حذفها ، فرقا بين المنقلبة والزائدة ، فتقول فيما ألفه للتانيث ، كحبليّ وصغريّ : حبليّ وصغريّ ، وفيما ألفه للإلحاق كمعزيّ وأرطيّ : معزيّ وأرطيّ . الثاني : قلب هذه الألف واوا ، تشبيها لها بالألف المنقلبة عن أصل ، فتقول : حبليّ وصغريّ ومعزويّ وأرطويّ . وهذا الوجه أقل من الأول . الثالث : أن يفصل بين الألف وياء النسبة بواو ، فتقول : حبلاويّ وصغراويّ ومعزاويّ وأرطاويّ . وقد اختلف في هذه الألف ، فقيل : هي زائدة دخيلة ، والواو منقلبة عن الألف التي للتانيث أو للإلحاق ، والأصل : حبليّ . وقيل : بل هذه الألف هي الألف الرابعة التي كانت قبل النسبة ، والواو هي الدخيلة . وعلي كل حال : هذا الوجه الثالث أقل من سابقه ، وهو وجه رديء لوجود الدخيل بلا سبب . أما إن كانت الألف خامسة أو سادسة ، فليس فيها غير الحذف للاستثقال ، منقلبة كانت أو غيرها ، فتقول في مشتريّ ومستصفيّ : مشتريّ ومستصفيّ . إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ، فيجيز فيها يونس ما يجوز في الرباعي من الحذف والقلب واوا ، فتقول في معلّيّ ومعلّويّ : معلّيّ ومعلّويّ . واختلف في أي الوجهين أفضل ، فالمبرد يري الحذف أفضل ، وأبو عمرو يري القلب أفضل . وانظر الشافية (39) ، وشرحها للرضي (2 / 35) ، وللعجبردي (267 - 69) ، ولليزدي (1 / 168 - 70) .

إشارة

فصل : ويمنع من قلب الواو والياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، خوف توالي إعلايين ؛ لأنه إجحاف ، وماله أيضا إلي التقاء الساكنين ، وذلك نحو (هوي) ، أصله : هوي (1) ، فكل واحد من الواو والياء متحرك مفتوح ما قبله ، فلو أعلا لزم المحذور الذي ذكر ، ولزم بقاء الاسم علي حرف واحد ، وبقاء الفعل علي حرفين ثانيهما ألف (2) .

ولو صححا أهمل مقتضي كل واحد من السببين ، فتعين تصحيح أحدهما وإعلال الآخر .

ص : 135

1- ب : " هوي ، أصله : هوي " .

2- لو اجتمع في كلمة واوان كالحوي ؛ مصدر حوي ، وألفه واو بدليل الحوة في معناه ، والحو في جمع أحوي ، وحواء في مؤنثه ، أو اجتمع ياءان كالحيا للغيث ، وألفه ياء بدليل قولهم في التننية حيان ، أو اجتمع واو وياء كالهوي ، وكان كل منهما مستحقا لإعلاله ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فإنه يقتصر علي إعلال اللام لتطرفها ، والطرف أولي بالإعلال ، وتسلم العين ؛ لئلا يجتمع في كلمة إعلا لان بلا فاصل ، وذلك ممتنع ؛ إذ لو أعلا معا بقلبهما ألفين لتعين حذف أحد الألفين لالتقاء الساكنين ، ثم حذف الأخرى في الاسم المتمكن لملاقة التنوين ، وهو نون ساكنة ، أي لالتقاء الساكنين أيضا ، فيبقي اسم متمكن علي حرف واحد ، وذلك ممتنع ، لما فيه من مزيد الإجحاف به ، وما أفضي إلي ممتنع فهو ممتنع ، وعدم دخول التنوين في الفعل ، يقيه ، فيما لو أعلا معا ، علي حرفين ، وهو ممتنع أيضا . فإن قيل : فما تقول في قه ، ولم يق ، ولم يعد ؟ فالجواب : هذا حذف عارض وليس لازما ، ولا حكم للعارض . وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2129 - 2130) .

(وكان إعلال الآخر أولي) (1)؛ لأنه لو صحَّح عرض لحركات الإعراب الثلاث، وللكسر عند الإضافة إلي ياء المتكلم، (ولإدغام) (2) إن وليه مثله، والإدغام إعلال، فيلزم حينئذ توالي (إعلالين) (3)، وليس الأول معرّضاً لشيء مما ذكر، فكان بالتصحيح أولي.

[تقرير علي الشرط السابق : إن أعلت الألام بغير الإعلال المذكور جاز إعلال العين به]

وإن كان الإعلالان مختلفين اغتفر اجتماعهما إن كان مخلصاً من كثرة الثقل، ولم يوقع في محذور آخر، كالتباس مثال بمثال، ونحو ذلك، ولذلك قيل في مصدر احواي : احوياء وحويآء . والإعلال قول سيبويه، والتصحيح قول المبرّد (4).

ص: 136

1- ب : " وكان الآخر أولي بالإعلال " .

2- ب : " والإدغام " .

3- ب : " الإعلالين " .

4- المبرّد (210 - 285) : أبو العباس ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي . شيخ المدرسة البصرية بعد المازني ، وتلميذ المازني ، صاحب الكامل والمقتضب . ترجمته في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي (96 - 108) ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (108 - 20) ، ومراتب النحويين لأبي الطيب (135 - 36) ، وتاريخ العلماء النحويين للتتوخي المعري (53 - 65) ، وإنباه الرواة للقفطي (3 / 241 - 53) ، ونزهة الألباء لابن الأنباري (164 - 73) ، والبلغة للفيروزبادي (216 - 17) ، وإشارة التعيين لليمانى (242 - 43) ، وبغية الوعاة للسيوطيسس (1 / 269 - 71) . وانظر المسألة في : الكتاب (4 / 404) ، والمقتضب (1 / 313) ، والمنصف (2 / 221) ، والممتع (2 / 588) . وحواي الفرس وغيره : مال سواده إلي الخصرة ، أو مال حماره إلي السواد . اللسان (حوا) .

إشارة

ويمنع من الإعلال المذكور أيضا كون حرف اللّين عين فعل الذي يلزم صوغ الوصف منه علي أفعال وفعلاء ، أو عين مصدره ، نحو : عور عورا فهو أعور ، وغيد الغلام فهو أغيد .

[علّة عدم الإعلال في هذا النوع]

وإنّما لم تعلّ عين هذا النوع مع تحركها وانفتاح ما قبلها حملا علي افعالّ كاعورّ ، فإنّهما مستويان في أن لا يستغني عنهما ، أو عن أحدهما ، أفعال الذي مؤنّته فعلاء ، فأرادت العرب أن يتوافقا لفظا ، كما توافقا معني ، وذلك بحمل أحدهما علي الآخر ، وكان حمل فعل علي افعالّ فيما يستحقّه من التصحيح أولي من حمل افعالّ علي فعل فيما يستحقّه من الإعلال ؛ لأنّ التصحيح أصل ، والإعلال فرع .

وأيضا : فإنّ فعل لا يلزم باب (أفعال وفعلاء) ، و (افعالّ) يلزمه غالبا ، فكان الذي يلزم المعني الجامع بينهما أولي بأن يجعل أصلا ، ويحمل الآخر عليه .

وأيضا : فإنّ إعلال اعورّ ونظائره يوقع في التباس ؛ لأنّه متعذّر ، إلّا أن تنقل حركة عينه إلي فائه ، وتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء ، فيصير اعورّ حينئذ : عازّ ، مماثلا

لفاعل من العرّ (1)، وتصحيح عور ونظائره لا يوقع في شيء من ذلك، فكان متعيّنًا .

وأما العور وغيره من مصادر فعل المذكور، فصحّح حملا علي فعله، كما أعلّ الغار بمعني الغيرة حملا علي فعله .

ومن العرب من يقول في عور : عار، فمقتضى الدليل أن يكون المصدر عارا .

ولو قيل : إنّما صحّح العور حملا علي الأعور لكان صوابا (2) .

[الشرط الثامن : ألا تكونا عين افتعل بمعني تفاعل]

وممّا كفّ سبب الإعلال فيه بالحمل علي غيره في التصحيح افتعل الموافق تفاعل (3)، نحو : اجتور القوم، فإنه بمعني تجاوروا، فعوملا معاملة عور واعورّ .

ص: 138

1- ب : " العرّو " . والعرّ، بفتح العين : الجرب، والغلام، والجارية عرّة، ويقال : عررته عرّا فأنا عارّ : إذا أتيتّه تطلب معرفه، واعتررته بمعناه . والعرّ، بضم العين : قروح بأعناق الفصلان، وقروح مثل القوباء تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمها يسيل منها مثل الماء الأصفر، فتكوي الصحاح لثلا تعديها المراض، والعرّ والعرّة : ذرق الطير، وعذرة الناس، والبعر والسرّجين . اللسان (عرر) .

2- الذي عليه الأكثر أن عور ونحوه محمول علي اعورّ حمل فرع علي أصل، وقيل : هو حمل أصل الذي هو عور المجرد علي فرع الذي هو اعورّ المزيد . وذهب قوم إلي أن اعورّ محمول علي عور، حمل الفرع المزيد علي الأصل المجرد . وانظر التكملة لأبي علي (579)، والمنصف (1 / 259)، وشرح الملوكي للثمانيني (297)، ولابن يعيش (220)، والممتع (2 / 471، 474، 483، 571)، والشافية (98)، وشرحها لليزدي (2 / 485)، وللجاربردي (282) .

3- المقصود هنا افتعل الواوي العين، وأما اليائي العين فيجب إعلاله، وإن كان بمعني تفاعل، نحو : ابتاعوا وامتازوا، بمعني : تبايعوا وتمايزوا . وإنما لم يصحح اليائي العين لأن الياء أشبه بالألف من الواو، فرجحت عليها في الإعلال . ثم يقال : وإن لم يكن افتعل بمعني تفاعل أعلّ أيضا، واويا كان أو يائيا، نحو أختان بمعني خان، واجتاز بمعني جاز، واختار بمعني خار . انظر المساعد لابن عقيل (4 / 164)، وشفاء العليل للسلسلي (3 / 1099) .

وهذان أولي بتلك المعاملة؛ لأنّ تفاعل، بالدلالة علي معني لا يستغني بفاعل واحد كالتّجاور، أحقّ من افتعل، فيجب أن يتبعه في لفظه كما تبعه في معناه

ويدلّ علي أصالة تفاعل في المعني المذكور وألويّته (به) (1) أنّه لا يوجد افتعل دالا عليه دون مشاركة تفاعل، ويوجد تفاعل دالا عليه دون مشاركة افتعل، نحو: تناظر القوم وتجادلوا، وتنازعوا، وتكالموا، (وتتابعوا) (2)، وتساءلوا، وتقابلوا، (وتمالؤوا) (3)، وتدانوا. وأمثال ذلك كثيرة (4).

[الشرط التاسع : ألا تكونا عين فعلان أو فعلي]

إشارة

ويمنع أيضا من الإعلال المذكور كون حرف اللّين عين فعلان، كالجولان والسّيلان، أو عين فعلي، كالصّوري والحيدى (5).

ص: 139

1- ليس في "أ".

2- أ: "وتبايعوا".

3- ب: "وتمالؤوا".

4- انظر هذه المسألة في المنصف (1/ 260)، والممتع (2/ 473)، وشرح الملوكي للثمانيني (297)، والمساعد (4/ 164).

5- سبق شرح الصوري والحيدى في الحاشيتين (346) و (347) ص (101)، ومذهب سيبيويه أن تصحيح نحو صوري وحيدى مطرد، واختاره المازني والجمهور، ومذهب الأَخفش أنه شاذ لا يقاس عليه، وواقفه ابن مالك. وانظر الكتاب (4/ 363)، والمنصف (2/ 6)، والممتع (2/ 491)، وشرح الملوكي للثمانيني (296)، ولابن يعيش (222)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4/ 2133)، والتسهيل له (310)، وشرح التسهيل لابن عقيل (4/ 166)، وللسلسلي (3/ 1099 - 1100).

وإنّما صحّ هذان المثالان لأنّ حركة عينيّهما لا تكون غير فتحة إلا في الصّحيح ، علي قلّة ، كظربان (1) وسبعان ، والفتحة لخفّتها لا يعلّ ما هي فيه ، وليس بلازم إلا فيما يوازن مكسورا أو مضموما ، كفعل ، فإنّه يوازن فعل وفعل ، فأعلّ حملا عليهما ، وليس لنا في المعتلّ العين فعّان وفعّان فيحمل عليه فعّان ، ولا لنا فعلي ولا فعلي فيحمل عليه فعلي ، فوجب تصحيحهما لذلك .

وأیضا : فإنّ آخر كلّ واحد منهما زيادة توجب مباينة أمثلة الفعل ، فصحّحا تنبيها علي أصالة الفعل في الإعلال ، وأنّ الاسم إذا باينه استوجب التّصحيح .

وإنّما كان الفعل أصلا في الإعلال لأنّه فرع ، والإعلال حكم فرعيّ ، فهو به أحقّ .

ولأنّ الفعل مستقلّ ، والإعلال تخفيف ، فاستدعاؤه له أشدّ .

ص: 140

1- الظّربان : دويبة علي قدر الهزّ ، شبه الكلب ، وقيل : شبه القرد ، يصطاد الضباب ويأكلها ، وله في اصطیادها طريقة طريفة ، وانظر الصحاح واللسان (ظرب) ، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 358) ، وجمهرة الأمثال للعسكري (1 / 221) ، والمستقصى للزمخشري (2 / 180) . . وقد سبق شرح سبعان في الحاشية (298) ص (87) .

وأيضاً: فإنّ جولانا ونحوه لو أعللّ لالتبس بفاعال، كساباط وخاتام (1)، فصَحَّ فرارا من اللبس .

وقد شدّد إعلال فعلان علما، كماهان (2)، وإن باين الفعل، كشدوذ التّصحیح في ما وازن الفعل، كمدین (3).

ومباينة فعلول ونحوه أشدّ من مباينة فعلان وفعلی، فتصحیح عينه أيضا متعین، نحو: قولول، وهو مثال قربوس (4) من القول .

ص: 141

1- السّاباط : سقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ . وساباط كسري الذي حبس فيه النعمان : موضع بالمدائن معروف . وساباط : بليدة معروفة بما وراء النهر قرب أشر وسنة علي عشرة فراسخ من خجند وعلي عشرين فرسخا من سمرقند، ينسب إليها طائفة من أهل العلم والرواية . انظر معجم البلدان (3 / 166)، واللسان والتاج (سبط)، وشفاء الغليل للخفاجي (177)، وقصد السبيل للمحبي (2 / 105) . الخاتام : الخاتم، ويقال فيهما أيضا : ختم وخاتم وخيتام، وهو من الحلبي، وهو ما يوضع في الإصبع . اللسان (ختم) .

2- ماهان : مدينة بكرمان، والماهان : تثنية الماء إن كان عربيا، وإلا فهو الدّينور ونهاوند، ومثله : هامان، وماجان، وماخان، ومالان، وماوان، وداران، وحادان . ومذهب سيبويه والمازني أن الإعلال في ماهان وأمثاله غير مطرد ولا يقاس عليه، والتصحیح فيه أكثر في كلام العرب، وذهب المبرد إلي أن القلب هو الأصل، والتصحیح شاذ . وانظر هذه المسألة في الكتاب (4 / 363)، والبغداديات لأبي علي (233)، والتكملة له (600)، والمنصف (2 / 8)، ونكت الشنتمري (2 / 1202)، وشرح الملوكي للثمانيني (296)، والممتع (2 / 492)، وشرح الشافية للرضي (3 / 106)، والمساعد (4 / 166) .

3- مدين : علم، واسم قرية شعيب، علي نبينا وعليه الصلاة والسّلام، واختلف فيه هل هو مفعّل أو فاعيل، كما اختلف في صرفه ومنعه . وانظر الاشتقاق لابن دريد (347)، والمعرب للجواليقي (326)، وسفر السعادة للسخاوي (1 / 458)، وقصد السبيل للمحبي (2 / 452)، واللسان (مدن) .

4- القربوس : حنو السّرج، وحنو الرّحل والقنب والسّرج : كلّ عود معوج من عيدانه . ويقال فيه : قربوس، وقربوس، ومن لغة بعض عامة الشام : قربوس . وللسّرج قربوسان . وانظر اللسان (قريس، حنو)، والمساعد (4 / 166) .

[وقد زعم المازني (1) أنّ ماهان وداران أعلا شذوذا ، وأصلهما فعلان] (2) .

وقد صحّحوا العين المفتوحة مع انتفاء الموانع المذكورة ، كقود وعين وخونة وحوكة (3) ، تنبيهها علي الأصل المتروك فيما جري علي القياس ، كمال وقادة ، وإشعارا بأنّ الفتحة إنّما أعلّ ما هي فيه حملا علي المكسور والمضموم .

وربّما جاء ذلك في المكسور حملا علي المفتوح ، كشول :

وهو الخفيف في قضاء الحاجة .

(وأندر) (4) من هذا كلّ قولهم : عفوة في جمع عفو (5) :

وهذا الجحش ، وأوو في جمع أوة : وهو الدّاهية من الرّجال .

ص: 142

1- انظر الحاشية (483) ص (141) . وسبقت ترجمة المازني في الحاشية (280) ص (80) .

2- ساقط في " أ " .

3- القود : قتل النّفس بالنّفس . والعين : عظم سواد العين وسعتها ، يقال : عين يعين عينا وعينة ، فهو أعين ، وهي عيناء ، بيّنا العين والعيّنة . والخونة والخانة ، بالتصحيح شذوذا وبالإعلال : جمع خائن . والحوكة والحاكة ، بالتصحيح شذوذا وبالإعلال أيضا : جمع حائك . وانظر اللسان (قود ، حوك ، خون ، عين) .

4- أ : " وأندر " .

5- العفو ، ساكن الفاء مثلث العين ، والعفا ، بفتح العين وكسرهما مقصورا : الجحش ، والمهر ، والأنثي عفوّة ، بسكون الفاء وفتح العين أو ضمها ، والجمع أعفاء وعفاء وعفوّة . انظر اللسان (عفو) .

حكاهما الأزهرّي (1)، الأول عن أبي زيد الأنصاري، والثاني عن أبي عمرو الشيباني (2).

[مسائل من الإبدال المتطرد في فاء الافعال ونائه]

[إبدال التاء من فاء الافعال وفروعه إن كانت واوا أو ياء]

فصل : يجب في اللّغة الفصيحة إبدال التاء من فاء الافعال وفروعه إن كانت واوا ، نحو : اتّصل اتّصالا فهو متّصل ، أو ياء ، نحو : اتّسر اتّسارا فهو متّسر .

[إبدالها من الواو]

أمّا إبدالها من الواو فلاّتهم استتقلوا الواو أولا دون تاء تليها ؛ لتعريضها لأن تبدل همزة ، كما فعل بأحد وإحدي وأقتت ، مع استتقال همزة وبعدها منها مخرجا ووصفا ، فحاولوا إبدال الواو حرفا صحيحا يقاربها وصفا ومخرجا ، وذلك إمّا من حروف الشّفة أو حروف الثّنايا (3) .

ص: 143

1- انظر التهذيب (أو : 15 / 661 ، عفو : 3 / 223 - 24) . وسبقت ترجمة الأزهرّي في الحاشية (306) ص (90) . وترجمة أبي زيد في الحاشية (103) ص (32) .

2- أبو عمرو الشيباني (94 - 206) : أبو عمرو ، إسحاق بن مرار ، الشيباني ولاء ، لغوي أديب ، من رمادة الكوفة ، نزل بغداد وبها توفي . ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (134 - 35) ، ومراتب النحويين لأبي الطيب (148) ، وتاريخ العلماء النحويين للتتوخي المعري (207 - 208) ، وإنباه الرواة للقطبي (1 / 256 - 64) ، ونزهة الألباء لابن الأنباري (77 - 80) ، والبلغة للفيروزابادي (68) ، وبغية الوعاة للسيوطي (1 / 439 - 440) .

3- ذهب أبو عمر الجرمي ، وقطرب ، والفراء ، وابن دريد ، وابن كيسان علي خلاف عنه : إلي أن مخارج الحروف أربعة عشر . وذهب بعض العلماء ، ومنهم الخليل في نقل عنه ، ومكي بن أبي طالب ، وابن الجزري : إلي أنها سبعة عشر . والذي عليه الخليل ، في نقل عنه ، وسيبويه ، والأكثر : أنها ستة عشر ، وهي : أولها : من أسفل الحلق وأقصاه مخرج همزة والألف والهاء . وثانيها : من وسط الحلق العين والحاء . وثالثها : من أدنى الحلق ، وأدنى إلي الفم ، الغين والحاء . ورابعها : من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك : القاف . وخامسها : من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ، وما يليه من الحنك ، وأدنى إلي مقدم الفم : الكاف . وسادسها : من وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى : الجيم ، والشين ، والياء . وسابعها : من أول إحدي حافتي اللسان ، اليمنى أو اليسرى ، وما يليها من الأضراس : الضاد . إن شئت أخرجتها من الحافة اليمنى ، وإن شئت من اليسرى ، والمروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يخرجها من الحافتين معا . وثامنها : من حافة اللسان من أدناها إلي منتهي طرف اللسان ، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، مما فوق الضاحك والنباب والرابعة والثنية : اللام . وتاسعها : من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا : النون . وعاشرها : من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلي اللام : الراء . ومن عد المخارج أربعة عشر جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد . والحادي عشر : مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا : الطاء والذال والتاء . والثاني عشر : مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا : الطاء والتاء والذال . والثالث عشر : مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا السفلي ، وقيل : وفوق الثنايا السفلي : الزاي والسين والصاد . والرابع عشر : من باطن الشفة السفلي وأطراف الثنايا العليا : الفاء . والخامس عشر : مما بين الشفتين : الباء والميم والواو . والسادس عشر : من الخياشيم : النون . والسابع عشر ، عند عدها سبعة عشر مخرجا : الجوف ، ومنه حروف المد واللين : الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها . وانظر الكتاب (4 / 433) ، والمقتضب (1 / 192) ، والأصول (3 / 400) ، وسر الصناعة (1 / 46) ، والتبصرة للشميري (2 / 926) ، والإقناع لابن الباذش (1 / 171) ، والممتع (2 / 668) ، والشافية (121) ، والتسهيل (319) ، والمساعد (4 / 239) ، والهمع (6 / 291) .

فلم يكن (باء) (1)، ولا فاء، ولا ثاء، ولا ذالا، ولا ظاء؛ لأنّهنّ لسن من حروف البدل المجموعة في قولي: وجد آمن طيّته (2).

ولم يكن ميمًا؛ لأنّها تكثر زيادتها أوّلا، فخيف توهمها مزيدة غير مبدلة.

ص: 145

1- ب: "ياء". تحريف.

2- من حروف الإبدال ما إبداله شائع مطرد، ومنها ما إبداله شاذ، أو قليل نادر، وبعض التصريفيين يجعل ما عده غيره، أو بعض ما عده غيره من الشاذ، في عداد المطرد، ولذا اختلف في عدد حروف الإبدال علي أقوال: وعدها بعضهم ومنهم ابن مالك في التسهيل، ثمانية، وجمعها بقوله: طويت دائما. وعدها آخرون تسعة ومنهم ابن مالك في الألفية وجمعها بقوله: هدأت مطويا، وجمعها في شرح الكافية الشافية بقوله: هادأت مطوي. والذي عليه سيبويه والأكثر أنهما أحد عشر، مجموعة بقولهم: أجد طويت منها، وجد آمن طيّته. وزاد بعضهم فوقها اللام، فجعلها اثني عشر، وجمعت بقولهم: طال جهدي وأمنت، طال يوم أنجدته، أجد طويت منها. وزاد آخرون عليها السين، فجعلوها ثلاثة عشر، وجمعوها بقولهم: استنجده يوم طال. وزاد قوم عليها الزاي والصاد، وحذف السين، فصارت أربعة عشر، وجمعت بقولهم: أنصت يوم جدّ طاه زلّ، أنصت يوم زلّ طاه جدّ. وذكر الزمخشري الأربعة عشر السابقة، وزاد السين عليها، فصارت خمسة عشر، وجمعها بقوله: استنجده يوم صال زطّ. وجمع ابن مالك في التسهيل جميع ما وقع فيه الإبدال مطردا وغير مطرد، فبلغ اثنين وعشرين، جمعها بقوله: لجدّ صرف شكس آمن طيّ ثوب عزّته. وما ذكرته من الأعداد عمن سبقه يقصد به المطرد غير الشاذ. وانظر الكتاب (4 / 237)، والممتع (1 / 319)، والمفصل ()، وشرحه لابن يعيش (10 / 8)، والشافية ()، وشرحها للرضي (3 / 199)، والتسهيل (300)، وشرحه لابن عقيل (4 / 86)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (4 / 2077)، وشرح الأشموني علي الألفية (4 / 283).

ولم يكن (طاء) (1)، ولا دالا؛ لأنَّ فيهما قلقلة، يستقلان بها. فتعيّنت التاء، فقالوا: تراث، وتجاه، وتكأة، وتقوي، وتورا، وتالله، وتخمّة، وتولج، وغير ذلك (2).

فلما ثبت إبدال التاء من الواو في هذه المواضع وأشباهاها مع انتفاء تعدّر التصحيح، وتطرّق التّغيير قبل الإبدال، واجتماعها مع ما يصادّ وصفه وصفها، واستلزام مخالفة بعض الفروع الأصل، تعيّن إبدالها منها في الافتعال الذي فاؤه واو؛ لثبوت هذه الأمور كلّها فيه.

أما تعدّر التصحيح فبيّن؛ لأنّ الواو ساكنة وقبلها كسرة.

وأما تطرّق التّغيير فبيّن أيضا؛ لأنّ فعل أصل لافتعل، فلو لم يكن فيه تغيير إلا تسكين فانه لكفي في (تطريق) (3) التّغيير.

وأما اجتماع الواو مع ما يصادّ وصفه وصفها فبيّن أيضا؛ لأنّ الواو مجهورة، والتّاء مهموسة (4).

ص: 146

1- أ: "طاء".

2- انظر جميع ما ذكر وغيره في سر الصناعة (1 / 145)، والإبدال لابن السكيت (139)، والمنصف (1 / 225)، وشرح الملوكي للثمانيني (349)، وشرح المفصل لابن يعيش (10 / 36)، والممتع (1 / 383). والتكأة: ما يتوكأ عليه من عصا وغيرها. والتخمّة: ما يصيب الأكل من وجع إذا استوخم الطعام، أي: وجده ثقيلًا فاستوبله ولم يستمره. والتولج، والدولج، بالدال لغة في التائي: كناس الطّبي أو الوحش الذي يلج، أي يدخل فيه. وانظر اللسان (وكأ، وخم، ولج).

3- أ: "تطرّق".

4- للحروف في اختلاف أجناسها انقسامات، وهي: انقسامها إلي مجهورة ومهموسة، فالمجهورة تسعة عشر حرفا، يجمعها: (غزال أدعج بضّ ذو قرط نظيم)، أو (لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا)، أو (ظلّ قوّ ربض إذ غزا جند مطيع)، أو (ظلّ قند يضغم زر طاو إذ بعج). والمهموسة ما عداها، ويجمعها: (ستشحك خصفة)، أو سكت فحّته شخص)، أو (حثّه شخص فسكت)، أو (حث كسف شخصه)، أو (كست شخصه فحث). وتنقسم إلي شديدة ورخوة وما بينهما، فالشديدة ثمانية يجمعها: (أجدك قطّبت)، أو (أجدت طبقك)، أو (أجدت قطبك)، أو (أجدك تطبق)، أو (أجد قط بكت)، أو (أجدت كقطب). وما بين الرخوة والشديدة ثمانية، يجمعها: (لم يرو عنا)، أو (لم يرو عنا)، أو (لم يرو عنا)، أو (راعني لوم). والرخوة ثلاثة عشر حرفا، وهي ما عداها: وتنقسم إلي مستعلة ومستقلة منخفضة، فالمستعلة سبعة يجمعها: (خصّ ضغظ قط)، أو (قط خصّ ضغظ). والمستعلة ما عداها، وتنقسم إلي مطبقة ومنفتحة، فالمطبقة أربعة، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء. والمنفتحة ما عداها. وتنقسم إلي ذلّقيّة ومصمّمة، فالذلّقيّة ستة يجمعها: (مر بنفل)، أو (فرّ من لبّ). والمصمّمة ما عداها. وإلي مقلقلة وغير مقلقلة، فالمقلقلة خمسة يجمعها: (قد طيح)، أو (جد بقط)، أو (قطب جد) أو (طبق جد). وغير المقلقلة ما عداها. وإلي صفيرية وغير صفيرية، فالصفيرية ثلاثة، وهي: الصاد، والسين، والزاي. وغير الصفيرية ما عداها. والهاوي الألف، والمستطيل الضاد، والمتنشي الشين، والمكرر الراء، والمنحرف اللام والراء، والمهتوت التاء. وحروف المد واللين: الألف والواو والياء، وهي حروف العلة، وما عداها الصحيح. وحرفا الغنة الميم والنون. وانظر سر الصناعة (1 / 60 - 65)، والإقناع لابن الباذش (1 / 174 - 76)، والشافية (122 - 24)، والممتع (2 / 671 - 78)، والنشر (1 / 202 - 205)، والهمع (6 / 289 - 91).

وأما استلزام مخالفة بعض الفروع الأصل فيبين أيضا ؛ لأنّ المصدر أصل للفعل ، ولإسم الفاعل ، ولإسم المفعول ، فلو لم تبدل فاء الاتّصال تاء لقييل فيه :
ايتصال ، بقلب الواو ياء ؛ لسكونها

ص: 147

وانكسار ما قبلها ، وكان يوافق في ذلك الفعل الماضي والأمر ؛ لوجدان الكسرة ، فيقال : يتصل ويتصل ، ويخالفه المضارع واسما الفاعل والمفعول ؛ لعدم الكسرة ، فيقال : يتصل وموتصل وموتصل إليه ، فكهوا هذه المخالفة حين أمكن التّخلص منها .

ولم يبالوا بها في نحو : أوجد إيجادا ؛ إذ ليس بعد الواو هنا ما يضادّ وصفه وصفها . ومع هذا فقد حملتهم التّفرة عن هذه المخالفة علي أن أبدلوا في أتوجه وأتكأه ، بمعني : أولجه وأوكأه .

[إبدالها من الياء]

وأما إبدال التاء من الياء ، إذا كانت فاء في الافتعال وفروعه ، فحمل علي الافتعال الذي فاءه واو .

[إن كانت فاء الافتعال واوا أو ياء مبدلة من همزة فالنصيح سلامتها]

فإن كانت الواو ، أو الياء ، التي قبل تاء الافتعال بدلا من همزة لم يجز إبدالها تاء إلا علي لغة رديّة (1) ، نحو : أتمن في :

(اوتمن) (2) ، وأتّرر في : ايتزر (3) .

ص: 148

1- الإبدال تاء ثم الإدغام في أتمن وأتّرر لغة تميم ، وعدم الإبدال لغة أهل الحجاز ، وبلغه التميميين نزل القرآن الكريم ، وهي الأقوي هنا والأكثر ، وانظر سر الصناعة (1 / 148) ، والمنصف (1 / 205 - 228) ، وشرح الملوكي للثمانيني (353) .

2- ب : " اتمن " .

3- ب : " اتزر " .

[حكم فاء الافتعال ثاء]

فصل : الثاء حرف رخو، والثاء حرف شديد، وهما مشتركان في الهمس، ومخرجاها متقاربان، فإذا اجتمعا في الافتعال وفروعه، وتقدمت الثاء ثقل تالقيهما؛ لأنهما مثلان من وجه، وضدان من وجه، فخففا بجعل الثاء تاء، أو الثاء ثاء، وإدغام أحدهما في الآخر، كالاتراد والاتراد، وهو اتخاذ التريد، وأصله : اتراد، فمن قال : (اتراد غلب جانب الثاء لأصالتها وتقدمها، ومن قال : (1) اتراد غلب جانب الثاء لشدتها ولكونها مزيدة لمعني .

[حكم فاء الافتعال ذالا]

فلو كان فاء الافتعال ذالا، كالاftعال من الذكر، ثقل أيضا اجتماعهما سالمين؛ لأنّ الذال حرف مجهور، والثاء حرف مهموس، فعُدل أمرهما بأن أُبدل من الثاء شريكها في المخرج وعدم الاستعلاء، وهو الدال، فخفّ النطق؛ بزوال بعض التنافي، ولكن بقي بعضه؛ لأنّ الذال رخوة، والدال شديدة، فكمّل التخفيف (بجعلهما) (2) ذالين إن روعيت الأصالة والسبق، أو دالين إن روعيت القوة والدلالة علي معني، فقيل : اذكار واذكار . ويجوز فكّ الذال من الدال، فيقال : اذكار .

ص: 149

1- ليس في " ب " .

2- أ: " بجعلها " .

[حكم فاء الافتعال دالا]

ولو كانت فاء الافتعال دالا ، كالاftعال من الدّلجة (1) ، كان استتقال سلامة التّاء أشدّ ؛ لأنّ اجتماع متضادّين في الوصف يهون عند تباعد المخرجين ، ويصعب عند تقاربهما ، ويكاد يعجز عند اتّحاد المخرج ، كالذّال والتّاء . ويظهر ذلك بتكّلف النّطق بالادّلاج علي أصله ، وهو الادّلاج ، فوجب التّخلّص من هذا الثّقيل بإبدال التّاء دالا ، وتعيّن الإدغام ، ف قيل : ادّلاج .

[حكم فاء الافتعال زايا]

ولو كانت فاء الافتعال زايا ، كالاftعال من الزّجر ، أبدلت التّاء أيضا دالا ، ف قيل : ازدجار ؛ لأنّ التّاء مهموسة ، والزّاي مجهورة ، والذّال مجهورة ، واجتماع مجهورين أخفّ من اجتماع مجهور ومهموس ، ويتبيّن ذلك بتكّلف أصل ازدجار ، وهو ازتجار .

[حكم فاء الافتعال جيما]

فلو كانت فاء الافتعال جيما ، كالاftعال ، فمن العرب من يستتقل سلامة التّاء ، فيجعلها دالا ، كالاftماع ، وعلي ذلك قول الشّاعر :

ص: 150

1- الدّلجة : سير السّحر ، وقيل : سير اللّيل كلّه . انظر اللسان (دلج) .

فقلت لصاحبي لا تحبسانا

بنزع أصوله ، واجدرّ شيحا (1)

أراد : واجتزّ .

[حكم فاء الافتعال سينا]

فلو كانت الفاء سينا لم يحتج إلي الإبدال ؛ لمساواتها التاء في الهمس وعدم الاستعلاء والإطباق ، لكن بينهما بعض منافاة ، فإنّ السّين رخوة ، والتّاء شديدة ، إلا أنّ في السّين صفيرا يقاوم الشّدة ، ويفضل عليها ، ولذلك أدغمت التّاء في السّين في نحو :

بت سألما ، وجاز أن تبدل التّاء سينا في استمع ونحوه ، مع التزام الإدغام (2) ، وامتنع العكس (في نحو) (3) : احبس تلك ؛ لأنّ الصّفير يشبه المدّ ، فساواه في جعله مانعا من الإدغام إلا في صفيريّ .

ص: 151

1- الشاهد من الوافر ، وقد اختلف في نسبته ، فنسبه الجوهري في الصحاح (جزر) ليزيد بن الطّثريّة وتبعه اللسان (جزر) ، وخطّأها ابن بري في حواشيه علي الصحاح ، والصاغاني في التكملة (جزز) ، وياقوت الحموي فيما كتبه علي الصحاح ، وذكروا أنه لمضرس بن ربعيّ الفقعسيّ ، وقال الصغاني : " ليس ليزيد علي الحاء المفتوحة شعر " . وذكر ياقوت أنه وجد في شعر مضرس ، وتبعهم في نسبته لمضرس ابن المستوفي في إثبات المحصل (237) ، والعيني (591 / 4) ، والبغدادي في شرح شواهد شرحي الشافية (481) ، وانظره غير منسوب في سر الصناعة (187 / 1) ، والممتع (357 / 1) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (236) ، والمفصل (371) ، وشرحه لابن يعيش (49 / 10) ، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (364 / 4) .

2- وبالإبدال والإدغام قرئ أيضا قوله تعالى : ومنهم من يسمع إليك الأنعام : 25 ، ومحمد : 16 . وانظر شرح الشافية للجاربردي (353) ، ولليزدي (2 / 595) .

3- أ: " نحو " .

فلو كانت فاء الافتعال طاء ، كالاتفعال من الطلوع ، كانت سلامة التاء بعدها أشق من سلامتها بعد الدال ؛ لاتّحاد المخرج ، وزيادة التّضادّ ، وذلك أنّ الدالّ إنّما باينت التّاء بالجهارة ، والطّاء تباينها بها وبالاستعلاء والإطباق ، فإبدالها بعد الطّاء أكد ، فجعلت مثلها ، فقيل : أطلع ، وأصله : اطلع .

[حكم فاء الافتعال ظاء ، أو ضادا]

وكذلك يفعل بها إذا كانت الفاء ظاء ، كالاتفعال من الظلم ، وإذا كانت الفاء ضادا ، كالاتفعال من الضرب .

لكن إذا أبدلت طاء بعد الطّاء جاز الفكّ والإدغام ، علي أن تجعل الطّاء ظاء ، أو بالعكس ، فيقال : أظلام ، وأظلام ، واطظلام (1) .

وإذا أبدلت طاء بعد الضّاد جاز الفكّ والإدغام ، علي أن تجعل الطّاء ضادا ، فيقال : اضطراب ، واضرّاب ، وشذّ العكس ، فقيل في اضطجع : اطجع (2) .

ص: 152

1- وجاء قول زهير بن أبي سلمى : هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ، ويظلم أحيانا فيظلم بالأحوال الثلاثة المذكورة ، وبوجه رابع ، وهو : فيظلم ، وانظره في ديوانه بشرح ثعلب (119) ، والكتاب (4 / 468) ، والمنصف (2 / 329) ، وسر الصناعة (1 / 219) ، والخصائص (2 / 141) ، وشرح الملوكي للثمانيني (362) ، ولابن يعيش (316 ، 319 ، 320) ، والمفصل (402) ، وشرحه لابن يعيش (10 / 47) ، وللخوارزمي (4 / 474) ، والشافية (129) ، وشرح شواهد شرعي الشافية للبغدادي (493) .

2- انظر المنصف (2 / 328) ، وسر الصناعة (1 / 214 ، 219 ، 328) ، وشرح الملوكي للثمانيني (363) .

ولو كانت فاء الافتعال صادا استثقلت سلامة التاء أيضا؛ لأنّ الصّاد، وإن ساوتها في الهمس، فإنّها تضادّها بالإطباق والاستعلاء، مع تقارب المخرجين، فالترمو التّخفيف بإبدال التّاء طاء، كالأصطبار، (أو) (1) بجعل التّاء صادا، كالأصّلاح لغة في الاصطلاح (2)، وامتنع إبدال الصّاد تاء لأجل صغيرها وترجّحها بالاستعلاء والإطباق.

ص: 153

1- ب: "و".

2- وبهذا الوجه جاءت قراءة في أن يُصَدَّ لِحَا من قوله تعالى في الآية 128 من سورة النساء: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَدَّ لِحَا بَيْنَهُمَا صَدْلِحًا. قرأ الكوفيون حمزة وعاصم والكسائي: (يُصَدَّ لِحَا)، وقرأ باقي السبعة: (يَصَّالِحَا)، وقرأ عبيدة الساماني: (يصالِحَا)، وقرأ الأعمش وابن مسعود: (اصَّالِحَا)، وقرأ الجحدري: (يصلِحَا). وانظر شواذ ابن خالويه (29)، والكشف لمكي (1 / 398)، والإقناع لابن البادش (2 / 632)، والنشر لابن الجزري (2 / 352)، والبحر المحيط لأبي حيان (3 / 363).

فصل : من الإعلال الواجب تحريك الفاء الساكنة بحركة العين التي هي ياء أو واو ، نحو : يبيع ويقول ، وأصلهما : يبيع ويقول .

فإن جانست الحركة العين ، كما اتفق في يبيع ويقول ، فلا يزداد علي ما فعل بهما من تحريك ما كان ساكنا ، وإسكان ما كان متحركا ، وهو المسمي نقلا .

فإن لم تكن الحركة مجانسة نقلت ، ووليها مجانسة بدل العين ، نحو : يهاب ويخاف ويقيم ؛ أصلهنّ : يهيب ويخوف ويقوم ، ففعل بهنّ ما ذكر .

فإن كانت الحركة ضمّة ، والعين ياء ، في غير مفعول ، أبدلت الضمّة كسرة ، وسلمت الياء في قول سيبويه ، وعكس ذلك قول الأخفش (1) .

1- وذلك نحو بيض وغيد وهيف ، وانظر المسألة في الكتاب (4 / 348 ، 364 ، 389 - 90) ، والمقتضب (1 / 238) ، وأمالى ابن الشجري (1 / 314 - 22) ، والأصول لابن السراج (3 / 284) ، والمنصف (1 / 287 - 91 ، 297 - 301) ، والتبصرة للصميري (2 / 887 - 93) ، وشرح الملوكي للثمانيني (466 - 67) ، ولابن يعيش (351 - 55) ، والممتع (2 / 454 - 60) ، والشافية (100 - 103) ، وشرحها للجاربردي (298 - 99) .

فصل : الإعلال المذكور مستحق لكل فعل ما عدا فعلي التعجب ، نحو : ما أجوده ، وأجود به ، ويعورّ فلان ، وأعوره الله ، وكذلك ما تصرف منه ، وما يشبهه ، كمعور ومعور (1) .

ويستحق هذا الإعلال أيضا كل اسم غير جار علي فعل مصحح (إن) (2) وافق الفعل في وزنه ، وخالفه بزيادته ، أو بالعكس ، فالأول نحو : مقام ومقيم ومقام ؛ أصلهنّ : مقوم ومقوم ومقوم ، فهنّ علي وزن : يعلم ويعلم ويعلم ، وإنما حصلت المخالفة بالمزيد قبل الفاء .

ص : 155

1- يقال : رجل معور : قبيح السريرة ، ومكان معور : مخوف يخشي فيه القطع . ورجل معوز ، بكسر الواو في الأفصح ، وبفتحها : فقير سئ الحال . اللسان (عور ، عوز) .

2- ب : " وإن " .

وأما عكس ذلك ، وهو أن يوافقه في الزيادة ، ويخالفه في الوزن ، فنحو أن تبني من بيع وقول مثل تحلى ، فيقال : تبيع وتقبل ؛ وأصلهما : تبيع وتقول ، ثم فعل بهما ما ذكر ؛ لأنهما وافقا الفعل في الزيادة ؛ لأنّ (التاء) (2) زيادة مشتركة ، وخالفاه في الوزن ؛ لأنّ تفعلا مفقود في الأفعال .

[مثل ترتب من البيع]

ولو بني من بيع مثل تفعل لقبل علي مذهب سيويه : تبيع ، وعلي مذهب الأخفش : تبوع (3) .

[تصحيح اسودّ حملا علي اسوادّ]

فلو كان الاسم موافقا للفعل في زيادته ووزنه معا ، وجب أن يصحّح ؛ ليمتاز من الفعل ، فإنّ اسودّ مثلا لو أعلّ فقبل فيه :

ص: 156

1- التّحلى : القشر علي وجه الأديم مما يلي الجلد ، وشعر وجه الأديم ووسخه وسواده ، وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر . انظر اللسان (حلاً) . وانظر المسألة في المنصف (1 / 321 - 22) ، والممتع (2 / 487) ، والشافية (104) ، وشرحها للجاربردي (300) ، ولليزدي (2 / 508) ، وشرح الكافية الشافية (4 / 2140) ، وشرح الألفية لابن عقيل (4 / 235) ، وللأشموني (4 / 321) ، وشرح المفصل لابن يعيش (10 / 86) .

2- ب : " الياء " .

3- انظر المسألة في المقتضب (1 / 248) ، والمفصل (379) ، وشرحه لابن يعيش (10 / 81) ، ولابن الحاجب (2 / 438) ، والشافية (101) ، وشرحها للجاربردي (292) ، وللرضي (3 / 147) ، ولليزدي (2 / 496) ، وشرح الألفية لابن عقيل (4 / 235) ، وللأشموني (4 / 321) . .

(سادّ) (1) ظنّ أنّه (فاعل) (2)، وذلك مأمون في نحو: مقام وتبّع، فإنّهما قد امتازا من الفعل بالزيادة التي لا تكون فيه، وهي الميم، وبالوزن الذي لا يكون فيه، وهو تفعّل، فلا حاجة إلى الإخلال بالإعلال، فإنّ في استعماله إجراء للتّظانّ علي طريقة واحدة، فلا يعدل عنه إلاّ لمانع من خوف لبس أو غيره.

[حكم الاسم المنقول من الفعل تصحيحا وإعلالا حكم فعله]

فلو كان الاسم منقولاً من فعل، نحو: يزيد، لم يغيّر عمّا كان عليه من الإعلال إذ كان فعلاً (3).

[تصحيح ما شابه ما استحقّ التصحيح]

ومن موانع الإعلال مناسبة ما فيه (شبهه) (4) لما وجب تصحيحه، كما فعل في التّعجب، نحو: ما أجوده، فإنّه صحّح حملاً علي أفعال (5).

ص: 157

1- أ، ب: "اساد". تحريف، والتصويب عن شرح الشافية للرضي (3/124)، والممتع (2/483)، وشرح الشافية للجاربردي (292)، وشرح الكافية الشافية (4/2139).

2- أ، ب: "افعل". تحريف، والتصويب عن شرح الشافية للرضي (3/124)، والممتع (2/483)، وشرح الشافية للجاربردي (282)، وشرح الكافية الشافية (4/2139).

3- انظر المنصف (1/279، 331)، والممتع (2/486)، والمساعد (4/172).

4- أ: "سببه". تحريف.

5- الذي عليه سيبويه هو حمل فعل التعجب علي اسم التفضيل، وعكس ابن الحاجب في الشافية فجعل أفعال التفضيل محمولاً في عدم التصحيح علي فعل التعجب، وانظر المسألة في الكتاب (4/350)، والمنصف (1/315-21)، والممتع (2/481)، والشافية (98)، وشرحها للرضي (3/124)، وللجاربردي (282).

وكالاسم المزيد أوله ميم مكسورة، كـمخيط ومجول (2)، فإنّ فيه ما في مقام من موافقة الفعل من وجه، ومخالفته من وجه، فكان هذا يقتضي إعلاله، لكنّه أشبه لفظا ومعني المخالف في الوزن والزيادة المستحقّ للتّصحيح، وهو مفعال، كمغوار ومهيف (3)، فحمل عليه في التّصحيح .

أمّا شبهه به في اللفظ فظاهر؛ لأنّهما لا يختلفان إلا بإشباع فتحة العين .

وأما شبهه به في المعني فلأنّ كلّ منهما يكون آلة، كمحمل (4) ومكيال، وصفة مقصودا بها المبالغة كـ (مهتر) (5).

ص: 158

1- انظر المسألة في الكتاب (4 / 355 / 56)، والمنصف (1 / 323)، والممتع (2 / 487)، والشافية (98)، وشرحها للرضي (3 / 125)، وللجاربردي (283) ولليزدي (2 / 486)، وشرح المفصل لابن يعيش (10 / 86)، وشرح الكافية الشافية (4 / 2140 - 2141).

2- المجول: ثوب صغير تجول فيه الجارية، وقيل: ثوب يثني ويخاط من أحد شقّيه، ويجعل له جيب تجول فيه المرأة، وقيل: المجول للصبيّة، والدّرع للمرأة، وقيل: المجول: الصّدر والصدّار، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: كان النبي صلّي الله عليه وسلّم، إذا دخل علينا لبس مجولا . تريد: صدره من حديد، يعني: الزّردية . وقال الجوهري: وربّما سمّي التّرس مجولا . انظر اللسان (جول) .

3- المهيف والمهيام: التّريع العطش . اللسان (هيف) .

4- المحمل: حمالة السّيف وعلاقته، والجمع حمائل، وليس الجمع علي لفظ مفرده، ومحامل: علي لفظه . والمحمل: الذي يركب عليه، والزّيبيل الذي يحمل فيه العنب إلي الجرين . اللسان (حمل) .

5- كذا في النسختين، ولعلها: (مفرّ) .

ومحضر (1)، فسوّي بينهما في التصحيح ، كما فعل بعور واعورّ ، وبيعور ويعورّ .

[تصحيح نحو يقوي ويزورّ من المعتلّ اللام أو المضعفها]

(2)

ومن مواع هذا الإعلال اعتلال اللام ، أو تضعيفها ، نحو :

يقوي ويزورّ ، فلا بدّ من تصحيح هذين التّوعين ؛ لأنّ إعلال الأوّل يلزم منه توالي إعلالين علي الوجه الذي لا يغتفر ، ولا سبيل إليه ، وإعلال الثّاني يلزم منه التباس مثال بمثال ، فإنّه لو نقلت حركة العين من ازورّ إلي فانه لانقلبت هي ألفا ، فاستغني عن همزة الوصل ؛ لتحركّ الزّاي ، فقيل : زارّ ، فيتوهّم أنّه فاعل من الرّزّ ، فاجتنب لذلك .

[نحو مقول ومبيع]

فصل : يجب الإعلال المذكور أيضا لما اعتلّت عينه من مفعول حملا علي فعله ، فتسكن عينه ، وبعده الواو ساكنة ، فتحذف هي في قول سيبويه ؛ لزيادتها وقربها من الطّرف ، وتحقّق الاستتقال معها ، ومذهب الأخفش عكس ذلك (3) .

ص: 159

1- المحضار والمحضير : الفرس الشديد الحضر ، والحضر نوع من العدو ، وهو ارتفاع الفرس في عدوه . اللسان (حضر) .

2- انظر التسهيل (311) ، وشرحه لابن عقيل (4 / 173) ، وشرح الكافية الشافية (4 / 2139) ، والهمع (6 / 274) .

3- هذه المسألة خلافية توسع التصريفيون في مناقشتها ، وانظرها مفصلة مطولة في أمالي ابن الشجري (1 / 314 - 322) ، والمنصف (1 / 287 - 91) ، وشرح الملوكي للثمانيني (390 - 92) ، ولابن يعيش (351 - 55) ، والممتع (2 / 454 - 60) ، وبغية الطالب لابن الناظم (201 - 210) ، والكتاب (4 / 348) .

فإن كان مفعول من ذوات الواو فلا مزيد علي ما ذكرته من التقل والحذف ، كمقول .

وإن كان من ذوات الياء ضمّ إلي ذلك إبدال الضمّة كسرة ؛ لتسلم الياء ، كميع .

ومذهب بني تميم تصحيح هذا النوع ، كمبيوع (1) .

ولا يصحّح مفعول من ذوات الواو ، إلا ما شدّ من قول بعضهم في مصون ومدوف : مصوون ومدووف .

ص: 160

1- ومن ذلك قول شاعرهم فيما رواه أبو عمرو عن الأصمعي : فكأنّها تقاحة مطيوبة وقال العباس بن مرداس : قد كان قومك يزعمونك سيّدا وإخال أنّك سيّد معيون وقال علقمة بن عبدة الفحل : حتي تذكّر بيضات وهيّجه يوم رذاذ عليه الدّجن مغيوم وجاء في اليائي أيضا : مكبول ، ومخيوط ، ومزيوت . وهذا مطّرد عند تميم . وذكر الكسائي أن الإتمام في الواوي لغة بني يربوع وبني عقيل ، وجعله الكسائي مقيسا ، وأجازه المبرد في الضرورة ، وحكوا من ذلك : حلي مصووغ ، وعنبر مدووف ، وثوب مصوون ، وقول مقوول ، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه . وانظر المقتضب (1 / 238 - 41) ، والخصائص (1 / 260 - 61) ، وشرح الكافية الشافية (4 / 2143) ، والتسهيل (311) ، وشرح المفصل لابن يعيش (10 / 78 - 82) ، ولابن الحاجب (2 / 434 - 37) ، ونزهة الطرف للميداني (267 - 68) ، وشرح الشافية للجاربردي (294 - 96) ولليزدي (2 / 501 - 503) ، وللرضي (3 / 149) ، والمساعد (4 / 174 - 76) ، والارتشاف (1 / 150 - 51) ، والهمع (6 / 275) .

(1)

فصل : يجب الإعلال المذكور أيضا لما اعتلت عينه من مصدر علي إفعال ، (أو) (2) استفعال ، حملا- علي فعله ، فتسكن العين حين تنقل حركتها ، وتنقلب ألفا لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، فتلتقي مع الألف الزائدة قبل اللام ، (فيعاملان) (3) معاملة الواوين من مفعول الذي عينه واو ، ولامه صحيحة ، ويعوّض من المحذوف هاء التأنيث ، كإقامة واستقامة .

وهما في الأصل : إقوام واستقوام ، ثم فعل بهما من التّقل والقلب والحذف والتّعويض ما ذكر .

ص: 161

1- يري الخليل وسيبويه أن المحذوفة في نحو إقامة واستقامة ، هو ألف المصدر الزائدة ، فوزنهما عندهما : إفعلة واستفعلة ، وذهب الأخفش والفراء إلي أن المحذوف هو العين ، فوزنهما عنده : إفالة واستفالة . والهاء ، علي المذهبيين ، عوض عن الألف المحذوفة ، سواء كانت العين أو ألف المصدر الزائدة ، وخلافهم في هذه المسألة جار علي خلافهم في المحذوف من مفعول الأجوف ، علي ما مضى ذكره . وقد ورد عن العرب الحذف من غير تعويض ، ومن ذلك : أري إراء ، وأجاب إجابا ، وأقام إقاما ، واستفاه استفاهما . وذهب الفراء إلي أنهم إن لم يعوضوا هاء التأنيث ، حملوا المصدر مضافا ، فكان المضاف إليه هو العوض ، ومثل لذلك بقوله تعالي في الآية 73 من سورة الأنبياء : وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، والظاهر علي خلاف مذهب الفراء . وانظر المسألة في الكتاب (4 / 354 - 55) ، والمقتضب (1 / 242 - 43) ، والمنصف (1 / 291 - 92) ، والممتع (2 / 490 - 91) ، وشرح الملوكي للثمانيني (462 - 63) .

2- ب : " و " .

3- ب : " فتعاملان " .

وإنّما ترك التعويض في مفعول لأنّه صفة معرّضة لأن يقصد بها مذكّر ومؤنّث ، فلو لحقته الهاء تعويضا أو همت قصد التّأنيث عند إرادة التّذكير ، وذلك منتف من المصدرين المذكورين لانتفاء الوصف بهما .

[ممّا جاء مصحّحا ممّا حقّه الإعلال]

فصل : لمّا كان الباعث علي إعلال ما أعلّ طلب التّخفيف ، وكان التّثقل الحاصل بترك هذا الإعلال أهون من غيره ؛ لسكون ما قبل حرف العلة ، ترك في كثير ممّا يستحقّه ؛ تنبيها علي ذلك .

وأكثر ما ترك في الإفعال مصدرا ، والاستفعال ، (وفروعهما) (1) ، كالإغيال (2) والاستحواذ ، حتّي رآه أبو زيد الأنصاريّ مقيسا (3) ، وشدّ العمل به مع وجود مانع ، كقولهم في جمع فواق : أفيقة (4) ، واللانق به : أفوقة ، حتّي يصحّ كما صحّت

ص: 162

1- أ: " وفروعها " .

2- الإغيال : مصدر أغيلت المرأة ولدها ، وذلك أن ترضعه وهي توتّي ، أو أن ترضعه وهي حبلّي ، وأغيلت الغنم : إذا نتجت في السنة مرتين . وانظر بالإضافة إلي ما ذكر من الإفعال والاستفعال مصحّحا في المساعد (4 / 177) .

3- انظر الصحاح (حوز) ، التسهيل (312) ، وشرحه لابن عقيل (4 / 178) ، والارتشاف (1 / 151) ، والهمع (6 / 275) . وسبقت ترجمة أبي زيد في الحاشية (103) ص (32) .

4- الفواق : ترديد الشّهقة الغالبة ، وما يصيب الإنسان عند التّرع ، والرّيح التي تشخص من صدره ، والفواق والفواق ، بضم الفاء وفتحها : ما بين الحلبتين من وقت ، وجمع فواق علي أفيقة ، حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء . وانظر التهذيب (فوق : 9 / 341 - 42) ، واللسان (فوق) .

نظائره ، كأجوبة (وأسورة) (1) ؛ لأنه موافق (الفعل) (2) في وزنه وزيادته ، لكنّ السّماع لا يردّ .

[من مسائل الإعلال بالحذف]

[الحذف من نحو : يعد]

فصل : من وجوه الإعلال الحذف ، وهو مطّرد ، [وغير مطّرد] (3) ، فالمطّرد كحذف الواو الكائنة فاء في يصف ويعد ونحوهما ؛ لاستثقالها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة (4) .

فلو كانت الياء مضمومة لثبتت الواو ؛ لتقوّيها بأن وليت ما يجانسها من الحركات ، نحو : يوعد .

فلو كان بدل الكسرة ضمّة ، أو فتحة ، ثبتت الواو أيضا ، نحو : يوضؤ ويوجل ؛ لأنها في يوضؤ بين أجنبيّ ومجانس ، وفي يوجل بين مستثقل ومستخفّ .

ص: 163

1- ب : " وأسودة " .

2- ب : " للفعل " .

3- ليس في " أ " .

4- هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الفراء ، وتبعه الكوفيون ، إلي أن موجب الحذف هو التعدي ، فحذفت من نحو يعد ويزن لأنهما متعديان ، وثبتت في نحو يوجل ويوجل للزومهما . وعجب أبو العباس المبرد من هذا المذهب جدا ، واستطرفه . قلت : وهو مذهب بطلانه واضح ، وفساده بين ، وفي علة سقوطها مذاهب وآراء أطال في ذكرها المؤدب في دقائق التصريف (221) . وانظر هذه المسألة مفصلة في المنصف (1 / 188) ، والإنصاف (2 / 782) ، والكامل للمبرد (1 / 115) ، وشرح المفصل لابن يعيش (335) ، وشرح المفصل له (10 / 59) ، والممتع (2 / 435) ، والمساعد (4 / 184) .

وبنو عامر ، رهط جميل بن معمر ، يقولون في مضارع وجد : يجد (1).

فلو وليتها فتحة في موضع كسرة حذف الواو أيضا ، نحو :

يضع ، وأصله : يوضع ، فحذفت الواو ، ولا بدّ لحذفها من سبب ، فإمّا أن يكون الياء وحدها ، أو مع الفتحة الموجودة ، أو مع ضمّة منويّة ، أو مع كسرة منويّة . منع من الأوّل والثاني ثبوت الواو في يوجل ونحوه ؛ ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمّة الموجودة في يوضؤ ونحوه ؛ لأنّ الموجود أقوى من المنويّ ، (فتعّين (2) الرّابع ، وهو أن يكون سبب حذف الواو الياء والكسرة المنويّة ، فكان وضع يضع في الأصل من باب ضرب يضرب ، ففتحت عين مضارعه لأجل حرف الحلق ، كما صنع بمضارع يقع وشبهه .

ص: 164

1- ذكروا أن بني عامر يضمون في هذا الفعل فقط ، وهم في غيره كبقية العرب ، ونسب يجد إلي بني عامر في الصحاح واللسان (وجد ، تقع) ، والتسهيل (197) ، وشرحه لمصنّفه (3 / 446) ، ولا بن عقيل (2 / 594) ، ونزهة الطرف للميداني (112) ، والارتشاف (1 / 79) ، وشرح الرضي علي الشافية (1 / 132) ، والجاربردي عليها (54) ، وذكروا شاهدا علي هذه اللغة قول الشاعر : لو شئت قد تقع الفؤاد بشربة تدع الصّوّادي لا يجدن غليلا ونسب الجوهرى والميداني هذا الشاهد للبيد بن ربيعة العامري ، وصحح النسبة ابن بري في أماليه علي الصحاح ، والصاغانى في العباب ، وذكر أن الشاهد لجريير ، وجريير وإن كان تميميا فإن جريان هذه اللغة علي لسانه لا ينفي أنها عامرية ، فالعربي ، علي ما ذكره ابن جني في الخصائص (2 / 15) ، قد ينتقل لسانه إلي غير لغته . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادي (55) .

2- ب : "فيتعّين" .

وأما وسع يسع ، فكان في الأصل من باب حسب يحسب ، ففتحت عينه أيضا ، ونوي كسرهما ، فلذلك حذفت واوها ، ولولا ذلك لقييل : يوسع ، كما قيل : يوجل .

[حمل أخوات يعد عليه في حذف الواو]

فصل : لَمَّا وجب حذف الواو المذكورة من المضارع ذي الياء حمل عليه ذو الهمزة ، وذو التَّوْن ، وذو التَّاء ، فقييل : أعد ، ونعد ، وتعد ، كما قيل : يعد ؛ إجراء لبعضهنّ علي حكم بعض ، ولأنّ ذا الياء كالأصل لسائرهما ؛ إذ يعبّر به (عمّا) (1) يعبّر عنه بكلّ منها ، نحو أن تقول : ما يفعل إلا أنا ، وإلا نحن ، وإلا أنت ، فوجب أن تكون أخواته ملحقّة به فيما وجب له .

[حمل الأمر من وعد علي مضارعه في حذف الواو]

ولمّا كان من مواقع ذي الياء الأمر ، نحو قولك : ليعد فلان فلانا ، حمل عليه الموضوع للأمر ؛ لتوافقهما معني ووزنا ، نحو قولك : عد فلانا . ولولا الحمل علي المضارع لقييل : ايعد .

[حمل مصدر وعد علي مضارعه في حذف الواو]

ولمّا أعلّ المضارع والأمر بالإعلال المذكور حمل عليهما المصدر المكسور الفاء ، الساكن العين ، فحذفت فاؤه ، وحركت

ص: 165

1- ب : " كما " .

العين بحركتها، ولزم آخره هاء التأنيث عوضاً من الفاء المحذوفة، وذلك نحو: زنة وعدة، وكانا في الأصل: وزنا ووعدا (1)، ثم فعل بهما ما ذكر؛ لأنّ المصدر يصحّ لصحة فعله، ويعتدلّ لاعتلاله.

وربّما فعل ذلك بالمفتوح الفاء، نحو: سعة ودعة.

[إلحاق يش بوعد]

وقد ألحق الياء (بالواو) (2) في هذا الإعلال من قال في يئس: يئس (3).

[مثل يقطين من الوعد]

(4)

فلو توسّطت الواو المذكورة بين الياء والكسرة في اسم مرتجل لم تحذف، كيوعيد، وهو مثال يقطين من الوعد.

ص: 166

1- هذا مذهب، والمذهب الآخر أنّ أصلهما: وعدة ووزنة علي زنة فعلة. فعلي المذهب الأول تقول: أقيت كسرة الواو علي ما قبلها، ثم حذف، وعوض عنها بناء التأنيث، وعلي المذهب الثاني تقول: أقيت كسرة الواو علي ما قبلها ثم حذف الواو، ولزمت التاء لأنها جعلت كالعوض. وانظر المنصف (1 / 184)، والممتع (2 / 430 - 31)، وشرح الملوكي للثمانيني (377 - 78)، ولابن يعيش (334، 339، 358)، وشرح المفصل لابن يعيش (10 / 61)، ولابن الحاجب (2 / 421).

2- ب: "الواو".

3- انظر المنصف (1 / 196)، والممتع (2 / 437)، وشرح الملوكي للثمانيني (380)، والمفصل (375)، وشرحه لابن يعيش (10 / 62)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (4 / 378).

4- اليقطين: كلّ شجر لا يقوم علي ساق كالذّبّاء والقرع والبطيخ والحنظل، ومفرده يقطينة. انظر سفر السعادة للسخاوي (1 / 526 - 27)، واللسان (قطن). وانظر المسألة في المساعد (4 / 189)، وشفاء العليل للسلسلي (3 / 1106).

فصل : ومن الحذف المطّرد حذف همزة أفعل من المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، كقولك : أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم . والأصل أن يقال : يؤكرم ، ومؤكرم ، ومؤكرم ، (لكن) (1) حذفت الهمزة من (أكرم) (2) استتقالا لتوالي همزتين في صدر الكلمة ، ثم حمل علي ذي الهمزة أخواته ، والمفعول ، والمفعول ؛ لتجري النظائر علي سنن واحد .

ولم يستعمل الأصل إلا في الضرورة ، كقول الشاعر :

فإنه أهل لأن يؤكرما (3)

ص: 167

1- ليس في " ب " .

2- ب : " أكرم " .

3- الشاهد بيت من مشطور الرجز ينسبونه لأبي حيان الفقعسي ، وإلي مساور العبسي ، وإلي عبد بني عبس ، وإلي ابن جباصة اللص ، وإلي العجاج ، وإلي الديبيري ، ولا دليل علي أنه لواحد من المذكورين ، والصواب أن يقال : لا يعرف قائله ، علي الرغم من كونه قلما يخلو منه كتاب ، وكثيرون يجعلونه من قصيدة مرجزة ذكرها البغدادي في الخزانة ، ويذكرون أن قبله : يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيئا علي كرسية معمما فإنه أهل لأن يؤكرما والتحقيق أن هذا الشاهد ليس من هذه القصيدة ، والصواب أيضا أن يقال : لا يعرف قائله ولا تتمته . ويذكرون من الشواهد أيضا قول خطام بن نصر المجاشعي ، والشاهد من السريع : لم يبق من أي بها يحلين غير رماد وحطام كنفين وغير ودّ جاذل أو ودّين وصاليات ككما يؤثفين وانظر المسألة في الكتاب (3 / 516) ، وأمالي ابن الشجري (2 / 165) ، والمقتضب (2 / 96) ، والمنصف (1 / 37 ، 2 / 184) ، والأصول (3 / 115) ، وشرح المفصل لابن يعيش (9 / 42) ، وشرح الشافية للجاربردي (58) ، وخزانة الأدب للبغدادي (11 / 410) ، وشرح شواهد شرحي الشافية له (58) .

وشدّ قولهم في السّعة : أرض مؤرنبه ، بكسر التّون ؛ أي :

كثيرة الأرناب ، وكذلك قولهم : كساء مؤرنب : إذا خلط صوفه بوبر الأرنب (1).

فلو غيّرت همزة أفعل بقلبها هاء ، أو عينا ، لم تحذف ؛ (لأمن من التّقاء همزتين) (2) ، ومن ذلك قولهم : هراق الماء يهريقه ، فهو مهريق ، والماء مهراق ، (وعبهل) (3) الإبل يعبهلها فهو معبهل ، والإبل معبهلة ؛ أي مهملة .

[حذف الهمزة في : خذ ، كل ، مر]

فصل : ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات :

خذ ، وكل ، ومر . والأصل : أوخذ ، وأوكل ، وأؤمر ؛ لأنّهن من الأخذ ، والأكل ، والأمر ، ولكنّها خفّفت لكثرة الاستعمال ، ولا يقاس عليها غيرها ، كالأمر من : أجر الأجير ، وأسر الأسير ؛ لانتفاء كثرة الاستعمال .

ص: 168

-
- 1- وأنشدوا علي ذلك قول ليلي الأخيلية : تدلت علي حص الرؤوس كأنها كرات غلام في كساء مؤرنب وانظر الشاهد في ديوانها (56) ، والكتاب (4 / 280) ، وشرح أبياته لابن السيرافي (2 / 437) ، وأدب الكاتب لابن قتيبة (608) ، والمنصف (1 / 192) ، والاقتضاب لابن السيد (3 / 422) .
 - 2- ب : " إلا من التّقاء الساكنين " . تحريف .
 - 3- ب : " وعيهل " . بالياء في هذا الموضع وفي أمثله بعده ، وانظر اللسان (عبهل) .

وقد استعمل مر علي الأصل دون أخويه ؛ لأنه أقل استعمالاً منهما ، قال الله تعالى : (وَأُمِرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) (1) .

ومن هذا القبيل حذف همزة أفعل التفضيل في قولهم : هو خير من هذا ، وشر من (ذاك) (2) . والأصل : أخير وأشر (3) ، وربما استعملا كذلك ، وقال أيضا بعض العرب في التعجب : ما خير هذا ! (4) .

وقد شبه بعض العرب بخذ وبابه الأمر من أتى ، فقال :

ص : 169

1- طه : 132 ، وبالهزمة أيضا جاء قوله تعالى : فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَا خُذُوا بِأَحْسَنِهَا الأعراف : 145 ، وقوله عز وجل : خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ الأعراف : 199 ، وقوله : يَا بَنِيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ لقمان : 17 . وليس فيه شيء علي لغة حذفها . وقد روي إثبات همزة خذ ضرورة ، وأنشدوا علي ذلك بيتا من الوافر نسب لطريح بن إسماعيل الثقفي ، ولمصعب بن الزبير ، وهو : تحمّل حاجتي وأخذ قواها فقد نزلت بمنزلة الصبياع وانظره في ديوان طريح (97) ، وأمالي القالي (69 / 2) ، والوزراء والكتاب للجهمياري (95) ، وجمرة الأمثال للعسكري (514 / 1) ، والكشكول للعالمي (107 / 1) ، واللاللي لأبي عبيد (705) ، وشرح الملوكي للثمانيني (394) .

2- ب : " ذلك " .

3- قال الأزهري : " قال شمر : ويقال : ما أخيره وخيره ، وأشره وشره ، وهذا خير منه وشر منه ، وأخير منه وأشر منه " . التهذيب (خير : 553 / 7) .

4- قال في التصريح : " واختلف في سبب حذف الهمزة ، فقيل : لكثرة الاستعمال ، وقال الأخفش : لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، فعلي هذا فيهما شذوذان ، حذف الهمزة ، وكونهما لا فعل لهما . وجاء في التهذيب : " قال شمر : قال أعرابي لخلف الأحمر : ما خير اللبن للمريض ! وذلك بمحضر من أبي زيد ، فقال له خلف : ما أحسنها من كلمة ! لو لم تدنسها بإسماعها الناس " . انظر التهذيب (خير : 552 / 7) ، وشرح الكافية الشافية (1127 / 2) ، والتصريح (100 / 2) .

ت لي آل زيد ، واندھم لي جماعة

وسل آل زيد : أي شيء يضيرها ؟ (1)

[شاك ، وهار]

فصل : ومن الحذف ما لا يطرد ، ولا يلزم ، كحذف عين فاعل المعتلّ ، مثل قولهم في هائر وشانك : هار وشاك (2) .

ويمكن أن يكون المحذوف من هذين ونحوهما إنّما هو الألف الزائدة ، كما حذفت في فاعل المضاعف ، (كقولهم في رابّ) (3) ، وبازّ ، وسارّ ، وقازّ : ربّ ، وبرّ ، وسرّ ، وقرّ (4) .

وقد استعمل في فاعل المعتلّ العين التّحويل كثيرا (5) ، فقالوا : هار ، وشاك ، فجعلوا العين موضع اللام ، واللام موضع العين ؛ ليكون الاعتلال في الآخر ؛ إذ هو به أولي .

ص: 170

1- الشاهد من الطويل ، ولم أقف علي قائله ، وانظره في : سر الصناعة (2 / 823) ، وأمالي ابن الشجري (2 / 200) ، وشرح الملوكي للثمانيني (396) ، ولابن يعيش (364 ، 368) ، والضرائر لابن عصفور (100) ، والمساعد لابن عقيل (4 / 191) ، وشفاء العليل للسلسيلي (3 / 1106) ، والهمع (6 / 252) ، واللسان والتاج (أتي) ، والدرر اللوامع للشنقيطي (6 / 321) . وقوله : واندھم : أي فأتهم في ناديهم .

2- انظر الحاشية (219) ص (65) .

3- ب : " في قولهم : رابّ ، و . . . " .

4- يقال : رجل بازّ وبرّ : عطوف علي ذي قرابته ، والأنثي بالتاء ، ويقال : رجل رابّ وربّ ، والأنثي بالتاء : كافل لولد امرأته من غيره ، ورجل سارّ وسرّ وسريرّ : يسرّ إخوانه ، والأنثي بالتاء ، ويوم قارّ وقرّ ومقرور : بارد ، وليلة قارّة وقرّة : باردة كذلك . انظر اللسان (ريب ، بر ، سرر ، قرر) .

5- يريد بالتحويل القلب المكاني .

وقد يحملهم الاعتناء بظهور الإعراب علي عكس هذا التحويل ، كقولهم في تراق ؛ جمع ترقوة : ترائق (1).

ص: 171

1- الترقوتان ، والمفرد : ترقوة : العظمان الدقيقان المشرفان بين ثغرة النحر والعاتق ، تكونان للناس وغيرهم . وشاهد الجمع بالقلب ما حكاه الفراء ، وأنشده ابن السكيت من قول الشاعر : هم أوردوك الموت حين أتيتهم وجاشت إليك النفس بين الترائق وشاهد الجمع علي التراقي من غير قلب ما أنشده ثعلب : قرت نطفة بين التراقي كأنها لدي سفت بين الجوانح مقفل انظر اللسان والتاج (ترق) .

فصل في الإدغام :

إذا التقى المثان وأولهما ساكن وجب إدغامه ، نحو : قل لزيد : تبه هـرما ، وسر راشدا ، واصحب برًا ، ودع عاذلا ، ودم ماجدا ، وجد دائما .

[من موانع الإدغام]

[أولها : كون أول المثليين هاء سكت]

فإن كان (1) هاء سكت لم تدغم ؛ لأنها مخصوصة بالوقف .

فإن ثبتت وصلا فالوقف عليها منوي ، والابتداء بما وليها منوي أيضا ، فيتعين الفك ، كقوله تعالى : (ما أغني عني ماليه هلك) (2) .

ص : 172

1- أي : أول المثليين .

2- الحاقه : آخر الآية 28 ، وأول الآية 29 ، وقراءة الجمهور بالإظهار ، قال مكّي بن أبي طالب : " وبالإظهار قرأت ، وعليه العمل ، وهو الصواب " . ووجوب الإظهار مذهب العلماء ، والمقصود بالإظهار ، كما شرحه أبو شامة المقدسي : أن تقف علي هاء (ماليه) وقفة لطيفة . وأما إن وصلت فلا يمكن إلا الإدغام ، أو التحريك إجراء للوقف مجري الوصل ، وبالإظهار والإدغام روي عن ورش ، قال أبو حيان : وهو ضعيف من جهة القياس . وانظر الإقناع لابن الباذش (1 / 369) ، والتسهيل (320) ، وشرح الكافية الشافية (4 / 2175) ، وشرح الشافية للجاربردي (329) ، ولليزدي (2 / 555 - 56) ، والتذليل والتكميل لأبي حيان (6 / 223 - أ) ، والمساعد (4 / 251) ، والإتحاف لابن البنا (324) .

فإن كان همزة لم يجز الإدغام إلا أن تلي ألفا ، كما هي في (سأل) ونحوه ، علي ما ذكر في باب الهمز (1) .

وإنما لم تدغم الهمزة لأنّ تضعيفها أثقل من تضعيف غيرها ، ولذلك أهمل كون العين واللام همزة ، واستعمل ذلك في سائر الحروف .

وأيضا : فللهمزة عن الإدغام مندوحة ، (أي : سعة وجه) (2) ، فيما أطرّد من التّخفيف الخاصّ بها ، كإبدالها ساكنة بمدة تجانس حركة ما قبلها ، فيقال علي هذا في اكلاً أحمد ، ونحوه : اكلاً أحمد ، إن أوثر الإبدال ، (واكلاً أحمد) (3) إن أوثر تحريك الساكنة بحركة المتحرّكة (4) .

ص: 173

1- انظر ص (76) من هذا الكتاب

2- ليس في " ب " .

3- أ : " اكلاً أحمد " .

4- نحو (اكلاً أحمد) المقصود به التقاء همزتين في كلمتين ، أولاهما ساكنة قبلها مفتوح ، والثانية محرّكة بالفتحة ، وهذا النحو فيه ، علي الأصح ، وجهان : الأول : إبدال الأولي مدّة من جنس حركة ما قبلها ، أي ألفا ، فيقال : اكلاً أحمد . الثاني : أن تلقي حركة الثانية علي الأولي ، ثم تحذف الثانية تخفيفا ، فيقال : اكلاً أحمد . وذكر الزمخشري وجهها ثالثا ، وهو أن تجعل الهمزتان معا بين بين ، ولم يوافق الزمخشري في هذا الوجه . كما اختلف في (بين بين) المقصود ، ف قيل : أن تبدل الهمزة حرفا بينها وبين حرف حركتها ، وقيل : بل بينها وبين حركة ما قبلها . انظر المفصل (352) ، وشرحه لابن الحاجب (2 / 351) ، ولابن يعيش (9 / 120) ، وشرح الشافية لركن الدين الاسترآبادي (104) ، وللجاربردي وحاشية الغزي عليه (265 - 66) ، ولليزدي (2 / 451 - 53) .

وإن كان أول المثليين حرف مد متطرفا لم يجز الإدغام أيضا، نحو: يعطي ياسر، ويغزو واقد؛ لأن المد الذي في حرف المد قائم مقام حركة، ولذلك جاز التقاء الساكنين إذا كان أولهما ممدودا باطراد في نحو: دابة، وآ الغلام قال (1)؟ وبغير اطراد في نحو: التقت حلقتنا البطنان (2)، فكما امتنع إدغام المتحرك امتنع إدغام الممدود، إلا أن المد (ألزم للممدود من) (3) الحركة للمتحرك، فلذلك سوي بينهما في التزام زوالهما توصلا إلي (إدغام) (4) المتصل؛ لأنه أهم من إدغام المنفصل، نحو: راذ، ومدعو، ما لم يكن أولهما بدلا من مدة، فيتعين الفك، نحو:

ص: 174

1- ذكر ابن الحاجب أن الصور التي يغتفر فيها التقاء الساكنين ويطرأ أربعة، وما عداها شاذ نادر غير مطرد، وهذه الأربعة هي: 1 - يغتفر في الوقف مطلقا، إن كان ما قبل الموقف عليه ساكنا أيضا، نحو: زيد، وبكر. 2 - وفي المدغم وقبله ساكن لين من كلمته، نحو: الضالين، ودويبة، وتمود الثوب. 3 - وفيما بني لعدم التركيب وقفا ووصلا، كأن تعد حروف الهجاء، فتقول: عين، غين، قاف، كاف، لام، ميم، نون، هاء، واو، ياء، أو أن تقرأ أسماء جماعة، فتقول: سعد، بكر، زيد، خلدون. ولا فرق هنا بين أن يكون ما قبل الأخير لنا كزيد، أو غير لين كسعد. 4 - وفي المبدوء بهمزة وصل مفتوحة، من المحلي بأل، أو غيره، وقد دخلت عليهما همزة الاستفهام، فتقول: الحسن عندك؟ ومنه قوله تعالى: الذَّاكِرِينَ، وقوله: آ لآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ. وأيمن الله يمينك؟ وانظر الشافية (56)، وشرحها للجاربردي (150 - 51)، وللرضي (210 / 2 - 25)، وللبيزدي (1 / 238 - 42)، والمفصل (352 - 53)، وشرحه لابن يعيش (9 / 120 - 23)، ولابن الحاجب (2 / 352 - 60).

2- مثل يضرب للأمر إذا اشتدّ وبلغ غايته، وانظر بالإضافة إلي المراجع المذكورة في الحاشية السابقة في: أمثال أبي عبيد (343)، ومجمع الأمثال للميداني (3 / 102)، والجمهرة لأبي هلال العسكري (1 / 188)، والمستقصى للزمخشري (1 / 306).

3- ب: "اللازم للممدود أولي من".

4- أ: "الإدغام".

قول؛ لتلا يلتبس فاعل بفعل؛ ولأنّ الواو الأولى بدل من ألف، فكان اجتماعها بالثانية عارضا.

[وجوب الإدغام في مثال أبلم من أوب]

فلو كان الأوّل مبدلاً من غير مدّة بدلاً لازماً تعيّن الإدغام، نحو: أوب، وهو مثال أبلم من أوب، وأصله: أوب بهمزيّن، فبُدلت الثانية واوا علي سبيل اللزوم، لما تقدّم، فأشبهت الواو المزيّدة في مثال جوهر من قول، فقيل: (أوب) (1)، كما قيل:

(قول) (2).

[جواز الفك والإدغام في نحو ريبا]

فلو كان الأوّل مبدلاً من غير مدّة بدلاً غير لازم جاز فيه الإدغام والفك، كقوله تعالى: (أثأثاً ورءياً) (3) في وقف حمزة،

ص: 175

1- ب: "أوب".

2- ب: "قول". وانظر المسألة في شرح الكافية الشافية (4/ 2176)، والمساعد (4/ 252)، وشفاء العليل (3/ 1118)، وشرح الشافية للرضي (3/ 238). وقد مضي تفسير أبلم الحاشية (275) ص (79) من هذا الكتاب.

3- مريم: من الآية 74. قرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والأعمش، وأبو جعفر المدني، والبرجمي عن أبي بكر، وأبو عمرو برواية: (ريّا) بتشديد الياء من غير همز. وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري، وحمزة واقفا، وأبو عمرو برواية أخرى: (ريبيا)، بياءين مظهرتين من غير إدغام. وقرأ طلحة: ريبا بياء واحدة خفيفة بلا همز. وقرأ سعيد بن جبير، والأعسم المكي، ويزيد البربري: (زيّا) بالزاي وتشديد الياء. وعن حميد: (رينا) بياء قبل الهمزة، علي القلب. وحكى البزيّ: (رياء) بالمدّ. واختلف النقل عن ورش فروي عنه (رئيا)، و (ريّا). وانظر المسائل الحلبيات لأبي علي (56 - 58)، وشواذ ابن خالويه (86)، والغاية للنيسابوري (204)، والمحاسب لابن جني (1/ 43 - 44)، والإقناع لابن الباذش (1/ 413 - 26)، والسبعة لابن مجاهد (411 - 12)، والنشر لابن الجزري (1/ 394)، والكشف لمكي (1/ 85)، وشواذ الكرمانلي (149).

فإنه يبدل الهمزة ياء، وللاخذ بروايته أن يقول: (ريًا) بالإدغام، و(رييا) بالفكّ.

[من أحكام المثلين في كلمتين]

وفرق بين الممدود مع مثله، والمتحرك مع مثله، في المنفصل، فجاز الوجهان في المتحرك، نحو: قعد داود، وتعيّن المنع في الممدود، نحو: صلوا واحدا، ما لم يكن جاريا بالتحريك مجري الحرف الصحيح، كقوله تعالى: (يَأْتِي يَوْمٌ) * (1)، وقوله:

(هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا) (2).

[وجوب الإدغام في نحو اشتد]

فصل: فإن تحرك المثلان في كلمة وجب تسكين أولهما، وإدغامه، نحو: اشتدّ فهو مشتدّ، والأصل: اشتدد، فهو مشتدد.

ص: 176

1- وردت مرات في القرآن الكريم، وهي في البقرة: 254، وإبراهيم: 31، والروم: 43، والشوري: 47.

2- البقرة: 249.

[وجوب النقل والإدغام في نحو أجدّ]

وتنقل حركة المدغم إلي ما قبله إن كان ساكناً ، نحو : أجدّ فهو مجدّ .

[ما لا حاجة فيه إلي النقل]

فإن كان الساكن حرف مدّ ، أو ياء تصغير ، كحاجّ وتحوّجّ ودويّبة ، فلا نقل ؛ إذ لا حاجة إليه ؛ لقيام (المدّ) (1) مقام الحركة في التّوصّل إلي الإدغام ، ولأنّ الحرف المجلوب للمدّ لا يحرك ؛ لئلا يفوت ما جلب لأجله .

وياء التّصغير تشبه ألف التّكسير (في) (2) السّكون واللّين والزيادة لمعني متجدّد ثلاثة بعد فتحة مطلقاً ، وقبل كسرة فيما يكسر ما بعد ألف تكسيه ، فلم يحرك لذلك .

ولذلك لم يجر لمن قال في كفاء : كف ، بالتّقل ، أن يقول في كفي : كفي .

[نحو أودّ]

وإن كان الساكن حرف لين غير ما ذكر جري مجري الصّحيح في نقل حركة المدغم إليه ، نحو : أودّ فلانا ، وأنت أودّ منه .

ص: 177

1- ب : " المدة " .

2- ب : " و " .

[أولها : تصدّر المثلين أول الكلمة]

فإن تصدّر المثلان امتنع الإدغام ، إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة ، فقد تدغم بعد مدّة ، أو حركة ، نحو : قوله تعالى :
(وَلَا تَيَمَّمُوا) (1) ، وقوله : (تَكَادُ تَمَيَّرُ) (2) .

[ثانيها : كونهما واوين آخر الكلمة]

ويمنع من الإدغام أيضا كون المثلين المتحرّكين واوين في آخر كلمة ، كقوي ؛ لأنّ الثانية قد نالها الإعلال .

[ثالثها : كونهما ياءين غير لازم تحريك ثانيهما]

وكذلك إن كانا ياءين غير لازم تحريك ثانيتهما ، نحو :

يحيي ، وربّما نال الإدغام هذا النوع . أنشد الفراء :

وكأنّها بين النساء سبيكة

تمشي بسدّة بيتها فتعي (3)

ص : 178

1- البقرة : 267 .

2- الملك : 8 .

3- جاء في التهذيب (عيي : 3 / 258 - 59) : " قال - أي الفراء - وإذا سكن ما قبل الياء الأولي لم تدغم ، كقولك : هو يعيي ويحيي . قال : ومن العرب من أدغم في مثل هذا . قال : وأنشدني بعضهم : فكأنّها بين النساء سبيكة تمشي بسدّة بيتها فتعي وقال أبو إسحاق : هذا غير جائز عند حدّاق التّحويين . وذكر أنّ البيت الذي استشهد به الفراء ليس بمعروف . قلت : والقياس ما قال أبو إسحاق ، وكلام العرب عليه . وأجمع القراء علي الإظهار في قوله : يُحْيِي وَيُمِيتُ * " . هذا : وقد نسب الزّبيدي في التاج (عيي) الشاهد للحطينة ، وانظره غير منسوب في معاني الفراء (1 / 412 ، 3 / 213) ، والمنصف (2 / 206) ، والمحتسب (2 / 269) ، والممتع (2 / 585 ، 587) ، والمساعد (4 / 260) ، والهمع (1 / 172) ، والأشموني (4 / 349) ، والدرر اللوامع (1 / 185) . وضبط عين (فتعي) بالفتح في معاني الفراء والممتع خطأ مضيق لوجه الاستشهاد بالبيت .

[رابعها : كون أحدهما للإلحاق]

ويمنع أيضا من إدغام المثلين المتحرّكين في كلمة كون أحدهما للإلحاق ، نحو : قردد (1) ، فإنّه ملحق بجعفر ، فالدّال الأولي بإزاء الفاء ، والدّال الآخرة بإزاء الرّاء ، فلو أدغم لسكنت الدّال الأولي ، ونقلت حركتها إلي الرّاء التي قبلها لثلا يلتقي ساكنان ، فلا يبقى حينئذ موازن ما ألحق به ، فيتعيّن فيه وفي أمثاله الفكّ ؛ ليتبيّن بذلك كونه ملحقا .

[خامسها : كون المثلين مسبوقين بمزيد للإلحاق]

وكذلك لو كان المثلان أصليين مسبوقين بمزيد للإلحاق ، نحو : أئدد ؛ بمعنى الأدد ، وهو الشّديد الخصومة ، فإنّه ملحق بسفرجل ، فيتعيّن فكّه ؛ لثلا يصير بالإدغام مخالفا لما ألحق به .

[سادسها : كون المثلين في اسم مخالف لزنات الأفعال]

ومن موانع الإدغام كون الذي فيه المثلان اسما مخالفا وزنه وزن الفعل ، كذلك ، (وظلل) (2) ، وكلل (3) .

ص: 179

1- مضي تفسيره في الحاشية (31) ص (11) من هذا الكتاب .

2- ب : " وظلل " . وليس هو المقصود الآن ، وسوف يأتي .

3- الكلل : جمع كلة ، وهي السّتر الرّقيق يخاط كالبيت يتوقّي به من البعوض والبقّ ، والكلة : ستر مربع يضرب علي القبور ، والكلة : حال الرّجل ، ومنه قولهم : بات بكلة سوء ؛ أي بحال سوء . انظر التهذيب (كلل : 119/9) ، واللسان (كلل) .

وكذلك مثال إبل ، لو بني من مضاعف لوجب فكّه أيضا ، لمخالفة وزنه وزن الفعل (1) .

وقد منعوا إدغام فعل اسما ، كطلل ، مع كونه علي وزن الفعل ؛ قصدوا بذلك التثنية علي فرعِيّة الاسم في الإدغام ، وعلي خفة الفتحة ، وأنّ المتحرّك بها ، إن لم يكن فعلا ، ولا اسما مزيدا فيه ، (مستغن) (2) عن التّخفيف بالإدغام استغناءه عن التّخفيف بالتّسكين عند ملاقة غير المثل ، بخلاف المتحرّك بالكسرة أو الضّمّة ، فإنّه (خفّف) (3) بالتّسكين مع غير المثل ، نحو : كبد وعضد ، فقليل فيهما : كبد وعضد ، وذلك مطّرد في لغة تميم ؛ وكذلك يصنع بالأفعال ، فيقال في علم وظرف : علم وظرف (4) ،

ص : 180

1- وكنت تقول فيه من الردّ والقصّ : ردد وقصص .

2- ب : " مستغني " .

3- ب : " يخفّف " .

4- وهو ما يسمّي بالتفريعات ، أو ردّ بعض الأبنية إلي بعض : ففعل الاسم الحلقي العين ، نحو : فخذ ، يجوز فيه : فخذ ، وفخذ ، وفخذ . وفعل الحلقي العين من الأفعال نحو : شهد ، يجوز فيه : شهد ، وشهد ، وشهد . وفعل الاسم غير الحلقي ، نحو : كتف ، يجوز فيه : كتف ، وكتف . وفعل غير الحلقي فعلا ، نحو : ركب ، يجوز فيه : ركب ، وركب . وفعل اسما ، نحو : عضد ، وفعل فعلا ، نحو : شرف ، يجوز فيهما إسكان العين ، فتقول فيهما : عضد ، وشرف . وفعل ، وفعل ، ولا يكونان في الأفعال ، يجوز فيهما إسكان العين ، فتقول في نحو عنق وإبل : عنق وإبل . وفعل ، ولا يكون في الفعل أيضا ، يجوز فيه ضمّ العين اتباعا لضمّ الفاء ، ورأوا أن ذلك ضرب من التخفيف ، فتقول في عسر ويسر : عسر ويسر . وفعل المبني للمفعول نحو : عصر يجوز فيه : عصر وعصر . والوجه الثاني حكاة قطرب ، وهو شاذّ . انظر الشافية (12 - 13) ، وشرحها للرضي (1 / 39 - 47) ، وللجاربردي (31 - 33) ، ولليزدي (1 / 38 - 42) .

وكذلك ما أشبههما ، فلما خُفَّ المتحرِّك بالكسرة ، أو الضمَّة ، بالتسكين عند ملاقة غير المثل ، خُفَّ بالإدغام .

[سابعها : كونهما في اسم لا يوازن الفعل ، مختوم بتاء التأنيث...]

[سابعها : كونهما في اسم لا يوازن الفعل ، مختوم بتاء التأنيث أو ألفيه ، أو الألف والنون المشبهتين بهما]

فصل : فإن ولي المثلين المتحرِّكين في اسم هاء التأنيث ، أو ألفه الممدودة ، أو المقصورة ، أو الألف والتون الزائدتان ، وكان ما هما فيه لا يوازن الفعل مع التجريد ، ففكَّه ، لاحقا به ما ذكر ، أولي من فكَّه مجردا ؛ لأنَّ مخالفته ، مجردا ، للفعل بالوزن خاصَّة ، ومخالفته له ، لاحقا به ما ذكر ، بالوزن ولحاق زيادة تخصَّ الأسماء ، وذلك نحو : الخششاء ، وهو العظم التأتى خلف الأذن ، والحممة : وهي القطعة من الفحم ، والقررة (1) : وهي اللازق بأسفل القدر ، والحببة : (وهي) (2) خوابي الماء .

[ثامنها : كون ما هما فيه علي فعلان]

وكذلك إن كان ما هما فيه علي فعلان ، كالدَّججان ، وهو اللَّيِّب ، فالفكُّ فيه متعيَّن ؛ لأنَّه مع التجريد علي فعل ، وقد تقدَّم أنَّ فعلا لا يدغم ، مع كونه مشابها للفعل ، فإذا لحقه ما هو مختصَّ بالاسم فهو أحقَّ بامتناع الإدغام .

ص: 181

1- هي : القرارة ، مثلثة القاف ، والقررة ، بفتح الراء وتثليث القاف ، والقررة ، بضمّتين ، والقرورة . انظر التهذيب (قرر : 8 / 279) ، واللسان (قرر) .

2- ب : " وهو " .

[مسألة : يتعين الإدغام إن كان ما فيه المثان علي فعل أو فعل]

فإن كان ما هما فيه ، عند التجريد ، علي فعل أو فعل ، فإدغامه مع لحاق هاء التأنيث متعين (1) ، كما هو مع عدمها ، وذلك نحو : صبّ أنثي صبّ ، فاستصحب الإدغام مع تاء التأنيث ، كما استصحب معها الإعلال ، علي ما تقدّم (2) ، ولأنّ لحاقها مساو للحاق التاء الفعل الماضي في نحو : فعلت ، فلم يوجب مخالفة ما اتصلت به للفعل ؛ بل زادته شبها به .

[إن كان ما فيه المثان من الأسماء علي مثل ظربان أو سبعان جاز الفكّ والإدغام]

(3)

فإن كان ما هما [فيه] (4) علي فعلان أو فعلان ، كبناء مثل ظربان وسبعان من الرّدّ ، وذلك : رددان ورددان ، ففيه مذهبان :

الفكّ والإدغام (5) .

ص: 182

1- وذهب ابن كيسان إلي أن ما كان علي فعل أو فعل لا يدغم . انظر الممتع (2 / 646) ، والارتشاف (1 / 164) .

2- انظر ص (62) .

3- قد مضي شرح سبعان في الحاشية (298) ص (87) ، وظربان في الحاشية (481) ص (140) .

4- ليس في " أ " .

5- مذهب الخليل وسيبويه والمازني الإدغام ، وهو مذهب الجمهور ، فتقول فيهما رذّان ، بفتح الراء ، والفك مذهب الأخفش ، وقال ابن جني : وكلا القولين مذهب . وانظر المسألة في الكتاب (4 / 427) ، والأصول (3 / 407) ، والتبصرة (2 / 921) ، والمنصف (2 / 310 / 11) ، والممتع (2 / 647) ، وشرح الشافية للرضي (3 / 243) .

فمن فكّ فلانّ المثال قد خالف الفعل بزيادة تخصّص الأسماء ، ولا تكون في الأفعال ، فوجب الفكّ معها في رددان ورددان ونحوهما ، كما (وجب التصحيح معهما) (1) في الجولان والصّوري ونحوهما (2) .

ومن أدغم فلانّ العناية بالإدغام أشدّ من العناية بقلب الواو والياء ألفين إذا لم يتطرّفا ، ولذلك أدغموا أفعال في التفضيل والتّعجب ، نحو : الأشدّ ، وما أشدّه ، ولم يقبلوه فيهما ، نحو :

الأجود ، وما أجوده ، وصحّحوا كثيرا من موازن أفعال واستفعل ، كأعول (3) واستحوذ ، حتّي رأي بعض العلماء (4) القياس علي ما صحّح من ذلك سائغا . ولم يرد فكّ ما وازن ذلك من المضاعف ، كأعدّ واستعدّ .

وإنّما فاق الإدغام الإعلال المذكور في العناية به ؛ لأنّ الثقل بتركه زائد علي الثقل بترك الإعلال .

ولأنّ الإدغام تدعو الحاجة إليه في جميع الحروف ، إلا الألف ، فلو ترك كثير الاستئمال ؛ لكثرة مواقع اجتماع المثليين ، ولو

ص: 183

1- ب : " وجب معها التصحيح " .

2- تقدم ص (139) .

3- أعول الرّجل : رفع صوته بالبكاء والصياح ، والقوس : صوّتت ، وأعول عليه : بكى عليه ، أدلّ عليه دالّة ، وحمل عليه حاجته ، وأعول الرجل : حرص ، وكثر عياله . اللسان (عول) .

4- هو أبو زيد الأنصاري ، انظر الحاشية (103) ص (32) .

ترك الإعلال المذكور لم يلزم ذلك ؛ لقلة مواعده ؛ إذ لا يكون إلا في الواو والياء .

وأيضاً : فإنّ التّغيير اللازم مع الإدغام أقلّ من التّغيير اللازم مع الإعلال المذكور ، فإنّ المدغم لم يتبدّل مخرجه ، بخلاف (المعلّ) (1) .

ولأنّ المدغم لا يعرض له ما يوجب حذفه ، بخلاف الواو والياء إذا قلبتا ألفاً ، فإنّها تحذف لسكون ما بعدها ، نحو : أقمت ، وإذا صحّت سلمت من ذلك ، كاستحوذت .

فاستحقّ الإدغام مزيد عناية لقربه من الأصل ، وهو عدم التّغير .

[أمثلة ما شدّ فكه]

ومع ذلك فقد شدّ الفكّ في أفعال عليّ فعل ، نحو : لححت العين : إذا التزق جفناها من الرّمص ، وصكك الفرس (2) ، وقطط الشّعر : إذا اشتدّ تجعّده ، وألّل السّقاء : تعيّرت رائحته ، والأذن (رقت) (3) والأسنان فسدت ، وضرب البلد : كثرت ضبابه (4) .

ص: 184

1- ب : "المعتل" .

2- صكك الفرس : ضربت إحدى ركبتيه الأخرى ، وأحد العرقوبين الآخر ، أثناء مشيه وعدوه . اللسان (صكك) .

3- أ : "ورقت" .

4- ومما جاء منه أيضاً قولهم : مششت الدّابة ، وعززت الناقة ، ودبب الإنسان . وانظر المنصف (302 / 2) ، وشرح الكافية الشافية (4 / 2180 - 81) .

فصل : لو بني مثال سبعان ، وهو اسم مكان ، ممّا عينه واو ، ولا مه واو ، كقووان من القوّة ، ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن يعطي الواوان ، مع الألف والتّون ، ما أعطيتا مع هاء التّانيث ، فتكسر الأولي ، وتقلب الثانية ياء ، فيقال : قويان .

وهو اختيار أبي العباس (2) .

الثاني : أن تدغم الأولي في الثانية ؛ لأنّهما (مثلان) (3) متحرّكان في مثال يوجد في الأفعال ؛ لأنّ (قوو) من قووان ، كطرف .

والمذهب الثالث : ترك الإدغام ، وترك الإعلال ، لأنّ الألف والتّون في آخره ، وهما (زيادتان) (4) مختصّتان بالأسماء ، فأوجبنا التّصحيح كما أوجبناه في

القولان ، وأوجبنا الفكّ (بعين ما) (5) أوجبنا التّصحيح ، وهو أنّ المثال بهما قد خالف الفعل ، وإنّما يعلّ ويدغم ما أشبه الفعل ، لا ما خالفه .

وهذا اختيار سيبويه في قووان ونحوه .

ص: 185

1- انظر هذه المذاهب في الكتاب (4 / 409) ، والمنصف (2 / 281 - 82) ، والانتصار لابن ولاد (266 - 67) ، ونكت الشنمري (2 / 1226 - 27

، والممتع (2 / 754 - 56 الحاشية) ، والمساعد (4 / 262) . والمذهب الأول مذهب الأخفش والجرميّ والمازني والمبرد ، وقال ابن عقيل : وأكثر

أهل العلم . والثاني مذهب ابن جني .

2- هو المبرد (210 - 285) سبقت ترجمته في الحاشية (472) ص (136) .

3- ب : " مثلان " .

4- ب : " زائدتان " .

5- ليس في " ب " .

[ناسع موانع إدغام المثلين ، علي الأفصح ، سكون ثانيهما لاتصاله بضمير رفع]

فصل : إذا سكن ثاني المثلين ؛ لاتصاله بضمير مرفوع ، نحو : حللت ، تعين الفك ؛ لأن الإدغام يوجب تسكين الأول ، والاتصال بالضمير يوجب تسكين الثاني ، فترك الإدغام فرارا من التقاء الساكنين ، وكان تحريك الأول أولي ؛ لأن حركته تدل علي وزنه ، وهي مع التسكين محتمل كونها فتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، بخلاف حركة الثاني ، فإنه لا يشك في أنها فتحة ؛ إذ المتحرك بها آخر فعل ماض ، وقد علم كونه مبنيا علي الفتح .

علي أن بعض العرب يبقي الإدغام ، ويحرك المثل المتصل بالضمير ، وهي لغة رديئة (1) .

[مسائل مما يجوز فكه وإدغامه]

[الأولي : إن كان سكون ثاني المثلين للجزم أو الوقف جاز الفك والإدغام]

فإن كان السكون للجزم ، نحو : لم يردد ، أو للوقف ، نحو :

أردد ، جاز الفك علي مذهب الحجازيين ، وهو القياس ، وجاز

ص: 186

1- جاء في التسهيل : " والإدغام قبل الضمير لغية " . قال ابن عقيل في شرح هذا : " وهي لغة ناس من بكر بن وائل ، فيقولون : ردن وردت ، وهي لغة ضعيفة ، وحكي بعض الكوفيين : ردن ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناء مدغمة فيها ، وحكي في ردت : ردات ، بزيادة ألف ، وهي في غاية الشذوذ " . وانظر الكتاب (3 / 535) ، والممتع (2 / 660) ، والتسهيل (321) ، والمساعد (4 / 257 - 58) ، والارتشاف (1 / 165) ، وشرح الشافية للرضي (2 / 246) ، ولركن الدين الاسترآبادي (2 / 1350) .

الإدغام علي مذهب بني تميم ؛ حملا علي فعل غير الواحد ، ويحرّكون (الثاني) (1) بالفتحة لختتها ، أو بمثل الحركة التي كانت في العين اتباعا للفاء (2) .

وفي التزام الصّمّ في نحو : ردّه ، والفتح في (نحو) (3) :

ردّها ، خلاف (4) .

فإن كان المستحقّ لسكون الوقف أفعال تعجّبا ففكّه مجمع عليه ، نحو : أجلل يزيد (5) .

ص: 187

1- ب : " الثانية " .

2- انظر الكتاب (529 / 3) ، والتبصرة (738 / 2) ، والممتع (656 / 2) ، وشرح الملوكي لابن يعيش (454) ، وشرح الكافية الشافية (2190 / 4) ، والارتشاف (165 / 1) ، والمساعد (259 / 4) ، والأشموني (352 / 4) . وبالفك ، علي لغة الحجازيين ، جاء غالب القرآن . والصواب في هذه المسألة أن الفك لغة الحجازيين ، والإدغام لغة غيرهم ، ولا يقصر الإدغام علي تميم وحدها .

3- ليس في " ب " .

4- الفتح في ردّها هو الأصحّ والأفصح ، لمناسبة الفتحة للألف ؛ إذ الهاء خفيّة ، فكأنك قلت : ردّا ، والفتحة مناسبة للواو ، وحي الكوفيون ردّها ، بالضم اتباعا لضمة الفاء ، كما حكوا : ردّها ، بالكسر علي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . وأما نحو ردّه ، فالصّمّ علي الأصحّ والأفصح ، وذلك لخفاء الهاء ، فكأنك قلت : ردّوا ، والضمة مناسبة للواو . وسمع الأخفش من ناس من عقيل : ردّه ، بالكسر علي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وقيل : إن الكسر لغية ، وحي ثعلب ردّه ، بالفتح التماسا للأخف في التخلص من التقاء الساكنين ، وغلّط ثعلب فيما حكاها ، وممّن غلّطه أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو بكر بن طلحة ، والصواب أنه ليس بغلط ، بل لغة حكاها كثيرون غيره . وانظر الكتاب (532 / 3) ، والفصيح لثعلب (267) ، والممتع (658 / 2 - 59) ، والشافية (59) ، وشرحها للرضي (245 / 2 - 46) ، ولركن الدين الاسترآبادي (797 / 1 - 98) ، والمفصل (354) ، وشرحه لابن يعيش (128 / 9) ، والمساعد (345 / 3) ، والارتشاف (345 / 1) ، والأشموني (352 / 4) .

5- وأجاز الكسائيّ الإدغام ، فتقول في أحبب يزيد : أحبّ يزيد . وانظر المساعد (258 / 4) ، والارتشاف (165 / 1) ، والهمع (287 / 6) .

وإنّما وافق بنو تميم أهل الحجاز في فكّ هذا، ولم يوافقوهم في نحو: أردد؛ لأنّ أردد معرّض لتحريك ثاني مثليه لساكن يليه، كإردد الشيء. وهذا شبيهه بالفكّ المتروك إجماعاً، ولا يؤدّي فكّ أجلل ونحوه إلى هذا؛ لأنّه لا يليه إلا الباء المجرور بها غالباً.

[الثانية : جواز الفكّ والإدغام في نحو حيي وأحيية]

فصل : إذا كان المثلان في كلمة ياءين لازماً لتحريك ثانيهما، نحو: حيي وأحيية (1)، جاز الفكّ والإدغام، قال الله تعالى: (وَيَحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) (2) قرأه بالفكّ نافع والبرّيّ وأبو بكر، وقرأه الباقون بالإدغام.

فمن أدغم فلاجتماع مثلين متحرّكين في كلمة خالية من الموانع المتقدّم ذكرها.

ص: 188

- 1- أحيية: جمع حياء؛ وهو رحم الناقة، والفرج من ذوات الخف والظلف. انظر اللسان (حيي).
- 2- الأنفال: 42، نحو حيي وعيي الفكّ والإدغام فيه شائعان عن العرب. قال المبرد: والإدغام أكثر، ووصف الأَخْفَش الإظهار بالقبح، وعكس ابن الحاجب، فقال: الإظهار أكثر. وأدغم في الآية المذكورة: قنبل عن ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، والإدغام اختيار سيبويه وأبي عبيد. وأظهر البزي عن ابن كثير، وقنبل عنه في رواية أخرى، وأبو بكر شعبة بن عياش عن عاصم، ونافع، وأبو جعفر، وخلف، والمفضل، ويعقوب. وانظر الكتاب (4/ 395)، والمقتضب (1/ 317)، والتكملة لأبي علي (604 - 605)، والمنصف (2/ 188)، ومعاني الفراء (1/ 412)، ومعاني الأَخْفَش (1/ 350)، وإعراب القرآن للنحاس (2/ 188)، والسبعة لابن مجاهد (306)، والنشر لابن الجزري (2/ 276).

ومن فكّ فلانّ اجتماعهما غير لازم؛ لأنّ ثاني المثليين في مضارع حيي ألف، وفي واحد أحيية همزة، فاعتقر اجتماعهما؛ إذ لم يكن إلا في بعض الأحوال، فجاز فيه الوجهان.

[الثالثة : جواز الفكّ والإدغام في مصدر احواي]

وكذلك يجوز الفكّ والإدغام في الاحوياء ونحوه، وهو من الحوّة (1).

فمن أدغم فلانّ المثليين قد اجتماعا متحرّكين في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، ولا معهما شيء من سائر الموانع، واللفظ به حينئذ: حوّاء.

ومن لم يدغم فلنلا يلتبس افعال، مصدر افعال وفعال (2)، بفعال، مصدر فعّل، ولنلا يجتمع في كلمة واحدة إعلالان، أحدهما الإدغام، والثاني قلب اللام الآخرة همزة.

[الرابعة : جواز الفكّ والإدغام في نحو افتن]

وكذلك يجوز الفكّ والإدغام أيضا إذا كان أول المثليين تاء الافتعال، نحو: افتتن افتنانا، واختتن اختنانا (3).

ص: 189

1- انظر المسألة في الكتاب (4/ 404)، والمقتضب (1/ 313)، والتكملة لأبي علي (607)، والمنصف (2/ 221)، وشرح المفصل لابن يعيش (10/ 120)، والممتع (2/ 588 - 59)، والشافية (97)، وشرحها للرضي (3/ 120)، وللجاربدي (280)، ولركن الدين (2/ 1174 - 75).

2- المعروف أن مصدر افعال افعيلا، والافعال مصدر افعال.

3- انظر المسألة في الكتاب (4/ 443)، والأصول (3/ 408)، والتكملة لأبي علي (609)، والمنصف (2/ 335 - 36)، والممتع (2/ 638 - 43)، وشرح المفصل لابن يعيش (10/ 122). قال أبو الفتح: " وفي الإدغام وجوه: منهم من يقول: قتلوا، ومنهم من يقول: قتلوا، وفي المصدر: قتالا، وفي اسم الفاعل: مقتل، ومقتل، ومقتل ".

فمن أدغم فلائهما مثلاً متحرّكان في كلمة ، وليس معهما شيء من الموانع .

ومن فكّ فلئلا يلتبس افتعل بفعلّ ، ولأنّ تاء الافتعال لا يلزم أن يليها تاء ، فكان التقاء المثليين فيه عارضاً ، فأشبهه المنفصل .

[الخامسة : جواز الفك والإدغام في نحو تأمروني]

وكذلك يجوز الفكّ والإدغام إذا كان أوّل المثليين نونا هي آخر فعل ، أو علامة رفع ، أو جمع إناث وليس قبلها ساكن صحيح ، نحو قوله تعالى : (مَكَّنِّي) (1) ، وقوله : (تَأْمَنَّا) (2) ، وقوله :

ص : 190

- 1- الكهف : 95 ، قرأ ابن كثير وحמיד ومجاهد بإظهار النونين ، وقرأ الباقون بالإدغام . انظر السبعة لابن مجاهد (400) ، والتيسير للداني (146) ، وإعراب القرآن للنحاس (473 / 2) ، والنشر لابن الجزري (315 / 2) ، والبحر لأبي حيان (164 / 6) ، والدر المصون للسمين الحلبي (547 / 7) .
- 2- يوسف : 11 . وفي (تأمناً) قراءات عدة ، وهي : أ - تأمناً : بالإدغام الصريح من غير إشمام : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وعمرو بن عبيد . ب - تأمنا : بالإظهار الصريح مبالغة في بيان إعراب الفعل ، وللمحافظة علي حركة الإعراب : الحسن البصري ، وطلحة بن مصرف . ج - بالإخفاء : والمقصود به : إدغام النون الأولى في الثانية وإشمامها الضم ، وحقيقة ذلك أن يشار بالحركة إلي النون ، وهذا عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة والفصل بين النونين ، لأن النون تسكن رأساً ، فيكون ذلك إخفاء ، لا إدغاماً . قال الداني : وهذا قول عامة أئمتنا ، وهو الصواب ، لتأكيد الدلالة عليه ، وصحته في القياس : وهذه قراءة عامة القراء . د - بالإدغام والإشمام : أي بضم الشفتين إشارة إلي حركة الفعل ، مع الإدغام الصريح ، كما يشير إليها الوقف ، وتكون الإشارة إلي الضمة بعد الإدغام ، أو قبل كماله ، وهي قراءة بعضهم . ه - تأمناً : بضم الميم ، نقل حركة النون الأولى عند إرادته إدغامها ، بعد سلب الميم حركتها : ابن هرمز . و - تَمَنَّا : بكسر حرف المضارعة والإدغام : أبو رزين والأعمش . ز - تيمناً : بكسر حرف المضارعة والإدغام ، وتسهيل الهمة ياء : ابن وثاب . وانظر التيسير للداني (127 - 28) ، وإعراب القرآن للنحاس (316 / 2) ، والبحر لأبي حيان (285 / 5) ، والدر المصون للسمين الحلبي (448 / 6) ، والإتحاف لابن البنا (262) .

(أَتْحَاجُوتِي) (1)، و (تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) (2).

فمن أدغم فلاجتماع مثلين علي نحو اجتماعهما في الافتتان . ومن لم يدغم فلائنه اجتماع عارض بعد تمام الكلمة بأول المثليين (3).

والله أعلم .

ص: 191

1- الأنعام : 80 . في (أَتْحَاجُوتِي) قراءتان : أ - أتَحَاجُوتِي : بالإدغام والتشديد : ابن كثير ، وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ، وهشام من طريق عنه . ب - أتَحَاجُونِي : بالحذف ، بنون واحدة خفيفة مكسورة : نافع ، وابن عامر وابن ذكوان ، وهشام من طريق آخر ، وأبو جعفر . واتفقوا علي أن الأصل التثقيل ، والتخفيف فرع ، ووصفه أبو عمرو بأنه لحن ، وأجازه سيبويه ، وعلله سيبويه وأبو عبيدة بكراهم واستثقالهم للتضعيف . واختلف بأية النونين المحذوفة ، فمذهب سيبويه الأولي ، ومذهب الأخفش الثانية ، وخلاف في هذا علي قاعدتهم ومذهبهم في الخلاف في نحو مبيع وإبانة . وانظر الكتاب (3 / 519) ، والسبعة لابن مجاهد (261) ، وإعراب القرآن للنحاس (2 / 78) ، والكشف المكي (1 / 436) ، والنشر لابن الجزري (2 / 259) ، والبحر لأبي حيان (4 / 169) ، والدر المصون للسمين الحلبي (5 / 15 - 16) ، والإتحاف لابن البنا (212) .

2- الزمر : 64 فيها خمس قراءات : أ - تأْمُرُونِي : بالتشديد والإدغام وفتح الياء : ابن كثير . ب - تأْمُرُونِي : بالحذف بنون واحدة خفيفة مكسورة وفتح الياء : نافع . ج - تأْمُرُونِي : بالإظهار بنونين وياء ساكنة : هشام عن ابن عامر ، وابن ذكوان . د - تأْمُرُونِي : بالحذف بنون واحدة خفيفة وياء ساكنة : ابن عامر من طريق ثان . ه - تأْمُرُونِي : بالإدغام وياء ساكنة : الباقون . وانظر السبعة (563) ، والتيسير (190) ، والكشف (2 / 240 - 41) ، والبحر (7 / 439) ، والدر المصون (9 / 441) ، والنشر (2 / 363 - 64) .

3- بعده في " ب " ، وهو ختامها : " كمل

كامل الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلواته علي محمد وآله وصحبه أجمعين ، وهو :

إيجاز التعريف في علم التصريف .

غفر الله لمصنّفه ، ولكاتبه ، ولقارئه ، وللمسلمين أجمعين (1) .

والحمد لله رب العالمين .

ص: 192

1- آمين ، آمين ، آمين . وغفر الله لمحقّقه ، وجعل عمله في ميزان حسناته . ويرحم الله عبدا قال : آمينا .

فهرس المصادر والمراجع 194

فهرس الآيات القرآنية 208

فهرس الشعر والرجز 210

فهرس الأمثال 211

فهرس الأعلام 212

فهرس المسائل الصرفية 214

فهرس مسائل التمارين 221

فهرس الموضوعات 224

ص: 193

- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1406 / 1986 .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط 1، 1408 / 1987 .
- الاستدراك علي سبيويه للزبيدي، تحقيق حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط 1، 1407 / 1987 .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ط 1، 1406 / 1986 .
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1406 / 1985 .
- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر .
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط 3، 1970 .
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1405 / 1985 .
- الأعلام للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط 4، 1984 .

- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطلبيوسي ، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط 1 ، 1982 .
- الإقتضاب في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط 1 ، دمشق ، دار الفكر ، 1403 / 1983 .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري ، تحقيق محمود الطناحي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط 1 .
- الأمالي النحوية لابن الحاجب ، تحقيق هادي حمودي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 1 ، 1405 / 1985 .
- الأمثال لأبي عبيد بن سلام ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، دمشق ، دار المأمون ، ط 1 ، 1400 / 1980 .
- إنباه الرواة علي أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة - دار الفكر ، بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية ، ط 1 ، 1406 / 1986 .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، ط 4 ، 1380 / 1961 .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق موسي بناي العليلي ، بغداد ، مطبعة العاني .

- البحر المحيط لأبي حيان، بيروت، دار الفكر، ط 2، 1398 / 1978 .

- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1405 / 1985 .

- بغية الطالب في الرد علي تصريف ابن الحاجب لبدر الدين ابن الناظم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق حسن أحمد العثمان، 1410 .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ط 2، 1399 / 1979 .

- تاج العروس للزبيدي، بيروت، دار الفكر .

- التبصرة والتذكرة للصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط 1، دمشق - دار الفكر، 1402 / 1982 .

- التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1410 / 1990 .

- تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1406 / 1986 .

ص: 196

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، مصر ، دار الكاتب العربي ، 1387 / 1967 .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، بيروت ، دار الفكر .
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق محمد عبد الرحمن المفدي ، ط 1 .
- التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، العراق ، ط 1 ، 1401 / 1981 .
- تهذيب اللغة للأزهري ، مصر ، 1384 / 1964 .
- توضيح المقاصد والمسالك إلي ألفية ابن مالك للمراي ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مصر ، مطبعة الحلبي ، ط 2 .
- التيسير في القراءات السبع للداني ، بعناية أوتوبرنزل ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط 2 ، 1404 / 1984 .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، القاهرة ، المؤسسة العربية الحديثة ، ط 1 ، 1404 / 1984 .
- حاشية الخصري علي شرح ابن عقيل ، بيروت ، دار الفكر ، 1398 / 1978 .
- الدر المصون للسمين الحلبي ، تحقيق أحمد الخراط ، دمشق ، دار القلم ، ط 1 .

- دقائق التصريف لابن المؤدب ، تحقيق محمد القيسي ، بغداد ، المجمع العلمي العراقي ، ط 1 ، 1987 .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور ، القاهرة ، دار التراث .
- ديوان الأدب للفارابي ، تحقيق أحمد مختار عمر ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1394 / 1974 .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق حسن هنداونى ، دمشق ، دار الفكر ، ط 1 ، 1405 / 1985 .
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوى ، تحقيق محمد أحمد الدالى ، دمشق ، مجمع اللغة العربية ، ط 1 ، 1403 / 1983 .
- الشافية فى التصريف لابن الحاجب ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، مكة المكرمة ، المتبة المكية ، ط 1 ، 1415 .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، تحقيق محمد على سلطانى ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، 1979 .
- شرح الألفية لابن عقيل ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط 20 ، القاهرة ، دار التراث ، 1400 / 1980 .
- شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد ، بيروت ، دار الجيل .
- شرح الألفية للأشمونى بحاشية الصبان عليه ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبي .

- شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردي ، تحقيق عبد الله علي الشلال ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط 1 ، 1409 / 1989 .
- شرح التسهيل لمصنفه ابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، مصر ، دار هجر ، ط 1 ، 1410 / 1990 .
- شرح التصريف العزّي للفتازاني ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار ذات السلاسل ، ط 1 ، 1983 .
- شرح التصريف الملوكي للثمانيني ، تحقيق إبراهيم البعيمي ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط 1 .
- شرح الشافية لمصنفها مصورة لدي عن السليمانية ، شهيد علي باشا ، برقم 2588 .
- شرح الشافية للجاربردي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1404 / 1984 .
- شرح الشافية للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1395 / 1975 .
- شرح الشافية - المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1404 / 1984 ، بهامش شرح نقره كار .

- شرح الشافية - المناهل الصافية إلي كشف المعاني الشافية للطف الله الغياث ، مصورة لدي عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح الشافية - المناهل الصافية إلي كشف المعاني الشافية للطف الله الغياث ، تحقيق عبد الرحمن محمد شاهين ، القاهرة ، مطبعة التقدم ، 1984 .
- شرح الشافية لنقره كار ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1404 / 1984 .
- شرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي علي الشافية للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1975 .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط 1 ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، 1402 / 1982 .
- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي مصورة عن دار الكتب المصرية في جامعة أم القرى .
- شرح لامية الأفعال لابن الناظم ، القاهرة ، مصطفى البابي الحلبي ، 1367 / 1948 .
- شرح المفصل لابن يعيش ، بيروت - عالم الكتب ، القاهرة - مكتبة المتنبّي .

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، المكيية العربية ، ط 1 ، 1393 / 1973 .
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق موسى بناي العليلي ، النجف الأشرف ، مطبعة الآداب ، 1400 / 1980 .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، نشر المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط 1 ، 1406 / 1986 .
- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط 3 ، 1404 / 1984 .
- ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، بيروت ، دار الأندلس ، ط 2 ، 1402 / 1982 .
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ، تحقيق عبد الفتاح الحلوم ومحمود الطناحي ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي .
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ، تحقيق محسن غياض ، العراق ، النجف ، مطبعة النعمان ، 1974 .
- العين للخليل ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، بيروت ، مؤسسة الأعلمي ، ط 1 ، 1408 / 1988 .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، نشر ج .
- براجستراسر ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 2 ، 1400 / 1980 .

- فصل المقال لأبي عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1403 / 1983 .
- الفصيح لثعلب، تحقيق عاطف مدكور، مصر، مطابع سجل العرب .
- القاموس المحيط للفيروزبادي، بيروت، دار الفكر، 1403 / 1983 .
- الكامل للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1413 / 1993 .
- الكتاب لسيويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب .
- الكشاف للزمخشري، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة، مصطفى الباي الحلبي، 1392 / 1972 .
- كشف الظنون لحاجي خليفة، استنبول، مطبعة وكالة المعارف، 1362 / 1943 .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1404 / 1984 .
- لحن العامة للزيدي، تحقيق عبد العزيز مطر، مصر، مطابع سجل العرب، 1981 .
- لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر .

- ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ط 2 ، 1399 / 1979 .
- ما تلحن فيه العامة للكسائي ، تحقيق رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ط 1 ، 1399 / 1979 .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، الكويت ، دار العروبة .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، الرياض ، مطابع الفرزدق ، ط 1 ، 1409 / 1989 .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق فؤاد سيزكين ، مصر ، مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط 2 .
- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي .
- المحتسب لابن جنبي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح شلبي ، استانبول ، دار سيزكين ، ط 2 ، 1406 / 1986 ، مصورة عن الطبعة الأصل .

- المحكم لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط 1، 1377 / 1958 .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، نشره ج . براجستراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، 1934 .
- مرآة الجنان لليافعي، بيروت، ط 2، 1390 / 1970 .
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولي وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر .
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط 1، 1405 / 1985 .
- المسائل الحلييات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، ط 1، 1407 / 1987 .
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط 1، 1403 / 1982 .
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1406 / 1986 .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني .
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، دمشق، مجمع اللغة العربية .

- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط 1 ، 1400 / 1980 .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 2 ، 1408 / 1987 .
- المعارف لابن قتيبة ، تحقيق ثروت عكاشة ، مصر ، دار المعارف ، ط 4 ، 1969 .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق عبد الفتاح شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1403 / 1983 .
- معجم البلدان لياقوت الحموي ، بيروت ، دار صادر ، 1404 / 1984 .
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ، مصر ، مكتبة الخانجي ، ط 1 ، 1392 / 1972 .
- معجم المطبوعات ليوسف اليان سركيس ، مصر ، المركز الإسلامي للطباعة .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، صنعة فؤاد عبد الباقي ، استانبول ، المكتبة الإسلامية ، 1984 .
- المعرب للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طهران ، 1966
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبريزاده ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1405 / 1985 .

- المفصل للزمخشري ، بيروت ، دار الجيل ، ط 2 .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ط 2 ، 1399 .
- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط 3 .
- المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة ، مصطفى البابي الحلبي ، ط 1 ، 1373 / 1954 .
- الموجز لابن السراج ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، 1965 .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تحقيق علي محمد الضباع ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير سلطان ، الكويت ، معهد المخطوطات العربية ، ط 1 ، 1407 / 1987 .
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، ط 1 ، 1383 / 1963 .
- هدية العارفين إلي أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ، بغداد ، مكتبة المثنى .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط 2 ، 1407 / 1987 .

- الوافي بالوفيات للصفدي ، نشر باعتناء هلموت ريتز ، ألمانية ، دار فرانز شتاينر ، فيسبادن ، 1381 / 1962 .
- الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري ، تحقيق علي حسين البواب ، الرياض ، ط 1 ، 1402 / 1982 .
- وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر .

ص: 207

فهرس الآيات القرآنية

السورة / الآية / رقمها / الصفحة

البقرة / اشتروا الضلالة / 16 ، 175 / 68

قل العفو / 219 / 68

هو والذين آمنوا / 249 / 176

يأتي يوم / 254 / 176

لم يتسنه / 259 / 55

ولا تيمموا / 267 / 178

الأنعام / أتجاجوني / 80 / 191

فبهدهم اقتده / 90 / 55

الأنفال / إذ أنتم بالعدوة الدنيا / 42 / 122

ويحي من حي عن بينة / 42 / 188

التوبة / أئمة / 12 / 78

وكلمة الله هي العليا / 40 / 122

يوسف / لا تأمنا / 11 / 190

إن كنتم للرؤيا تعبرون / 43 / 112

إبراهيم / يأتي يوم / 31 / 176

الكهف / مكني / 95 / 190

مريم / أثاا ورثيا / 74 / 175

ص: 208

السورة / الآية / رقمها / الصفحة

طه / وأمر أهلك / 132 / 169

الأنبياء / أئمة / 73 / 78

الشعراء / تنزل الشياطين / 221 / 23

تنزل علي كل أفاك / 222 / 23

القصص / أئمة / 5 ، 41 / 78

الروم / يأتي يوم / 43 / 176

السجدة / أئمة / 24 / 78

الزمر / تأمروني أعبد / 64 / 191

الشوري / يأتي يوم / 47 / 176

الملك / تكاد تميّز / 8 / 178

الحاقة / اقرأوا كتابيه / 19 / 55

ماليه هلك / 28 ، 29 / 172

الفجر / راضية مرضية / 28 / 119

القدر / تنزل الملائكة / 4 / 23

القارعة / وما أدراك ما هيه / 10 / 55

ص: 209

فهرس الشعر والرجز

البيت / البحر / الشاعر / الصفحة

وما أنا من زرع . . * . . فارح

الطويل / أشجع بن عمر الأسلمي / 17

أمان وتسهيل . . * . . هناء وتسليم

الطويل / ابن مالك / 31

فما برحت . . * . . المنائيا

الطويل / ابن مالك / 76

وما خاصم . . * . . حليلها

الطويل / الفرزدق / 117

تبت إليك . . * . . صامتي

الرجز / العرني / 129

فقلت لصاحبي . . * . . واجذر شيحا

الوافر / ابن الطثرية / 151

أو مضرس بن ربيعي

فإنه أهل لأن يؤكرما

الرجز / مختلف في نسبه / 167

ت لي آل زيد . . * . . يضيرها

الطويل / مجهول / 170

وكانها بين . . * . . فتعي

الكامل / الحطينة / 178

فهرس الأمثال

المثل الصفحة

- اسق رقاش فإئها سقاية 62

- التقت حلقتا البطان 174

ص: 211

العلم الصفحة

ابن برهان 129

ابن السكيت 25 ، 95 ، 115 ، 122

ابن السيد البطليوسي 25

ابن القطاع 45

أبو بكر شعبة بن عياش 188

أبو الجراح 25

أبو زيد الأنصاري 32 ، 143 ، 162

أبو عبيد 25

أبو علي الفارسي 126

أبو عمرو الشيباني 143

أبو عمرو بن العلاء 108 ، 109

الأخفش 10 ، 41 ، 71 ، 78 ، 81 ، 90 ، 154 ، 156 ، 159

الأزهري 90 ، 122 ، 143

البزي 188

جميل بن معمر 164

حمزة 175

ص: 212

الخليل بن أحمد 32

سيبويه 10 ، 13 ، 28 ، 107 ، 109 ، 136 ، 154 ، 156 ، 159 ، 185

عبدة بن الحارث 76

الفراء 10 ، 112 ، 115 ، 122 ، 178

كراع النمل 60

الكسائي 122

المازني 80 ، 104 ، 142

المبرد 136 ، 185

نافع 188

يوسف بن محمد بن غازي - الناصر صلاح الدين 2

ص: 213

فهرس المسائل الصرفية

المسألة / الصفحة

1 - مسائل ترجع إلي التصغير :

تصغير آدم 79

تصغير أحوي 107

تصغير إداوة 105

تصغير أسود 99

تصغير جدول 114

تصغير دابة 129 ، 177

تصغير ديمة 83

تصغير عدوي 99

تصغير عروة 99

تصغير عطاء 105

تصغير قامة 83

تصغير مصباح 84

تصغير واصل 64

ص: 214

2 - مسائل ترجع إلي جمع التكسير :

أبواب جمع باب 128

أبو جمع أب 115

أجر جمع جرو 95

أجوبة جمع جواب 163

أدل جمع دلو 119

أسورة جمع سوار 163

أظب جمع ظبي 26 ، 95

أفيمة جمع فواق 162

أنياب جمع ناب 128

أوانل جمع أول 68

أوائيل جمع أول 70

أوادم جمع آدم 79

أوو جمع أوة 142

أيد جمع يد 26

أيمّة جمع إمام 78

بيائن جمع بين 69

بيابين جمع بين 71

بييض جمع أبيض 88

بيّاع جمع بائع 85

ص: 215

- تراقق جمع ترقوة 171
- تراق جمع ترقوة 171
- ثياب جمع ثوب 82
- جواء جمع جوّ 82
- جبايا جمع جيّ 69
- حمر جمع أحمر 88
- حوج جمع حاجة 84
- حوكة جمع حائك 142
- خضمر جمع أخضر 88
- خطائى جمع خطيئة 75
- خطايا جمع خطيئة 75
- خونة جمع خائن 142
- دليّ جمع دلو 114
- دول جمع دولة 82
- ديار جمع دار 82
- ديم جمع ديمة 83
- ذوائب جمع ذؤابة 80
- رسائل جمع رسالة 71
- ركائب جمع ركوبة 71
- رواء جمع ريّان 82

- رياح جمع ریح 82
زوايا جمع زاوية 73
سيائد جمع سيّد 69
سياود جمع سيّد 71
صحائف جمع صحيفة 71
صوائد جمع صائدة 69
صوايد جمع صائدة 71
صوم جمع صائم 116
صيم جمع صائم 116
عتو جمع عات 116
عتي جمع عات 116
عرق جمع عرقوة 96
عصي جمع عصا 114
عفوة جمع عفو 142
عوارر جمع عوار 70
عواوير جمع عوار 70
عوطط جمع عائط 88
عيائل جمع عيّل 69
عيدة جمع عود 83
عيّط جمع عائط 88

فتوّ جمع فتّي 115

فتيان جمع فتّي 116

فتية جمع فتّي 116

فتيّ جمع فتّي 115

قروء جمع قراء 117

قروّ جمع قراء 117

قضايا جمع قضيّة 73

قلنس جمع قلنسوة 96

قيم جمع قامة 83

كوزة جمع كوز 82

لّي جمع ألوي 115

مداري جمع مدراة 73

مرايا جمع مرآة 76

مصائب جمع مصيبة 72

مطاوي جمع مطيّة 74

معايش جمع معيشة 72

مفاوز جمع مفازة 72

مقاتوة جمع مقتويّ 92

منائر جمع منارة 72

منائي جمع منيّة 75

ص: 218

مهاري جمع مهريّة 73

نحو جمع نحو 115

تيام جمع نائم 116

هداوي جمع هديّة 74

هراوي جمع هراوة 73

3 - مسائل ترجع إلي النسب :

النسب إلي صحراء 80

النسب إلي كرسيّ 97

النسب إلي بخاتيّ 98

النسب إلي عليّ 98

النسب إلي قصيّ 99

النسب إلي عديّ 99

النسب إلي أميّة 100

النسب إلي تحيّة 100

النسب إلي محيّ 100

النسب إلي حيّ 100

النسب إلي طيّ 101

النسب إلي فتي 103

النسب إلي صد 105

ص: 219

النسب إلي قاض 105

النسب إلي مشتر 105

النسب إلي مستدع 105

النسب إلي حبلبي 133

ص: 220

- رددية : مثال خبعتنة من الردّ 41
- قوائل : مثال عوارض من القول 70
- قواول : مثال عوارض من القول 71
- إيّم : مثال إئمد من أمّ 77
- إيّم : إصبع من أمّ 78
- إيّم : مثال إصبع من أمّ 78
- قرأى : مثال قمطر من قرأ 79
- قرأيت : مثال دحرجت من قرأ 79
- أوّم : مثال أبلّم من أمّ 79
- أوّم : مثال أفعّل من أمّ 80
- أيّم : مثال أفعّل من أمّ 80
- إيّدّم : مثال إصبع من آدم 81
- إيأي : مثال قمطر من أربع همزات 81
- مرموة : مثال مقدرة من الرّمي 86
- مرمية : مثال مقدرة من الرّمي 87
- رموان : مثال سبعان من الرّمي 87

- غزوية : مثال عرقوة من الغزو 97
- مقوية : مثال مقدره من قوة 87 ، 104
- حيويّ : مثال جردحل من حيّ 102
- شوويّ : مثال عصفور من شوي 102
- فتويّ : مثال حمصيص من فتّي 103
- قيّ : مثال جيّد من قوّة 108
- قيبي : مثال جيّد من قوّة 108
- إيّبة : مثال إنفحة من أوب 113
- إيوبّ : مثال احمرّ من أوب 113
- رميوت : مثال عنكبوت من رمي 132
- غزوويّ : مثال عضر فوط من غزو 132
- رميويّ : مثال عضر فوط من رمي 133
- قولول : مثال قربوس من القول 141
- تبيع : مثال تحليّ من البيع 156
- تقيل : مثال تحليّ من القول 156
- تبيع : مثال ترتب من البيع 156
- تبوع : مثال ترتب من القول 156
- يوعيد : مثال يقطين من الوعد 166
- أوب : مثال أبلّم من الأوب 175
- قوّل : مثال جوهر من القول 175

- رددان : مثال ظربان من الرّدّ 182

- رددان : مثال سبعان من الرّدّ 182

- رّدان : مثال ظربان وسبعان من الرّدّ 182

- قويان : مثال سبعان من القوّة 185

- قوّان : مثال سبعان من القوّة 185

- قووان : مثال سبعان من القوّة 185

ص: 223

فهرس الموضوعات

الموضوع / الصفحة

أولا : الدراسة المقدمة أ - ب

التعريف بابن مالك ج - ظ

1 - نسبه ه

2 - مولده

و 3 - رحلته إلي المشرق

و 4 - شيوخه ز

5 - تلاميذه ي

6 - مؤلفاته م

7 - وفاته ظ

صور أوائل وأواخر النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

ثانيا : النص المحقق المقدمة 1 - 3

تعريف التصريف 3

ما يدخله التصريف 3

ص: 224

المجرد من الأسماء والأفعال 3

أقصى ما تصل إليه الأسماء والأفعال بالتجرد 3

أقل ما تبني منه الأسماء والأفعال 4

أبنية الاسم الثلاثي المجرد 4 - 8

إهمالهم بناءي فعل وفعل 6

قصرهم بناء فعل علي المبني للمجهول 7

اعتدادهم ببناء فعل علي قلته 8

أبنية الاسم الرباعي المجرد 8 - 12

الخلاف في فعلل 10

أبنية الاسم الخماسي المجرد 12 - 13

الاتتصار لسيبويه في إغائه بناء فعلل 13

أبنية ماضي ومضارع الفعل الثلاثي المجرد 14 - 17

مضارع فعل 14

مضارع فعل 15

اسما الفاعل والمفعول والمصدر المقيس من الثلاثي المجرد 16

اسما المرّة والهيئة من الثلاثي المجرد 16

مضارع فعل 17

اسم الفاعل الدال علي الحدوث 17

ص: 225

غير الثلاثي من الأفعال 17 - 24

حركة أول مضارع غير الرباعي 17

وزن الفعل الرباعي المجرد 18

مضارعه 18

مصدره 19

مضارع الرباعي بالزيادة 19

الأصل فتح حرف المضارعة 19

علة ضم أول مضارع الرباعي 21

فتح ما قبل آخر المضارع ذي التاء المزيدة 22

اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي 23

مصدر غير الثلاثي 23

مصدر الرباعي بالزيادة 23

مصدر الماضي المبدوء بهمزة وصل 24

مصدر الماضي المبدوء بتاء زائدة 24

ما خرج عما اتفق عليه من الأوزان 24 - 29

بناء فعل ما لم يسم فاعله 29

كيفية صياغة فعل الأمر 29 - 30

ما يعرف به الأصلي من الحروف 30 - 32

الميزان الصرفي 33 - 34

حروف الزيادة 34 - 61

ص: 226

أحق الحروف بالزيادة 35

منع زيادة الألف والواو أولا 35

زيادة حرف اللين مع ثلاثة أصول فأكثر 36

نحو وسوس وسمسم 37

نحو صمحمح ومرمريس 37

الإبدال في نحو تظّيت 38

إبدال رابع الأمثال ياء إن لم يكنها 41

نحو قرقف 41

زيادة الهمزة والميم مع ثلاثة أصول 42

أصالة الهمزة والميم أولا مع أكثر من ثلاثة أصول 45

الياء كالهمزة والميم أصالة وزيادة 46

زيادة الهمزة والنون طرفا بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة فصاعدا 46

سقوط الحرف لغير علة دليل زيادته ، وثبوته في جميع التصاريف دليل أصالته 47

ميم معدّ وتمندل 47

ياء فينان 48

ياء شيطان 49

حكم همزة نحو حماء ، ونون نحو حسّان 50

ص: 227

ما لا دليل علي زيادته فهو أصل ، أو بدل من أصل ، إلا الألف 51

زيادة النون 51

زيادة التاء 52

زيادة السين 53

زيادة الهاء 54

زيادة اللام 55

زيادة ما عدا السين وحروف المد مشروطة 56

شمال ، احينطاً 56

دلامص ، زرقم 57

رعشن ، سحفية 57

أمهات ، سلهب 57

سنبتة ، حنظلة ، سنبله 58

فحجل ، هدمل 59

نرجس ، تنضب 59

كنهبل ، هندلع 59

مسائل في الإعلال 62 - 64

إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة أبدلت همزة 62

اسق رقاش فإنها سقاية 62

ص: 228

من مسائل إعلال الواو أو الياء همزة 64 - 76

إعلال عين اسم الفاعل همزة إن أعلت في فعله 64

شاك ، هار 65

تصحيح عين اسم الفاعل إن صحت في فعله 65

إبدال أولي الواوين المصدرتين همزة 65

إعلال ثاني اليين همزة في نحو أوائل وبيئع 68

التصحيح في نحو جيايا 69

التصحيح في نحو عواوير 70

الإبدال في نحو أوائل 70

التصحيح في نحو عواور 70

بناء مثل عوارض من القول 70

الإبدال في نحو رسائل وصحائف 71

التصحيح في نحو معايش ومفاوز 72

الإعلال في نحو مصائب ومناثر 72

الإعلال في نحو هراوي وزوايا 73

مهاري ومداري 73

مطاوي وهداوي 74

خطايا 75

خطائي ومناثي 75

ص: 229

اجتماع همزتين في كلمة 76 - 81

ذؤابة وذوائب 76

سأل 76

أيمة وأئمة 78

أغزيت واستعليت 79

أواصل وأقتت 80

صحراوي و صحراوات 80

توالي أكثر من همزتين في كلمة 81

إبدال الواو ياء في فعال جمعا معتل العين صحيح اللام 82

تصحيح عين فعال جمعا معتل اللام 82

تصحيح نحو دول وكوزة 82

إن اعتلت العين في الواحد اعتلت في جمعه 83

قامة وقيم ، وديمت الأرض 83

شدوذ الإعلال في عيد 83

شدوذ التصحيح في حوج 84

إعلال الألف أختيها 84

إعلال الواو ياء 84

إعلال الياء واوا 84

تصحيح الواو أو الياء الساكنة المدغمة في مثلها 85

ص: 230

إعلال الياء المتطرفة المضموم ما قبلها واوا 86

إعلال الياء واوا في مثل مقدره من الرمي تصحيح الياء في مثل مقدره من الرمي إن 86

قَدْر عروض التأنيث 87

مثل سبعان من الرمي 87

سلامة الياء في مثل بيض وعيسة 88

إعلال الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوا 88 مثل موسر

عَيْط وعوطط 88

معيشة ومعوشة 90

فعلي مضموم الفاء معتل العين 91

إعلال الواو ياء إن وقعت طرفا ، أو كالطرف ، بعد كسرة 92

شدوذ تصحيح الواو في نحو مقاتوة 92

إعلال الواو رابعة فصاعدا ياء 93

يشأيان ويشأوان 93

إبدال الضمة قبل الياء المتطرفة كسرة لتسلم الياء 95

إن بني نحو عرقوة علي التأنيث سلمت 96 الواو والضمة

ص: 231

وإن قَدَّر عروض التأنيث أبدلت الضمة 96 وأعلت الواو

مثل عرقوة من الغزو 97

مثل مقدره من القوة 97

مسائل من إعلال الياء 97 - 108

حذف ياءي نحو كرسي للنسب 97

بخاتي 98

النسب إلي نحو علي 98

النسب إلي نحو قصي 99

النسب إلي نحو عدي 99

النسب إلي نحو تحية 100

النسب إلي نحو محي 100

النسب إلي نحو حي 100

النسب إلي نحو طي 101

صوري وحيدى وجولان وهيمان 101

مثل جردحل من حي 102

مثل عصفور من شوي 102

النسب إلي فتى 103

مثل حمصيص من فتى 103

النسب إلي صد 105

ص: 232

من موانع حذف الياء 105

النسب إلي قاض 105

النسب إلي مشتر ومستدع 105

تصغير نحو عطاء 105

تصغير أحوي 107

من مسائل إعلال الواو 108 - 109

مثل جيد من قوة 108

نحو سيد وطيّ 109

إبدال ضمة ما الياء المشددة كسرة لتسلم 110 الياء الأولى

عدم إعلال واو قوي لعروض سكونه 110

عدم إعلال واو بويع لعروضه 111

عدم إعلال واو ديوان لعروض يائه 111

دينار 111

صنارة 112

عدم إعلال واو نوي مخففا من نوي لعروضه 112

ريّا 112

السابق من الواو والياء المبدل بدلا 113 لازما كالأصلي

مثال إنفحة من أوب 113

ص: 233

إذا التقت الواو والياء في كلمتين لم تَعَل الواو 113

جديول وجدِيل 114

دليّ وعصيّ 114

ليّ في جمع ألوي 115

أبو ونحوّ 115

فتيّ وفتوّ 115

مما يجوز فيه إعلال الواو لاما وتصحيحها 116

معدوّ ومعدّي ونومّ ونيّام 116

تصحيح الواو لام فعول 117

تصحيح الواو في قروّ مخففا من قروء 117

مشنّي ومكلّيّ 118

مشيب ومهيب 118

معدوّ 119

مرضيّ 119

مقويّ 119

فعلي واوية اللام 120

فعلي يائية اللام 123

شروط إعلال الواو أو الياء ألفا 128 - 143

1 - تحركهما 128

2 - كونهما والمفتوح قبلهما في كلمة واحدة 129

ص: 234

3 - كون تحركهما غير عارض 129

4 - تحرك ما بعدهما 130

حذف الألف المنقلبة في نحو الأعلون والأعلين 130

5 - ألا تكونا لا ما بعدها ألف 131

مثل عضر فوط من غزو ورمي 132

6 - ألا تكونا عينا لما أعلنت لانه بالإعلال 135 المذكور

تفريع علي الشرط السابق 136

7 - ألا تكونا عين فعل الذي وصفه أفعال 137 فعلاء ، أو عين مصدره

علة عدم الإعلال في هذا النوع 137

8 - ألا تكونا عين افتعل بمعني تفاعل 138

9 - ألا تكون عين فعلا ن أو فعلي 139

علة التصحيح في فعلا ن أو فعلي 140

مسائل من الإبدال المطرد في فاء الافتعال وتائه 143 - 153

إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت 143 واوا أو ياء

إبدالها من الواو 143

إبدالها من الياء 148

ص: 235

إن كانت فاء الافتعال واوا أو ياء مبدلة من 148 همزة الفصيح سلامتها

حكم فاء الافتعال ثاء 149

حكم فاء الافتعال ذالا 149

حكم فاء الافتعال دالا 150

حكم فاء الافتعال زايا 150

حكم فاء الافتعال جيما 150

حكم فاء الافتعال سينا 151

حكم فاء الافتعال طاء 152

حكم فاء الافتعال ظاء ، أو ضادا 152

حكم فاء الافتعال صادا 153

عود إلي مسائل الإعلال 154 - 171

الإعلال بالنقل 154

الإعلال بالنقل أو القلب 154

مما تسلم فيه الياء 154

من موانع الإعلال بالنقل والقلب 155

تصحيح ما جاء علي صيغة تعجب 155

مثل تحلئ من القول والبيع 156

مثل ترتب من البيع 156

تصحيح اسودّ حملا علي اسوادّ 156

ص: 236

حكم الاسم المنقول من الفعل حكم فعله 157

تصحيح ما شابه ما استحق التصحيح 157

تصحيح مفعل حملا علي مفعال 158

تصحيح نحو يقوي ويزورّ 159

إعلال نحو مقول ومبيع 159

مبيوع ومصوون 160

نحو إقامة من استقامة 161

مما جاء مصححا مما حقه الإعلال 162

من مسائل الإعلال بالحذف 163 - 171

الحذف من نحو يعد 163

حمل أخوات يعد عليه 165

حمل الأمر من وعد علي مضارعه 165 في حذف الواو

حمل مصدر وعد علي مضارعه في حذف الواو 165

إلحاق يشس بوعد 166

مثل يقطين من الوعد 166

حذف همزة أفعال من مضارعه واسم 167 فاعله ومفعوله

حذف الهمزة في : خذ ، كل ، مر 168

من الحذف غير المطرد 170

ص: 237

شاك ، هار 170

رابّ وربّ 170

تراق وترائق 171

الإدغام 172 - 191

من موانع الإدغام : 172 - 175

1 - كون أول المثلين هاء السكت 172

2 - كونه همزة 173

3 - كونه حرف مدّ متطرفا 174

وجوب الإدغام في مثال أبلّم من أوب 175

جواز الفك والإدغام في نحو ريبيا 175

من أحكام المثلين في كلمتين 176

وجوب الإدغام في نحو اشتدّ 176

وجوب الإدغام في نحو أجد 177

ما لا حاجة فيه إلي النقل 177

نحو أودّ 177

من موانع إدغام المثلين : 178 - 181

1 - تصدرهما أول الكلمة 178

2 - كونهما واوين آخر الكلمة 178

3 - كونهما ياءين غير لازم تحريك ثانيهما 178

4 - كون أحدهما للإلحاق 179

ص: 238

5 - كون المثلين مسبوقين بمزيد للإلحاق 179

6 - كون المثلين في اسم مخالف لزنات الأفعال 179

7 - كونهما في اسم لا يوازن الفعل ، مختموم بتاء 181 التأنيث ، ألفيه ، أو الألف والنون المشبهتين بهما

8 - كون ما هما فيه علي فعلان 181

مسألة : يتعين الإدغام إن كان ما فيه المثلان 182 علي فعل أو فعل

جواز الفك والإدغام في نحو ظريان وسبعان 182

أمثلة ما شدَّ فكّه 184

المذاهب في مثل سبعان من القوة 185

9 - ومن موانع إدغام المثلين ، علي الأفضح ، 186 سكون ثانيهما لاتصاله بضمير رفع

مسائل مما يجوز فكه وإدغامه 186 - 191

الأولي : إن كان سكون ثاني المثلين للجزم 186 أو للتوقف

الثانية : في نحو حيبي وأحيبة 188

الثالثة : في مصدر احواوي 189

الرابعة : في نحو افتتن 189

الخامسة : في نحو تأمروني وأتجاجوني 190

ختام الكتاب 192

ص: 239

فهرس الفهارس 193

فهرس المصادر والمراجع 194

فهرس الآيات القرآنية 208

فهرس الشعر والرجز 210

فهرس الأمثال 211

فهرس الأعلام 212

فهرس المسائل الصرفية 214

فهرس المسائل التمارين 221

فهرس الموضوعات 224

ص: 240

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021_88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

